جامعة الجزائر 3
كلية العلوم السياسية و الإعلام
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

دور الوساطة المختلطة في تسوية النزاع الإثيوبي الإريتري 1998 ـ 2002
(مع التركيز على الوسيط الجزائري)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص : دبلوماسيـة .

إشـراف الأستـاذ :
الدكتور : حسيـن سنطوح

إعـداد الطالـب :
ـ العربـي فـارس .

أعضاء لجنة المناقشة :

ـ د . حسين بوقارة .... رئيســا
ـ د . حسين سنطوح .... مشرفا و مقررا
ـ د . عبد العزيز جراد .... عضــوا
ـ د . محمد مجدان .... عضــوا

السنـة الجامعية : 2013/2012 .

إهـــــداء :

أهدي عملي المتواضع و جهد سنوات الدراسة إلى من كان له الفضل الكبير بعد الله عز و جل في نجاحي والديَّ الكريمين .

- إلى إخوتي و أخواتي ، إلى رفيقة دربي .
- إلى ابني و قرة عيني أحمد عادل .
- إلى أساتذتي الكرام أخص بالذكر الدكتور حسين سنطوح .
- إلى كل زملائي الطلبة .
- إلى من ساندني في إنجاز هذا الموضوع .

شكر و تقدير :

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم و قدم لي يد المساعدة في العمل و البحث في هذا الموضوع ، و بالأخص الأستاذ المشرف " الدكتور حسين سنطوح" على إرشاده و إشرافه المتميز على إنجاز هذا البحث المتواضع و على توجيهاته الصادقة التي كان لها أثر كبير في إنجاز هذا العمل .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الكرام بكلية العلوم السياسية و الإعلام و كل الزملاء الطلبة خاصة في قسم الدبلوماسية نظرا لما أسدوه لي من نصائح و إسهامات معنوية زادتني تشجيعا و مثابرة على إنهاء هذا البحث و الوصول إلى هذه المرحلة بفضل الله .

الفهـرس

الصفحـة

الفهـرس

مقدمــة :

تكتسب الدبلوماسية في عصرنا الحاضر أهمية كبيرة خاصة مع تنامي شبكات المصالح المتداخلة و المتقاطعة و المتبادلة فيما بين الدول و الأمم ، و مع تطور أسباب التواصل بين أقطار الدنيا التي تلازمت مع تطورات مذهلة في تكنولوجيا النقل و الإتصال و مع تعاظم شأن المحافل الدولية و الإقليمية أصبحت مرجعا لحل المشاكل بين الدول و المجموعات ، و قد أضحت التسوية السلمية للنزاعات التي تقع بين الدول من أهم الوظائف المتعددة التي يؤديها العمل الدبلوماسي ، و قد اكتست الدبلوماسية أهميتها هذه وأصبحت المدخل الأساسي الذي يتم من خلاله تحقيق السلم و حماية و رعاية مصالح الدول و الأفراد .

و ما يزيد من أهمية و ضرورة التسوية السلمية في الوقت الراهن هو الميزة الأساسية للنزاعات في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة و المتمثلة في طغيــان النزاعات داخـل الدولــة (Intra-states conflicts) ، سواء نزاعات داخلية خالصة أو نزاعات داخلية مدولة أو عابرة للحدود ، هذا في مقابل تراجع النزاعات بين الأطراف الدولية (Inter-states conflicts) ، فبنهاية الحرب الباردة تصاعدت حدة النزاعات الداخلية بشكل غير مسبوق ، و هي النزاعات التي يقف وراءها في الغالب التمايز بين العرقيات المشكلة داخل هذه الدول و بلغت النزاعات الإثنية مستويات خطيرة من التصعيد ، مع أن حدتها خفت بشكل ملموس منذ 1997 و هي الفترة التي دخلت فيها النزاعات التي حدثت في المعسكر الاشتراكي سابقا مرحلة الترويض .

و هذا ما دفع المجتمع الدولي أن يظهر من خلال نزعته التنظيمية أن هناك إمكانيات وفيرة ومحسوسة في إيجاد الحلول للأزمات الدولية من خلال الوسائل السلمية ، بعد أن أصبح تحريم استخدام القوة أو التهديد في العلاقات الدولية من أهم المبادئ المستحدثة في القانون الدولي و ميثاق الأمم المتحدة على وجه الإطلاق .

حيث نصت المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة أن النزاعات الدولية تحل بالطرق السلمية و كل سلوك يمس السلم و الإستقرار الدوليين و في حالة نزاع محتمل يجب على أطراف النزاع اللجوء إلى الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها .

و من بين ما ورد من الأساليب السلمية لحل النزاعات الدولية " الوساطة " التي تتفق مع باقي الوسائل و الأساليب من حيث الهدف و تختلف عنها من حيث الشكل .

تاريخيا ، تجمع الكتابات المتخصصة في الوساطة و التي اهتمت بهذه الطريقة في حل النزاعات أن المجتمعات البشرية في مختلف مناطق العالم ، على مختلف ثقافاتها و مستويات تطورها و طرق تنظيمها قد استعملت الوساطة كطريقة لفض نزاعاتها عندما كان الإستمرار في النزاع غير مجد أو كانت المفاوضات المباشرة غير قادرة على تحقيق ذلك .

أما على الساحة الدولية ، فللوساطة تاريخ طويل ارتبط في حدود كبيرة بتطور النظام الدولي الحديث القائم على الدولة القومية ، و قد اعتبر الدبلوماسيون المحترفون الوساطة إحدى الوسائل المتوفرة لهم في أداء وظيفتهم ، و في الوقت نفسه تزايدت أهمية الشخصيات من ذوي السمعة الحسنة و رجال الدين في ممارسة الوساطة الدولية و منذ عشريات قلة أضيف إلى هؤلاء مجموعة متزايدة من الفواعل النشطة في تقديم وساطتها على المستوى الدولي ، فمنذ أواخر القرن التاسع عشر و الوساطة تؤثر بشكل فعال في حل النزاعات الدولية ، فقد أزال مؤتمر لاهاي الأول 1889 ما كان يدور حول جدواها و فعاليتها من شكوك ، حيث حدد ملامحها و خصائصها ثم جاءت بعد ذلك عصبة الأمم و هيئة الأمم المتحدة لتؤكد هذا الإتجاه .

و ترجع أهمية هذه الطريقة إلى أنها تساعد على الإستقرار و الأمن و السلم في المجتمع الدولي ، فهي تعجل في دفع الأطراف المتنازعة في اتجاه التسوية ، و لذلك فهي ذات فوائد سريعة و مباشرة ، إذ أنها تساعد على تليينها و من ثم تراجعها عن مواقفها و على نحو قد لا يكون ممكنا في غيابها .

و لكن الوساطة عملية ليست سهلة ، فمهمة الوسيط صعبة و معقدة إذ يقع عليه عبء اقتراح مبادرات يمكنها أن تغذي قوة الدفع في عملية التفاوض ، و ذلك في إطار استراتيجيات متنوعة تتراوح بين مجرد تمرير الرسائل بين المتفاوضين إلى تقديم المعلومات لطرف عن أهداف الطرف الآخر و نواياه حول تحرك معين ، إلى لفت أنظار الطرفين إلى ما يجمع بينهما من مصالح و إبعادها عن مجال التوتر إلى اقتراح مبادئ رئيسية أو أطر إجرائية أو آليات محددة لتذليل الصعاب التي تعترض عملية التوصل إلى اتفاق، إلى المشاركة النشطة في عملية المساومة التي تجري بين المتفاوضين بما في ذلك ممارسة الضغوط على بعض الأطراف لتغيير مواقفهم ، إلى الإشراف على تنفيذ ترتيب أو اتفاق معين لتعزيز الثقة فيما بينهم .

و لدراسة موضوع الوساطة في حل النزاعات الدولية يعتبر النزاع الإثيوبي الإريتري أنموذجا مناسبا نظرا لعاملين مهمين ، أولهما طبيعة النزاع في حد ذاته و الثاني طبيعة الوسيط الدولي المتمثل في

الجزائر بصفتها رئيسا لمنظمة الوحدة الإفريقية سنة 1999 ، إضافة إلى كل من هيئة الأمم المتحدة الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي .

فمن أهم مناطق العالم التي شهدت و مازالت تشهد أنواعا مختلفة من النزاعات ، منطقة القرن الإفريقي التي كانت منذ قرون عديدة وحتى نهاية القرن التاسع عشر و طبيعة الصراع في هذه المنطقة عقائدية ثقافية ، إلا أن مخلفات الفترة الاستعمارية البارزة و المتمثلة في مشكلة الحدود المصطنعة خلق نوعا من عدم الولاء القومى بين قبائل و شعوب هذه المنطقة ، و تغليب الانحيازات والولاءات على الانتماءات القومية ، ذلك لأن عدم تطابق الحدود السياسية مع الحدود السكانية في معظم دول هذه المنطقة و هو وضع فشلت معظم النظم الحاكمة في التعامل معه بحكمة وفاعلية ، بل أدت سياساتها إلى تفاقم المشكلة، و لعل النزاع الإثيوبي الإرتيري يعكس بجلاء أهمية المتغير الحدودي بوصفه بؤرة تؤثر على التعامل الحركي بين الدول الإفريقية بشكل خاص ، فرغم العلاقات المتينة و الروابط المتعددة بين إريتريا وإثيوبيا ، فقد انفجر الموقف بينهما عسكرياً في شهر ماي سنة 1998 ، على خلفية حدود مشتركة و بطريقة لم تكن متوقعة جعلت من الصراع في منطقة القرن الإفريقي ينقل نقلة نوعية من الصراع العرقي والديني إلى صراع دول وطنية ذات خطط واستراتيجيات قومية ، مما مثل مفاجأة للمجتمع الدولي و بخاصة الإفريقي ، حيث عملت منظمة الوحدة الإفريقية على تسوية هذا النزاع من خلال إسناد المهمة إلى الجزائر على إثر انعقاد القمة 35 للمنظمة سنة 1999 على أراضيها ، و قد كانت الوساطة الآلية الأمثل للتعامل – الحذر – مع هذا النزاع طيلة مراحله خاصة و أنه الأكثر عنفاً و دموية في الصراعات الإفريقية ففي التاريخ الحديث لإفريقيا لم يحدث أبداً أن تصاعد أي صراع بين دولتين إلى هذه الدرجة من العنف وحسب التقارير فقد تكبد فيها البلدان الكثير من الخسائر البشرية والمادية .

كما ساهمت كل من هيئة الأمم المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي في التخفيف من حدة النزاع و كللت جهود الوساطة بتوقيع قيادة البلدين اتفاق الجزائر في الثامن من شهر جوان من عام 2000 ، ثم بتوقيع اتفاق سلام شامل في الجزائر في الثاني عشر من شهر ديسمبر من نفس السنة برعاية منظمة الوحدة الإفريقية و بحضور الأمين العام للأمم المتحدة " كوفي عنان " و الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" ، و صدر في 14 أبريل 2001 م قرار لجنة ترسيم الحدود بين البلدين .

أهميــة الموضـوع :

تعود الأهمية **العلمية** للموضوع في أنه يعتبر من صميم اختصاصنا و من الموضوعات المهمة كذلك في العلاقات الدولية ، لأن الوساطة كمصطلح و مفهوم و ممارسة لا تخلو من التشابك و التعقيد لذلك يتعين علينا تقديم إجابات لفهم موضوع الدراسة من خلال تحليل بعض العلاقات التفاعلية و المؤثرات الداخلية و الخارجية و تقديم رؤية علمية أكاديمية حول مفهوم و أبعاد آلية الوساطة إضافة إلى المساهمة في بناء تصور علمي و موضوعي ذو وظائف إستراتيجية حول آليات العمل الدبلوماسي الجزائري في إطار الوساطة المختلطة في النزاع الإثيوبي الإرتيري ، و معرفة الأسس التي تقوم عليها الوساطة الجزائرية و حقيقة الدور الذي تلعبه في حل النزاعات الدولية بشكل عام و كيفية تعاملها مع طرفي النزاع و مع مختلف الأطراف الفاعلة الأخرى بشكل خاص .

أما أهمية الموضوع **العملية** فتتمثل في المكانة التي تحظى بها مسألة التسوية السلمية للنزاعات بشكل عام و إلى التسوية عن طريق آلية الوساطة بشكل خاص ، في ظل ما يثيره هذا الموضوع من جدل في إطار دراسات العلاقات الدولية و التنظيم الدولي ، و تزداد أهميته في ظل عدم وجود نظرية مستقلة لتسوية النزاعات عن طريق الوساطة ، إذ أن هناك فقط نظرية عامة للنزاع تضم عناصر جزئية متنوعة من بينها عنصر حل النزاع بالطرق السلمية ، إلا أن المحاولات التنظيرية لا تزال جارية في هذا الشأن ، و لعل أهم ما سنحاول دراسته في هذا الموضوع هو آلية الوساطة المختلطة و كيفية تعاملها مع النزاعات الدولية .

الإشكاليــة :

لدراسة موضوع الوساطة و دور الجزائر في تسوية النزاعات الدولية من خلال هذه الآلية الدبلوماسية ، تعالج الدراسة الإشكالية التالية :

ـ كيف مارس الوسيط الجزائري عملية الوساطة للوصول إلى تسوية للنزاع الإثيوبي الإرتيري ؟

و تندرج تحت إشكالية البحث التساؤلات الفرعية التالية :

– ما هي الوساطة ؟ ما أهميتها ؟ و ما مكانتها في حل النزاعات الدولية ؟

– بماذا يتمتع الوسيط ؟ و ما هي مصادر قوته ؟

– ما هي الطريقة التي استعملها الوسيط الجزائري في تعامله مع الطرفين الإثيوبي و الإرتيري في تسوية النزاع القائم بينهما ؟

– كيف أثرت هذه الطريقة على مصالح و مواقف المتنازعين لدفعهما إلى قبول حل وسط ؟

– ما هي طبيعة الإتفاق المتوصل إليه ؟ و تحت أي رعاية وضع ؟

فرضيات الدراســة:

ـ للإجابة عن هذه التساؤلات نطرح الفرضيتين التاليتين :

– الوساطة هي آلية تسهل على المتنازعين التوصل إلى حلول لنزاعاتهم بعيدا عن التأثير و الإكراه.

– الوسيط الجزائري استغل مصادر النفوذ المخولة له لكونه رئيسا لمنظمة الوحدة الإفريقية إلى جانب مصادر قوته الذاتية و إسهامات المنظمات الدولية و الولايات المتحدة الأمريكية المشتركة في هذه الوساطة من أجل تسهيل البحث عن حل مناسب للنزاع من طرف المتنازعين .

الإطار المنهجي و النظري للدراسة :

في الإطار النظري يمكن الإدلاء بأن أدبيات الدبلوماسية لم تبلور نظرية متكاملة لدراسة القضايا الخاصة بأشكال و أنماط و محددات الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية ، لذلك فإن إنجاز دراسة علمية حول دور الوساطة في حل النزاعات الدولية من خلال عرض التجربة الجزائرية في النزاع الإثيوبي الإرتيري لا يتطلب استخدام أكثر من منهج واحد ، فطبيعة الدراسة و نطاقها الزمني جعلنا نوظف : **منهج دراسة حالة** ، لأننا بصدد فهم أهمية الوساطة كآلية دبلوماسية في حل النزاعات الدولية من خلال دراسة حالة الوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي الإرتيري ، و الدراسة المعمقة لهذه الحالة التاريخية تمكننا من فهم أكبر للموضوع و عدم الإكتفاء بالجوانب السطحية له .

أدبيات الدراســة :

تعتبر المعرفة العلمية ذات خاصية متميزة هي الصفة التراكمية ، و هذا ما يجعل أي باحث يرجع دوما إلى الدراسات السابقة للظواهر المراد تحليلها بهدف الإستفادة منها ثم الوصول إلى مناقشتها أو نقدها أو إثرائها ، على أساس أن المعرفة العلمية دائما تتميز بالنسبية خاصة في مجال العلاقات الدولية التي يضفي عليها التطور المستمر و المستجدات على مستوى الفواعل و العوامل ، فهي تدرج إذن عامل الزمن بشكل أساسي لإعادة فهم الظواهر و تحليلها وفق التطورات الجديدة ، الشيء الذي يعطي أهمية

لنوعية المعلومات و طريقة جمعها ، فهي مستقاة من مصادر مفتوحة من كتب متخصصة ، وثائق رسمية ، جرائد ، مجلات ، بالاعتماد على ما هو مطبوع منها و ما هو منشور و متاح عن طريق الوسائل الإلكترونية .

و قد حاولنا في هذا الصدد الإطلاع على مختلف الدراسات التي تعالج موضوع الوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي الإرتيري ، فعلى مستوى الكتب نجد كتاب (Mediation in theory and practice International) لكاتبيه " ويليام زارتمان William Zartman " و " سعدية توفال Saadia Touval " كأبرز مرجع نظري عن موضوع الوساطة ، أما عن النزاع الإثيوبي الإريتري فيعتبر كتاب " الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الإثيوبية الإرتيرية " للدكتور محمد بوعشة من أهم الدراسات المتوفرة في هذا الشأن .

إن الدراسة التي نحن بصددها تأتي كإسهام متواضع في موضوع الوساطة ككل ، و لعل خصوصيتها تنبع من كونها تسلط الضوء على الوساطة باعتبارها أحد أهم الآليات الدبلوماسية في حل النزاعات الدولية و التي غالبا ما نقرأ و نسمع عنها في مختلف المنابر الإعلامية المحلية و الدولية دون أن ندرك مدلولها الحقيقي و طريقة ممارستها و التحكم في تقنياتها .

<u>خطـة البحـث</u> : تشتمل هذه الدراسة على خمسة فصول إضافة إلى المقدمة و الخاتمة :

1 . **<u>الإطار النظري (مفهوم الوساطة – الوساطة المختلطة)</u>** : يتناول هذا الفصل الإطار النظري للوساطة من خلال التطرق إلى مفهومها و تاريخ ممارستها و مختلف مراحلها ، و معرفة كيفية ممارسة هذه العملية من طرف فواعل متعددة و كذا محاولة تسليط الضوء على نظرية الوساطة المختلطة في مجال تسوية النزاعات الدولية .

2 . **<u>النزاع الإثيوبي الإريتري</u>** : يخصص هذا الفصل لدراسة النزاع الإثيوبي الإريتري من خلال التطرق إلى جميع أبعاد و حيثيات هذا النزاع الذي نشأ بين دولتين تقعان بمنطقة القرن الإفريقي حول ست مناطق حدودية ادعى كل طرف أنها جزء لا يتجزأ من أراضيه و أن المساس بها يعتبر إهانة لسيادته .

3 . **الوساطة الجزائرية– الإفريقية في النزاع** : أما في هذا الفصل فسندرس دور الوسيط الجزائري – باعتباره مكلفا من طرف منظمة الوحدة الإفريقية – في التقريب بين المتنازعين و معرفة طرق و تقنيات الوساطة الجزائرية طيلة مراحل هذا النزاع بدءا من ربط الإتصال بين طرفيه إلى غاية الوصول إلى إتفاق تسوية مرورا بجلسات المفاوضات المتعددة .

4 . **دور الأطراف الخارجية في تسوية النزاع**: يتطرق إلى دراسة مختلف الأطراف الخارجية و مصالحها في هذا النزاع ، فبالإضافة إلى الجزائر كطرف أساسي في عملية الوساطة و التي كانت مكلفة و مدعومة من طرف منظمة الوحدة الإفريقية ، نجد أن هذا النزاع استقطب إليه كل من هيئة الأمم المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي التي دخلت كل منها على الخط من أجل تحقيق أهداف و مصالح متضاربة باستعمال وسائل و أساليب مختلفة تتماشى و طبيعة كل وسيط منها .

5 . **تحول مواقف طرفي النزاع في اتجاه التسوية** : و هذا من خلال تناول المواقف المبدئية للمتنازعين و مدى وضوح كل طرف في تحديد مصالحه و مسائله النزاعية و حجم التنازلات التي من الممكن أن يقدمها في ظل عملية الوساطة و مدى مسايرتهم و تجاوبهم مع اقتراحات الأطراف الوسيطة إلى غاية الوصول إلى توقيع الطرفين لإتفاق وقف إطلاق النار و اتفاق السلام بالجزائر .

في إطار إنجاز هذه المذكرة اعترضت الباحث بعض الصعوبات ، كان أبرزها ندرة الدراسات المتخصصة باللغة العربية على مستوى المكتبات المحلية خاصة تلك المتعلقة بميدان الوساطة، إضافة إلى اعتماد الباحث على الترجمة في معظم الأحيان من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية مما يتطلب تخصيص وقت أكثر للدراسة ، و إن كانت هذه الصعوبة هي في آن واحد ميزة البحث العلمي ، كما أن الدارس للدبلوماسية الجزائرية و مميزاتها و دورها في تسوية النزاعات الدولية تعترضه عدة صعوبات منها كثرة النزاعات ، و أن الكثير منها دار حلها في ظل الدبلوماسية السرية التي يتعذر الوصول إلى نص المحادثات التي دارت فيها أو الوقوف على الوثائق التي أسفرت عنها ، و هذا إضافة إلى أن الذين قاموا بأدوار جوهرية في الدبلوماسية الجزائرية لم يكتبوا و لم يتركوا مذكرات تضيء السبيل أمام الباحثين ، و إذا أضفنا إلى ذلك ما أسلفناه أدركنا وعورة الطريق أمام الباحث في هذا الميدان .

الفصل الأول : الوساطة المختلطة في تسوية النزاعات الدولية.

إن تطور العلاقات الدولية و زيادة الإتصالات بين الدول و تشابك المصالح و حاجة بعضها للبعض الآخر دفع إلى البحث عن قواعد سلمية لتسوية نزاعاتها .

حيث كانت الجهود قبل مرحلة التنظيم الدولي تنصب على تأطير الحرب و جعلها أكثر إنسانية و تشجيع التسوية السلمية للنزاعات الدولية ، و هذا ما طرح في مؤتمر لاهاي الأول عام 1899 و تجسد في مؤتمر لاهاي الثاني عام 1907 ، علما أن اللجوء إلى مختلف طرق التسوية السلمية للنزاعات بقي اختياريا أكثر منه إلزاميا .

و في هذا السياق تطرقت الأستاذة كاثرين روش (Catherine Roche) و أورليا بوتوت نيكول (Aurélia Potot Nicole) إلى هذه النقطة تحت عنوان " Les règlements des conflits" و أكدتا أن إرادة الدولة في تسوية الخلافات بطرق سلمية كانت لأول مرة في اتفاقية لاهاي في 18 أكتوبر 1907 و " الدول حرة في استعمال الطرق لتسوية الخلافات " [1].

حيث نصت المادة الأولى من اتفاقية لاهاي لعام 1907 و الخاصة بالنزاعات الدولية على أنه بغية تفادي اللجوء إلى القوة فيما بين الدول قدر الإمكان تتفق القوى المتعاقدة على استعمال كل جهودها لضمان الحل السلمي للنزاعات الدولية ، ضف إلى ذلك المادة الثانية التي تنص على الإلتزام بأنه في حالة الخلاف الشديد أو النزاع و قبل اللجوء إلى حمل السلاح تتعهد الدول المتعاقدة بالإلتجاء قدر ما تسمح الظروف إلى المساعي الحميدة أو إلى وساطة دولة أو أكثر من الدول الصديقة .

و تتنوع طرق التسوية السلمية للنزاعات بين الطرق الدبلوماسية ، السياسية و الطرق القضائية الأولى تقوم بها الدول المتنازعة فيما بينها سواء عبر الإتصالات المباشرة كالمفاوضات أو بالإعتماد على طرق أخرى كالوساطة ، المساعي الحميدة و التوفيق و التحقيق، و الثانية تقوم بها هيئة الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن ، حيث أعطى ميثاقها للمجلس حق إصدار

[1]- Catherine Roche ,Aurelia potot Nicol , L essentiel de droit international public et du droit des relations internationales , gualino éditeur , paris , 1999.p 19.

القرارات و الأوامر التي تؤدي إلى إنهاء نزاع ما إذا كان يهدد السلام و الأمن العالميين و الثالثة تقوم بها هيئات قضائية متخصصة كمحكمة العدل الدولية .

و مع تقديرنا لأهمية كل هذه الطرق و دورها في إنهاء العديد من النزاعات ، إلا أن دراستنا ستقتصر على إحدى أهم الأساليب الدبلوماسية التي يتم اللجوء إليها بغرض تسوية النزاعات بين الدول و الحد من تداعياتها ألا و هي الوساطة .

فالوساطة باعتبارها إحدى المواضيع المرتبطة بميدان النزاعات الدولية الذي يتميز عن غيره من مجالات الدراسة بتعدد وحدات و مستويات التحليل و ترابطها إلى درجة يصبح معها التعريف بهذا المجال و تحديد مصطلحاته إحدى رهانات الدراسة العلمية ، الأمر الذي يفرض علينا من خلال هذا الفصل التطرق لموضوع الوساطة و علاقاتها بتسوية النزاعات الدولية بشكل عام و أيضا دراسة طبيعة الوساطة المختلطة و دورها كأساس نظري للوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي الإرتيري.

المبحث الأول : دراسة الوساطة كآلية دبلوماسية لتسوية النزاعات الدولية.

إن دراسة دور الوساطة في حل أي نزاع يتطلب منا أولا التطرق إلى مفهوم هذه العملية الدبلوماسية في حل النزاعات ، التي و إن كانت تبدو في ظاهرها بسيطة إلا أنها لا تخلو من التعقيد في طرق ممارستها خاصة إذا علمنا أن جهود الوساطة و مدى نجاعتها تتوقف على عدد من المتغيرات العملياتية المتعلقة بأطراف النزاع الحقيقيين ، مصالحهم و أهدافهم و مصالح الأطراف الأخرى ، إضافة إلى طبيعة الوسيط الدولي و ما يتطلبه من كفاءات و مهارات و علاقته بجميع الأطراف .

المطلب الأول: الوساطـة عبر التاريـخ .

تملك الوساطة تاريخا عريقا و متنوعا في جميع حضارات العالم ، فالحضارات الإسلامية و المسيحية اليهودية و الهندوسية و البوذية و الكنفوشية و غيرها من حضارات الشعوب الأصلية تضم تقاليد واسعة و فعالة في ممارسة الوساطة .

إن استعمال الوساطة في حل النزاعات يعود إلى العصور الغابرة ، حيث تذكر الكتابات التاريخية أنه في حضارة ما بين النهرين أبرمت معاهدة في فجر التاريخ (3100 ق.م) ما بين إيناتم (Ennatum) الحاكم المنتصر لدولة مدينة لاقاش (Lagash) مع ممثلي شعب أوما (Umma) و قد تضمنت هذه المعاهدة شروطا تتعلق " بضرورة اللجوء إلى الوساطة في حل المنازعات التي قد تنشب بين الشعبين مستقبلا "[1].

كما أن الزعماء الدينيين و السياسيين في المجتمعات اليهودية كانوا يمارسون الوساطة من أجل حل الخلافات الدينية و المدنية ، و في أزمنة لاحقة لعبت المحاكم الدينية و الحاخامات أدوارا مهمة في الوساطة سواء في إسبانيا و إيطاليا أو شمال إفريقيا و أوربا الشرقية و خلال حكم الإمبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط ، و عمل هؤلاء على إصدار الأحكام لفض النزاعات بين رعيتهم و ساهمت هذه المحاكم في حماية الهوية الثقافية و ضمنت لليهود وسائل رسمية لحل نزاعاتهم .

و قد انتقلت التقاليد اليهودية في حل النزاعات إلى المجتمعات المسيحية النامية التي كانت ترى في" المسيح وسيطها الأكبر بين الله و الإنسان " [2] و ذلك ـ حسب معتقداتهم ـ نتيجة لانقطاع العلاقة بين الله والإنسان نظرا لسقوط هذا الأخير و عصيانه ، و كانت هذه المجتمعات تعتبر أن الإنسان أصبح في حاجة ماسة لوسيط للمصالحة مع الله للخلاص من سلطان الخطيئة ونتائجها ، و نرى في العهد القديم صوراً بسيطة من الوساطة بين الله والإنسان قام بها ملائكة و أنبياء ، نقلوا إلى الإنسان كلام الله ، كما أن الكهنة كانوا يمثلون الإنسان أمام الله ، و الملوك كانوا يمثلون الله في حكم الإنسان ، و تجسدت هذه الفكرة في دور رجال الدين كوسطاء بين

- [1] - Sumerian Inscription Umma and Lagash - Babylonia
https://jscholarship.library.jhu.edu/bitstream/handle/.../31151001045792.pdf, consulter le 19/03/2010.

[2]ـ كريستوفرو .مور ، عملية الوساطة : استراتيجيات عملية لحل النزاعات ، تر: فؤاد سروجي ، الأردن ، الدار الأهلية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص 45.

رعية المؤمنين و بين الله عز وجل و حتى دخول عصر النهضة بقيت كل من الكنيسة الكاثوليكية في أوربا الغربية و الكنيسة الأرتودوكسية في شرق المتوسط تشكلان المؤسسات التي تدير مراكز التوسط و حل النزاعات في المجتمع الغربي و مثال ذلك وساطة البابا ليو الثالث عشر Pope Leo XIII في النزاع الألماني- الإسباني على مجموعة جزر الكارولين (Caroline islands group) في المحيط الهادئ في عام 1885.

و للوسطة تقاليد عريقة في الحضارة العربية ، حيث كانت النزاعات في المجتمعات التقليدية في الشرق الأوسط يتم حلها عن طريق عقد اجتماع لكبار السن في المجتمع يتم فيه النقاش و الجدال و توضيح الأمور و التوسط من أجل حل نزاع جوهري أو قبلي أو قضايا عالقة بين القبائل و العشائر ، كما أن القضاة في الحضارة الإسلامية لم يحكموا بتطبيق الشريعة فقط بل عملوا أيضا كوسطاء بين الناس تجسيدا لقول الله تعالى:« لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس »[1] و قوله تعالى : « و إن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما، فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله، فإن فاءت ، فأصلحوا بينهما بالعدل و أقسطوا إن الله يحب المقسطين »[2] ، و ذلك للحفاظ على التوافق الإجتماعي من خلال التوصل إلى حل متفق عليه بدلا من اللجوء إلى الشدة في تنفيذ الأحكام القضائية كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : (أحيلوا الخصوم إلى الإصلاح فإن القضاء يورث البغضاء) .

و قد تنامى عدد الوسطاء في المجتمع الغربي و توسعت أعمال الوساطة و مورست في مجال التجارة و الأعمال ، و على الرغم من استمرار رجال الدين في لعب دور الوسطاء في مجالات العلاقات المحلية و العلاقات بين الجماعات و الدول إلا أن نهوض حكم القضاء و الدول القومية أدى إلى ازدهار الوسطاء العلمانيين ، كما عمل السفراء و المبعوثون من أجل إثارة و توضيح القضايا و المشاكل الإجتماعية بغرض تعديل المصالح المتضاربة .

كما تنامت الوساطة في القارة الأمريكية و بصفة خاصة الشمالية ، حيث قامت الطوائف الدينية كالكويكرز (Quackers) و المتطهرين (Puritans) و الجماعات العرقية الصينية و اليهودية بتطوير أساليب بديلة لحل النزاعات و التي كانت في مجملها طوعية و غير رسمية في طبيعتها

---

[1] ـ سورة النساء ، الآية 114 .
[2] ـ سورة الحجرات ، الآية 9 .

و قد عملت هذه الأساليب و الطرق بشكل متواز مع الآليات التي كانت موجودة سابقا لحل النزاعات لدى السكان الأصليين الذين كانوا يعقدون اجتماعات مجالس قائمة على إجماع الرأي بقيادة أحد الكبار في السن أو مجموعة منهم من أجل حل النزاعات .

خلال العصور و الحضارات الأخرى كان الوسطاء في معظم الأحيان يتعلمون مهمتهم بطرق غير رسمية و يلعبون أدوارهم في الوساطة ضمن سياق مهمات و واجبات أخرى فقط .

و منذ مطلع القرن 20 بدأت الوساطة تتحول إلى مؤسسة رسمية و تتطور إلى مهنة معترف بها و قد توسعت الوساطة و ممارستها في الزمن المعاصر بشكل متسارع في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم ، و يرجع إلى العديد من الأسباب أهمها توسع الإدراك لحقوق الإنسان و كرامته و اتساع الطموحات نحو مشاركة ديمقراطية على جميع المستويات السياسية و الإجتماعية ، و كذلك إلى ازدياد الإعتقاد بأن للفرد حقا في المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياته و في السيطرة عليها و ظهور أخلاقيات تدعم الحرية الفردية و توجهات في بعض المناطق نحو تسامح أوسع مع التعددية و الإختلاف في جميع نواحيهما ، و بناء على ذلك فقد تمت عملية استخدام الوساطة في العديد من الثقافات و البلدان، و كان أول مجال يشهد مأسسة رسمية للوساطة في الولايات المتحدة الأمريكية و هو إدارة العلاقات العمالية ، حيث تم تأسيس هيئة من (وسطاء المصالحة) سنة 1913 من طرف وزارة العمل الأمريكية من أجل معالجة النزاعات بين العمال و الإدارة ، ثم توسعت لتشمل مختلف المجالات مثل مرسوم خدمة العلاقات المجتمعية التابع لوزارة العدل الأمريكية و التي كلفت بمساعدة المجتمعات و الأفراد على حل النزاعات و الخلافات و الصعوبات المتعلقة بممارسات التمييز القائم على العرق أو اللون أو الأصل (مرسوم الحقوق المدنية سنة 1964)[1] ، كما ظهرت العديد من المبادرات المتخصصة في استخدام الوساطة من أجل حل الخلافات العرقية و الدينية داخل المجموعات و تم تطوير العديد من برامج الوساطة في أمريكا الشمالية تشمل النزاعات الفردية و العائلية و التشغيلية و قضايا الديون و النزاعات العامة ، و كذا القضايا المتعلقة بالبيئة و في مجال رسم السياسات العامة و السياسات العسكرية و حتى النزاعات في المجال الإلكتروني .

و قد أسهمت التطورات الدولية في اضطراد التوجه العام ، و على الأقل نظريا، نحو تفضيل توظيف الوساطة كآلية للتخفيف من حدة التوترات و حل المشكلات الدولية ، و مما ساعد على

---

[1] ـ كريتسوفرو . مور ، مرجع سابق ، ص 48 .

ذلك ارتفاع مستوى الوعي السياسي بالمخاطر المترتبة على التوترات و الأزمات الدولية ، أما اقتصادياً ، فقد كان هناك الارتفاع غير المسبوق في التكلفة المادية و البشرية للحروب و أعمال القتال والعنف ، هذا فضلا عن تنامي تأثير البعد الإعلامي دولياً و انهيار حواجز الاتصال التقليدية في انتشار المعرفة و الخبرة العالمية البشرية بالحروب وويلاتها ، و تفضيل المبادرات و الحلول السلمية للأزمات والمشكلات الدولية ، إضافة إلى ذلك ، فقد أسهم تغلغل الوساطة في المجالات المتنوعة للحياة الاجتماعية في زيادة الرغبة في الاستفادة منها في تسوية و حل المنازعات و الصراعات على المستوى الدولي .

و في مجال حل النزاعات بين الدول توخت إتفاقيتا لاهاي لعامي 1899 و 1907 " تنظيم الوساطة واعتبارها مجرد مشورة غير إلزامية سواء أتمت عفوياً أم بناء على طلب إحدى الدول المتنازعة و نصت أيضاً على أن الوساطة لا تعتبر بحد ذاتها عملاً غير ودي ، و أنه يحق للدول إعادة عرض وساطتها رغم رفضها أول مرة ، و أحدثت المادة الثانية من اتفاقية 1907 مبدأ اللجوء إلى الوساطة و الإستفادة منها قبل الاحتكام إلى السلاح ، غير أنها قيدت هذا المبدأ بعبارة (بقدر ما تسمح به الظروف) مما أضعف قوته ، و وضع مؤتمر بيونس أيرس الأميركي لعام 1936 معاهدة جديدة للمساعي الحميدة و الوساطة تؤكد على هذين الأسلوبين القديمين و لكن في إطار جديد ، و هي تنص على أن يقوم بدور الوسيط مواطن بارز يختار من قائمة موضوعة مسبقاً تضم أسماء المواطنين الذين ترشحهم الجمهوريات الأمريكية و بمعدل مواطنين من كل دولة ، و من الأمور المثيرة للاهتمام في هذه المعاهدة هو النص فيها على الكتمان و عدم النشر في تسوية المنازعات ، و من ضمن ذلك عدم وضع أي تقرير من قبل الوسيط ، و إحاطة محاضر الجلسات بالسرية الكاملة .

و قد طرأ تطور جديد على أسلوب الوساطة و هو استخدامه بهدف وضع حد للحروب الأهلية و المثال الحديث الذي يجب عدم الخلط بينه و بين التدخل هو ما حصل في عام 1947 حينما تبنت الدول العشرون المشتركة في مؤتمر الدفاع عن الدول الأمريكية المجتمع في "كويتاندينا Quitandinha " بالبرازيل بالإجماع اقتراحاً يدعو للقيام بوساطة مشتركة لإنهاء الحرب الأهلية التي كانت دائرة في باراغواي Paraguay و قضت الخطة التي وضعتها أوروغواي Uruguay بإرسال رسائل إلى كل من طرفي النزاع تطلب فيها وضع حد سريع للقتال .

كما طرأ تطور آخر يتمثل في اختيار شخصية بارزة للوساطة و ليس دولة " فقد عين مجلس الأمن الكونت برنادوت Bernadotte وسيطاً في فلسطين بين الدول العربية و سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 20 أيار 1948 ، و قد اغتالته عصابة صهيونية في 7 أيلول 1948 فعين المجلس مكانه الدكتور رالف بانش Dr. Ralph Bunche الذي أدت أنشطة الوساطة التي قام بها إلى إنهاء الحرب الفعلية (active hostilities) بين سلطات الاحتلال الإسرائيلي و الدول العربية عام 1948 " [1].

إن الاهتمام الدولي بوضع القوانين في مجال حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية كان الدافع إلى تطوير و تطبيق آلية الوساطة بشكل أكبر ، فبعد سن اتفاقتي لاهاي لعامي (1899 و1907) جاءت عصبة الأمم لتنص بشكل عام في المادتين 12 و 15 من ميثاقها على " أن كل خلاف ينشأ بين الدول الأعضاء يجب أن يحل بطرق سلمية" [2] .

ثم جاءت هيئة الأمم المتحدة لتنص المادة 33 من الميثاق على تسوية منازعات الدول عن طريق المفاوضة التحقيق، الوساطة، التوفيق والتحكيم، و قد نصت بالكامل المادة 33 على : "يجب على جميع أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ سلم و أمن الدول للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريقة المفاوضة و التحقيق و الوساطة و التوفيق ، التحكيم و التسوية القضائية ، أو أن يلجؤوا إلى الوكالات و التنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها " [3].

و قد فرضت هذه المادة على الأعضاء اختيار طريقتين، إما عرض منازعاتهم على التحكيم أو القضاء ، و إما عرضها على مجلس الأمن الذي يعمل كوسيط ، فإذا اتخذ التقرير بالإجماع باستثناء أصوات أطراف النزاع كان حلا ملزما للأطراف ، أما إذا اتخذ بالأكثرية ، فلا يكون له أي صفة إلزامية .

أما منظمة الوحدة الإفريقية فنصت على الوساطة في ميثاقها حسب المادة 19، حيث تتعهد الدول الأعضاء بتسوية جميـــع المنازعات التي تنشأ فيما بينها بالوسائل السلمية ، و تحقيقا لهذه

---

[1] – سموحي فوق العادة، القانون الدولي العام، مصر ، دار اليقظة العربية ،1960 ، ص773.

[2] – نفس المرجع السابق ، ص 771.

[3]. محمد المجذوب، الوسيط في القانون الدولي العام، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 199، ص 289.

الغاية قررت إنشاء لجنة الوساطة و التوفيق و التحكيم ، و ذلك بمقتضى بروتوكول تم فيه صياغة المشروع للمادة 19 في اجتمـــاع في سنة 1963 ، و تمت الموافقة عليـــه في الدورة الثانية في 1964 و أصبح البروتوكول جزء من الميثاق و نصت المادة 02 من بروتوكول القاهرة على لجنة الوساطة و التوفيق و التحكيم ، و تتألف من 21 عضوا .

كما نصت المادة 02 من ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي على الوسائل السلمية لحل المنازعات كالمفاوضة أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم .

كما فرضت المادة (08) من معاهدة باريس 1856 "مبدأ الوساطة من ميثاق برلين 1885 القاضي بوجوب اللجوء إلى الوساطة" [1].

و قد أخذ "ميثاق جامعة الدول العربية" بأسلوب الوساطة في المادة الخامسة منه حيث جاء فيها : " و يتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة و بين دولة أخرى منها أو غيرها للتوفيق بينهما."

و هكذا يحق لمجلس الجامعة السعي إلى إيجاد تسوية لهذا النوع من النزاع عن طريق الاشتراك في بحث أسبابه و العمل على تقريب وجهات نظر الأطراف المتنازعة للتوفيق بينها ، و لا يجوز للدول المتنازعة أن ترفض هذه الوساطة و لكن موافقتها ضرورية لقبول قراراتهـــا من قـــبل الأطراف المتنازعة ، كما أن موافقتها ضرورية إذا كانت إحدى الدول المتنازعة ليست عضواً في الجامعة ، و تصدر قرارات مجلس الجامعة بأغلبية الآراء بما في ذلك أصوات أطراف النزاع ، و "يحق للدول المتنازعة أن ترفض الحل الذي يقرره مجلس الجامعة" [2].

المطلب الثاني : تعريــف الوساطـــــة .

تظهر مراجعة الأدبيات الإفتقار إلى اتفاق الرأي فيما يتعلق بمعنى الوساطة بشكل عام و سنحاول تبسيط هذا المفهوم و حصره في مجال علاقتها بحل النزاعات الدولية .

---

[1] ـ شارل روسو، الوساطة في القانون الدولي العام، ترجمة: بكر الله، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، 1986.

[2] ـ مفيد محمود شهاب، جامعة الدول العربية :ميثاقها وانجازاتها ، القاهرة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم معهد البحوث والدراسات العربية، 1978، ص76.

فكلمة وسيط (Mediator) في الإنجليزية و الجمع " وسطاء " و هي في اللغة اليونانية " مسيتيز (Mestes) " تعني الشيء الموجود بين شيئين إثنين ، و كذلك الأمر في اللغة الرومانية ، حيث أطلقوا إسم البحر المتوسط « méditerranée » على (البحر الموجود بين الأرضين) [1] ، و تعود في اللغة اللاتينية إلى كلمة (ميدياتور) ، بمعنى الشخص الذي يتوسط أو الذي يتم اختياره بغرض الوصول إلى اتفاق .

حيث تم استعمال هذا المصطلح أيضا مرادفا لكلمة " الشفاعة " تسمية لكل شخص قام بالتوسط بين الآلهة و البشر .

فكلمة وساطة تدل على التوسط بين أمرين أو بين طرفين متخاصمين "لتقريب وجهات النظر بينهما و فك النزاع بينهما "[2] ، لتحقيق المصالحة بينهما و الوسيط هو من يقوم بالوساطة ، و قد تعني كلمة الوساطة الذهاب بين اثنين أو السعي بينهما ، و قد تعني كذلك العمل نيابة عن أحد بهدف تحقيق شيء لا يكون ذلك الشخص قادرا على تحقيقه بنفسه ، كما تعني السعي بين اثنين لتحقيق ما لا يقدران على تحقيقه بمفردهما و قد يوجد شيء بين اثنين للفصل بينهما كما قد يوجد للربط بينهما و الذي قد يعني التقريب بينهما [3].

و الوساطة (The mediation) عملية تتم على نطاق واسع في الحياة الاجتماعية ، كما تتم على مستويات أعلى مثل داخل المنظمات المختلفة و على المستوى الدولي سواء كان ذلك بين الدول أو بتدخل الدول و المنظمات الدولية في نزاعات داخلية تقوم في مجتمعات ما ، فقد مارسها رجال الدين و الحكماء و غيرهم ممن تمتعوا بنفوذ في مجتمعاتهم على نطاق واسع في المجتمعات البدائية و المتقدمة على حد سواء قبل أن تبرز الوساطة كمهنة يمارسها متخصصون يحملون شهادات و رخص لممارستها .

و يعود مفهوم الوساطة إلى مجموعة من الأعمال تقوم بها أطراف خارج علاقة نزاعية بهدف تسهيل الوصول إلى حله ، و من هنا فهي عملية تهدف إلى الفصل بين المتنازعين حتى لا يحدث الصدام العنيف أو إلى إعادة الاتصال بينهما إذا كان النزاع قد أدى إلى انقطاع العلاقة

---

[1] .www.fr.wikipedia.org/wiki/Médiation -espace-mediation.be/3_c_etymologie.html.

[2] . معجم اللغة العربية المعاصر . عبر الموقع الإلكتروني : www.almaany.com/home.php?word=mediation

[3] – حسين ، سنطوح ، محاضرات في الوساطة (مطبوعة غير منشورة) ، ألقيت على طلبة الدراسات الجامعية المتخصصة لما بعد التدرج تخصص دبلوماسية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، الجزائر ، 2003 ، ص 2 . (بترخيص) .

بينهما ، و عليه مفهوم الوساطة يعني أي عملية تهدف إلى الفصل بين متنازعين بهدف منع النزاع من التصعيد أو إلى إعادة الاتصال بينهما بهدف العودة بعلاقتهما إلى حالة طبيعية و تعني " السعي الذي تقوم به دولة ما أو منظمة دولية أو شخصية دولية للتوفيق بين دولتين متنازعتين و إيجاد تسوية للخلاف القائم بينهما " [1].

فهي وسيلة ودية من وسائل التسوية بين دول متنازعة ، تنشأ بمحاولة من جانب دولة أو أكثر لفض نزاع قائم بين دولتين أو أكثر عن طريق التفاوض و السعي لتقريب وجهات النظر المتباعدة ، و تشترك الدولة صاحبة الوساطة في المفاوضات لحل النزاع و التوسط بين الفرقاء المتنازعين .

لقد عرفت الوساطة من قبل الكثير و من ثم قد تختلف تعاريفها كثيرا غير أنها لا تخرج عن نطاق المعنى السابق ، و تعتبر الكتابات المتخصصة في الوساطة ، هذه الأخيرة " مجموعة من السلوكيات من قبل طرف ثالث يهدف إلى الحد من النزاع أو حله ، وقد يكون الطرف الثالث هذا خاص ، أو دولة ، أو يمثل منظمة دولية مع الإشارة إلى أن يكون هؤلاء لا يمثلون كل من يمكنه أن يكون طرفا ثالثا ، و تعني الوساطة ضمنيا أنه يوجد إدراك بأن الأطراف المتنازعة غير قادرة على حل خلافها بنفسها و من ثم تستلزم مساعدتها من قبل آخرين للوصول إلى تحقيق توفيق بين المزاعم المتعارضة و تهدئة مشاعر الإزدراء التي يمكن أن يكون قد تصاعدت بين أطراف النزاع " [2].

و تشابه الاهتمامات المختلفة بالوساطة الاهتمامات التي يعطيها الباحثون للتفاوض ، و أحيانا لا يوجد حتى الفصل بين الدراسات التي تهتم بالوساطة و تلك التي تهتم بالتفاوض .

إلا أن دراسات الوساطة غالبا ما تركز على بعض العوامل مثل عامل الحياد و الاستراتيجيات التي يتبعها الوسطاء إلى جانب خصوصيات المتنازعين بالإطار .

يرى ويليام زارتمان (William Zartman) و سعدية توفال (Saadia Touval) في تعريفهما للوساطة " أنه من الأحسن التفكير في الوساطة كنوع من التفاوض يقوم فيه طرف ثالث بمساعدة الأطراف المتنازعة على إيجاد حل لا تكون هذه الأطراف قادرة على التوصل

---

[1] - كميل حبيب ، أحمد عودي ، **قاموس المفردات الدبلوماسية و العلاقات الدولية** ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس، لبنان 2005 ، ص 364 .

[2] - H.G.Darwin , Methods of peaceful settlement , in : Humphrey Waldock , ed , International Disputes . the legal Aspects , London : Europa publications , 1972 , p 83 .

إليه بمفردها من خلال تبنيه أفكارا للتسوية بالإعتماد على استراتيجيات اتصال و تسهيل استراتيجيات صياغة و دهاء "[1].

و يعرفها رون سميث (Ron Dan Smith) بأنها " تدخل وسيط مؤهل و محايد يعمل و يهدف لتسهيل الوصول إلى تسوية مقبولة لطرفي الخلافات التي تشكل موضوع النزاع عن طريق التفاوض و هي في جوهرها تدخل سلمي ، غير سري و غير ملزم و يهدف إلى إدارة النزاع و تدخل فيها الأطراف المتنازعة بإرادتها في الوقت التي تحافظ فيه على سيطرتها على محتوى الاتفاق الذي تريد الوصول إليه و الوساطة عموما نهج يهدف لحل مشكل مشترك بين الأطراف المتنازعة دون الاهتمام بالعلاقات الاجتماعية التي تربطها .

و قد توجد الوساطة لحل مشكل ثنائي أو متعدد الأطراف عندما يطلب من الوساطة المساعدة في المفاوضات المتعددة الأطراف .

ويعرفها كريستوفر مور Cristopher Moore بأنها تدخل طرف ثالث مقبول و الذي لا يملك قوة محدودة على اتخاذ القرار أو يملكها إطلاقا لمساعدة أطراف مفاوضة عادية على التوصل إلى تسوية إرادية مقبولة لها للمسائل محل النزاع ، أمـــا جاكوب بيركوفيتش Jacob Bercovitch فيقول في تعريفه لها : " يمكن تعريف الوساطة بأنها عملية إدارة للنزاع ، تتعلق بجهود الأطراف ذاتها ، لكنها تتميز عنها ، حيث تطلب الأطراف المتنازعة مساعدة أو تقبل عرضا بالعون من شخص ، مجموعة أو منظمة لتغيير سلوكهم و تسوية نزاعهم أو حل مشكلتهم دون اللجوء إلى قوة مادية أو مناشدة سلطة القانون " [2].

و تعد الوساطة عاملا رئيسيا للمفاوضات ، و هي تصبح ضرورية حينما تمنع عناصر الصراع الأطراف من السعي إلى و الحصول على مخرج من الصراع و حتى حينما تكون الوساطة ناجحة فإنها لا تستطيع إلا أن تخترق بعض الجدران لتوفر وسيلة للأطراف للعيش معا على الرغم من النزاع القائم بينها ، إلا أنها توفر مصالحة عميقة و لا تلغي أسباب الصراع و يمكن أن تحد الأطراف قتالها أو أن تخرق وقفا لإطلاق النار إذا تركت لحالها ، و هذا هو

---

[1] - William I Zartman and Saadia touval, eds , International Mediation in Theory and Practice , SAIS papers in International Affairs ;no . 6 . Conflict Management Studies (Boulder,C0;Westview Press;Wachington DC:Johns Hopkins University , Foreing Policy Institute , School of Advanced International Studies , 1985) , p 10.

[2] ـ نهلة ياسين حمدان ، الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة ، تر: سمير كرم ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى أغسطس 2003 ، ص 22 .

السبب في أن بعض الدارسين و الممارسين في هذا المجال أوصوا بأن يكون دور الوسيط أكثرا تدخلا بعد تسوية الصراع مما هو قبله .

– **نستنتج من هذا التعريفات لعملية الوساطة :**

1 . الوسيط: هو الطرف الثالث ، و غالبا ما يكون شخص ليس له صلة مباشرة بالنزاع أو بالقضايا الأساسية المطروحة ، (هناك حالات يكون الوسيط طرف من النزاع و لكنها ضئيلة) ، و هذا العامل يعتبر جوهريا في إدارة النزاعات و حلها، لأن مشاركة طرف ثالث من الخارج هو في أغلب الأحيان ما يوفر للأطراف المتنازعة منظورات جديدة حول القضايا الخلافية التي تفرقهم (التأثير على الإدراك الذاتي لأطراف النزاع)، بالإضافة إلى وسائل فعالة لبناء العلاقات اللازمة لإنهاء المشكلات.

2 . قبول الأطراف لتدخل الوسيط : إذ يتوجب وجود رغبة لدى المتنازعين للسماح لطرف ثالث بالتدخل في النزاع و مساعدتهم على الوصول إلى حل للنزاع ، إلا أن القبول بطرف ثالث لا يعني أن المتنازعين يرحبون بحماس بتدخل الوسيط ، أي أنهم على استعداد لأن يفعلوا تماما ما يملي عليهم ، و لكنه يعني أن الأطراف توافق على حضور الوسيط و أنها راغبة في الإصغاء لما سيقوله و أخذ مقترحاته (توصياته) على محمل الجد لإدارة أو حل النزاع .

3 . يتدخل الوسطاء في النزاعات بناءا على عوامل عديدة منها:

ـ دعوة مباشرة من أحد الأطراف المتنازعة أو من أكثر من طرف .

ـ توصيات من أطراف ثانوية .

ـ مبادرة مباشرة من قبل الوسيط نفسه .

ـ تعيين من قبل جهة أو سلطة معروفة مثل مسؤول حكومي أو وكالة حكومية.

و كل من هذه العوامل الداعية للتدخل تفرض خيارات إستراتيجية خاصة فيما يتعلق بنشاطات الوسيط و قد تؤثر على نوعية التسوية و احتمالاتها ، و تعتبر الدعوة المباشرة من قبل طرف واحد أو عدة أطراف من أكثر الآليات شيوعا في دخول الوسيط إلى النزاع ، و قد يأتي الطلب من طرف واحد أو من فريق في مجموعة أو من تحالف فرقاء أو حتى من جميع الأطراف المتنازعة ، و قد يأتي هذا الطلب قبل البدء بالمفاوضات أو بعدها ، كما يؤثر مصدر الطلب و توقيته تأثيرا على ديناميكية المفاوضات .

المطلب الثالث : مراحل عملية الوساطة .

الوساطة كعملية تمر كسلسلة من الأفعال ، الهدف منها الوصول إلى اتفاق بين أطراف متنازعة و تعني الوساطة بالضرورة " وجود طرف ثالث في هذه العملية " [1].

و إن كنا لا نقلل من أهمية نوعية الطرف الثالث هذا ، فإننا على هذا المستوى من دراستنا نعني بالوساطة من حيث أنها عملية من خلال إبراز مراحلها الأساسية المختلفة ، والأنشطة المتنوعة التي تتم خلال كل مرحلة من قبل الوسيط و الأطراف المتنازعة .

سلسلة العمليات التي تتم خلال الوساطة قد تقسم إلى مراحل يختلف فيها الباحثون في هذا المجال المعرفي و تميز بعض الدراسات العملية للوساطة أربعة مراحل أساسية في الوساطة :

1- مرحلة ما قبل الوساطة .

2 – مرحلة الوساطـة .

3 – مرحلة الوصول إلى الحل.

4 – مرحلة التنفيذ و المتابعة.

و قد لا تكون هذه المراحل بارزة المعالم في الميدان العملي ، كما قد لا تتم الأنشطة و الخطوات التي تتضمنها كل مرحلة وفق هذا الترتيب البسيط .

. **المرحلة الأولى : مرحلة ما قبل الوساطـة :**

هذه المرحلة حساسة و هامة لسير الوساطة و نتائجها النهائية ، و تتطلب من الوسيط القيام بأمرين هامين : **أولا** : ربط الاتصال ، و هذا من خلال بناء مصداقية مع المتنازعين من أجل الحصول على ثقتهم في الوسيط شخصيا ، و في منظمته و في عملية الوساطة و يجب على الوسيط إقامة علاقة طيبة مع المتنازعين و تكوين الأطراف المتنازعة حتى يعرفوا و يفهموا عملية الوساطة كما يجب عليه أن يتأكد من التزام الأطراف بالوساطة .

توقيت التدخل يتوقف على طبيعة التدخل الذي ينويه الوسيط ، فالتدخل المتأخر قد يترك المجال للنزاع للتطور الكامل ، و يصل المتنازعون إلى نهاية رغبتهم و قدرتهم على مواصلة النزاع ، أما التدخل المبكر فقد ينتج عنه تسويات أقل كلفة و أكثر تعاونا و علاقات أحسن .

---

[1] - كارل.أ . سيليكيو ، **عندما يحتدم الصراع – دليل علمي لاستخدام الوساطة في حل النزاعات** – تر:د.علا عبد المنعم ، الدار الدولية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1999 ، ص 21 .

كما تتطلب هذه المرحلة من الوسيط القيام بجمع المعلومات ، و قد يتم هذا في أي وقت.

ثانيا: تحديد الاستراتجيات الأكثر ملاءمة لحالتهم :

يتم هذا بعمل الأطراف سويا ، و يمكن للوسيط مساعدتهم على اختيار استراتيجية الوساطة و تحديد المصالح المتنازع عليها و استطلاع النتائج المحتملة و الممكنة و المقبولة ، كما يجب على الوسيط أن يبين للأطراف المتنازعة الاستراتجيات المختلفة لحل النزاعات : التنافس تجنب النزاع ، التسوية ، الحل الوسط ، و المفاوضات المصلحية ، و قد يتراوح دوره بين تدخل منخفض (مثل استراتيجيات التوفيق و التسهيل) إلى التدخل المرتفع و الإستراتيجيات الأكثر إيجابية (مثل تبني أفكار للتسوية) [1].

ثالثا : تحليل النـزاع .

عادة يعمل الوسيط و المتنازعين سويا في تحليل النزاع و يبدأ تحليل النزاع بجمع البيانات و المعلومات ، حيث يقدم الوسيط إطارا أساسيا لفهم النزاع ثم يقرر الطريقة التي يجب إتباعها في جمع البيانات، و تشمل الملاحظة المباشرة، مراجعة بعض المصادر الثانوية ، مثل الخرائط و السجلات المالية ، والمقابلات مع أطراف النزاع ، كما يمكن للوسيط أن يفوض طرف آخر لجمع البيانات لاسيما في المقابلات .

حيث يجب أن تكون عملية جمع البيانات منسقة في إطار استراتيجية مقاربة للتعرف على كل أطراف النزاع و خطة لترتيب و توقيت كل المقابلات و خطة لبناء اتصالات بهذه الأطراف و يحدد الوسيط طبيعة الأسئلة التي تطرح في المقابلات التي يجب أن يستمع إليها بطريقة جيدة للتحدث.

بعد هذه الأنشطة يقوم الوسيط بإدماج المكونات الأساسية للنزاع بهدف فهمها : الأشخاص الديناميات ، و المسائل و المصالح عن طريق متابعة كرونولوجيا و تاريخ النزاع أو عن طريق الدراسة النوعية و يجب عليه مراجعة البيانات غير المتفق عليها .

وقد يبدأ الوسيط بتشكيل فهمه للنزاع بالتمييز بين الأسباب غير الواقعية و التي تشكل الصور المقلوبة (Stéréotypes) ، و سوء الاتصال ، و الغموض حول الوقائع ، و السلوك التنافسي غير الملائم ، والأسباب الواقعية والتي تشمل المصالح المتضاربة ، و القيم المختلفة والمصاعب البنيوية ، والخلافات حول جمع و أهمية البيانات في النزاعات المركبة و المعقدة .

---

[1]- نهلة ياسين حمدان ، مرجع سابق ، ص 33 .

وقد يختار الوسيط تقاسم أطراف النزاع تحليله للنزاع ، مع الأخذ بعين الإعتبار" الأنماط الثقافية المختلفة بين المتفاوضين " [1].

رابعا : وضع خطة الوساطة .

هي تتابع لخطوات إجرائية يبادر بها الوسيط الذي سيساعد المتفاوضين على استطلاع الحلول و إمكانيات التوصل إلى حل ما.

و تعالج الصور النمطية و سوء الإدراك من خلال عملية مركبة يتعرف من خلالها الوسيط على إدراكات الأطراف المتنازعة و يقيم دقتها ويحدد إذا كانت ستسهل المفاوضات أم تعيقها وبعد هذا سيساعد الوسيط الأطراف على مراجعة الإدراكات الخاطئة أو السلبية.

قد تتساءل الأطراف المتنازعة في مدى شرعية التفاوض و شرعية المسائل والعواطف، وتعالج هذه المسائل بإحدى الطرق ، و يتم بمراجعة سوء الإدراك وبشرح و مراجعة كيفية اختيار المفاوض للمشاركة .

و قد تصاغ جهة المسائل الأكثر عمومية و يعاد تحديدها ، وقد يتم اللجوء إلى سلطة مستقلة أما تحديات مشاعر الطرف الآخر لا يعني الاتفاق معها .

يجب على الوسيط أن يقترح طرقا لبناء الثقة بين الأطراف عندما تنخفض (درجة الثقة) بينها.

و يجب على الوسيط أن يحدد أين حدث المشكل و يسعى من أجل تغيير المحتوى أو التوقيت أو الإطار أو الطريقة أو المتصل كما يليق ، كما "يجب على الوسطاء أن يكونوا يقظين للأشكال غير اللغوية للاتصال و لسوء الاتصال" [2].

. المرحلة الثانية : مرحلة الوساطـة :

عموما يتبع الوسطاء طريقة متشابهة في الحصة الأولى من عملية الوساطة .

كلمة افتتاح من طرف الوسيط يتم من خلالها تقديم الوسيط للأطراف المتنازعة ، وتحديد دوره و تحديد الإجراءات المتبعة في الوساطة ، و تحديد ما إذا سيتم تشكيل و استعمال مجموعات صغيرة و تحديد طبيعة اللقاءات ، كما يتم من خلال تحديد أو اقتراح التعليمات المتعلقة بالسلوك في اللقاءات المستقبلية .

---

[1] -Greet Hofstede , Cultural predictors of National Negotiation styles paper presented at Processes of international Negotiations (conference) , edited by Frances Mautner Markhof (Boulder , CO: Westerview Press 1989) , p 194.

[2]- حسين ، سنطوح ، مرجع سابق ، ص 11.

وعندما يتم هذا ، قد يجيب الوسيط عن أسئلة من الأطراف ثم يقوم طرف بإلقاء كلمة أو عرض و لهؤلاء طرق عديدة للقيام بذلك ، و بخاصة قد يركزون على انشغالات إجرائية و نادرا على الأحوال السيكولوجية .

يتم هذا التبادل باستعمال عدد من وسائل الاتصال و التي تشمل : الاستماع ، التحري والاستفسارات و يساعد الوسيط الأطراف على توسيع رسائلهم ، و هيكلة تفكيرهم ، و على جمع و ترتيب الأفكار المتشابهة ، و على فصل المسائل الجزئية المكونة للمسائل المركبة. ويعمل الوسطاء على إقامة على جو سيكولوجي إيجابي و الحفاظ عليه بالمراقبة و التحكم في العواطف السلبية أو التهجمات ، وتنفيذ قواعد السلوك الأساسية ، حيث أن "خلق المناخ الودي و الملائم يعتبر من الخطوات المهمة لتحسين الإتصال بين الأطراف " [1].

قد تلعب الاختلافات الثقافية دورا هاما في كيفية بدء المفاوضات ، الثقافات التي تعتمد على الوسطاء من الشبكات الاجتماعي social networks mediators ، قد يتضمن الافتتاح الكثير من المحادثات غير الرسمية ، ربما يكون مرفقا بتناول الطعام والشراب ، أما الوسطاء الذين يتمتعون بالسلطة ، فيحبذون الترتيبات الأكثر شكلية ورسمية.

أما الثقافات ذات المستوى الرمزي المنخفض و التجانس الأقل، فيجب أن تكون الأطراف فيها أكثر وضوحا ، كما تختلف أساليب الاتصال باختلاف الثقافات لأن "الثقافة تشكل سلوك الناس و تحدد شروط استجابتهم للنزاع بطريقة معينة ، فهي عامل لا غنى عنه في النزاع و البحث عن حل فعال له" [2].

ـ <u>وضع أجندة المفاوضات :</u>

ستكون الأطراف في حاجة إلى تحديد المواضيع العريضة التي تنصب عليها انشغالاتهم و تحديد المسائل الدقيقة التي تشكل نقاط الاختلاف، وتحديد الترتيب الذي ستناقش عليه تلك المسائل .

تختلف النزاعات في درجة التعقيد و الغموض ، و تختلف في درجة تعقيد و غموض المسائل الخلافية .

---

[1] ـ ثامر محمد كامل ، الدبلوماسية المعاصرة و إستراتيجية إدارة المفاوضات ، عمان ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الطبعة الأولى ص 307 .

[2] ـ نهلة ياسين حمدان ، مرجع سابق ، ص 43 .

عموما النزاعات قد تكون قائمة على المصالح أو على القيم ، النزاعات القائمة على القيم غالبا ما تكون مستعصية على الحلول الوسطى والتعاون ، لهذا يجب على الوسطاء أن "يجتنبوا وصف النزاعات كخلافات قيمية كلما أمكن الأمر ذلك " [1].

و "يساعد الوسطاء أطراف النزاع على تحديد و إعادة تحديد المسائل النزاعية بأسلوب تتابعي يمكن من حلها بطريقة فعالة" [2].

ويمكن أن تحدد النزاعات المصلحية بتوسيع مسائلها أو بتركيزها ، أما النزاعات القيمية فتحدد إما عن طريق إعادة صياغتها في شكل نزاعات مصلحية أو باللجوء إلى قيم مشتركة أوسع . ويستعمل الوسطاء لغة محايدة في إعادة صياغة النزاعات .

بعد تحديد المسائل يقوم الأطراف بوضع الأجندة ، ومن بين التقنيات المتبعة هنا ما يلي :

يمكن للأطراف معالجة مسألة واحدة بالمرة كلما برزت ، أو باختيار المسائل بالتناوب أو اختيارها من أصعبها إلى أسهلها و العكس ، و قد يبدؤون بتحديد المسائل الأساسية (المفتاحية) والمسائل التابعة (التي يتوقف حلها على حل مسائل أخرى) ، و قد يضعون المسائل مع بعضها ليتمكنوا من الموازنة بين النتائج .

. <u>المرحلة الثالثة : الوصول إلى التسوية :</u>

بعد إنتاج مجموعة من التسويات البديلة ، يجب تقييمها من قبل المتنازعين ، ويتم هذا من خلال وسيلتين : الأولى هي البديل الأمثل للحل التفاوضي ، ويحدد هذا لمجال التسوية لكل طرف من نقطة الهدف إلى نقطة المقاومة ، نقطة الهدف هي النتيجة المثالية ، أما نقطة المقاومة فتحدد بالنتائج المكلفة والتي لا تعطي فوائد مقبولة ، بمعنى أنها توجد تحت البديل الأمثل للحل التفاوضي .

عندما تتقاطع مجالات تسوية الأطراف المختلفة يوجد عدد من الحلول المقبولة لكل الأطراف .

هؤلاء الذين يفاوضون على أساس مصلحي سيبحثون عن تسويات مقبولة للطرفين ، في هذه الحالة قد تشجع الأطراف على تغيير أهدافها أو نقط المقاومة و توسيع المسائل المعروضة للموازنة و يستطيع الوسطاء مساعدة الأطراف على تحديد و فهم مجالات تسوياتهم ويستطيعون

---

[1] - 1-Kamel Cherabi ,"Quelques éléments de Réflexion ;étapes de la Médiation et les Principes Déontologiques " http//www.imea.fr

[2] - Chris Moore , The Mediation Process , Jossey-Bass , California , 1996 , p 66 – 67 .

الحد من تطلعات الأطراف المضخمة و إعادتها إلى أحجامها أو مستوياتها الحقيقية و يمكن بمساعدة الأطراف على تحديد الحلول المثلى البديلة للحلول التفاوضية تضييق أي فجوة بين مجالات تسوياتهم ، و بعد تقييم البدائل " يدخل الأطراف في مرحلة المساومة الأخيرة حين يتفاوضون للوصول إلى حل "[1].

أما الوسيلة الثانية فتتمثل في تطوير سيناريوهات أو بدائل فرضية يحاول من خلالها المتنازعون تحديد البديل الأمثل بمعنى الذي يمكنهم من تحقيق أكبر قدر من المصالح عن طريق مقارنة النتائج الفرضية التي قد تنتج عن كل بديل .

. <u>المرحلة الرابعة</u> : مرحلة التنفيذ و المتابعة

بعد المساومة النهائية ، يجب "صياغة الاتفاق في شكل رسمي، و وضع خطة للتطبيق و المتابعة خطة التنفيذ في منتهى الأهمية لأنه لا يوجد اتفاق حقيقي بدون تنفيذ "[2] .

و هذه المرحلة في واقع الأمر مرحلة ذات أهمية كبيرة لأن أي اتفاق لن يكون له مفعول على أرض الواقع إذا لم ينفذ و كل اتفاق ينتج في تنفيذه نتائج غير مرتقبة أحيانا ، و قد يكون مصدر خلافات و نزاعات تحتاج هي في ذاتها إلى حلول تفاوضية و من هنا يجب العناية بمرحلة تطبيق اتفاقيات الوساطة و متابعتها و التعامل مع نتائجها المرتقبة و غير المرتقبة في الواقع .

و هناك من يرى في هذا مرحلة من مراحل الوساطة و هناك من الباحثين الذين يدرجونها في المرحلة السابقة، إلا أنه في كل الحالات يجب إعطائها أهميتها في عملية الوساطة حتى لو كان ذلك لهدف فهم هذه العملية المركبة .

و تختلف الاتفاقيات التي تتوصل إليها الوساطة في تعاملها مع هذا الأمر ، فبعض الاتفاقيات هي في طبيعتها اتفاقيات تنفيذية و بالتالي لن تكون في حاجة إلى خطة تنفيذ، إلا أنه هناك اتفاقيات تحتم على الأطراف العمل على تطبيقها في فترة زمنية طويلة بعد إبرامها، و تتطلب طبيعتها وضع خطة دقيقة لذلك ، و تنجح خطط التنفيذ عندما تتضمن معايير لقياس الأداء

---

[1] - ثامر محمد كامل ، مرجع سابق ، ص 313 .

[2] - Chris Moore , op cit , p 66 – 67 .

(النجاح)، وطرق لقياس و تنفيذ الالتزام بالتسوية ، والخطوات المتبعة ، العامة و الخاصة وإجراءات لإدارة التغيرات أو النزاعات المستقبلية التي قد تنتج عن تنفيذ الاتفاق [1].

في بعض الثقافات تتضمن التسويات خطة التنفيذ ، أما في ثقافات أخرى فالتنفيذ و خطته مسألة مستقلة عن الاتفاق ، مع إعطاء الصيغة الرسمية للتسوية نكون قد وصلنا إلى نقطة زمنية هامة للنزاع ، و بذلك يصبح على أطراف النزاع الالتزام بالتسوية ، هذه العملية (إضفاء صيغة الرسمية) قد تأخذ شكلا شفويا ، أو شكلا كتابيا و قد تكون خاصة أو عامة و عندما يكون الالتزام الطوعي للأطراف بالاتفاق غير كاف ، قد يلجأ إلى استخدام عوامل من التسوية أو سلطة خارجية لتنفيذ الالتزام ، على سبيل المثال قد يجعل الاتفاق ملزما قانونيا و موضوعا تحت الرعاية القانونية ، أو قد تكون الأطراف مطالبة بعلاقات معينة بعد بالتنفيذ.

في الأخير فالوساطة باختلاف الوسطاء ، عملية في منتهى التعقيد تتطلب القدرة على التحليل و التخليص و الفهم و الصبر ، و هي عملية مشتركة بين الأطراف المتنازعة و الوسيط لا يحل محل هؤلاء في إيجاد الحل بل يساعدهم على تخطي الصعوبات المختلفة التي يتعرضون إليها قبل المفاوضة و أثنائها و بعدها .

المطلب الرابع : أهمية الوساطة في تسوية النزاعات الدولية .

منذ أواخر القرن التاسع عشر و الوساطة تؤثر بشكل فعال في حل النزاعات الدولية ، فقد أزال مؤتمر لاهاي الأول 1899 ما كان يدور حول جدواها و فعاليتها من شكوك ، حيث حدد ملامحها و خصائصها ثم جاءت بعد ذلك عصبة الأمم و هيئة الأمم المتحدة لتؤكد هذا الإتجاه .

و تكمن أهمية الوساطة كوسيلة بديلة لحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية بكونها الفكرة البديلة عن الإكراه و العنف الذي ينشأ بين الدول المتنازعة ، و تعتبر الوسيلة البديلة حتى عن القضاء و المتجاوزة لتعقيداته و إجراءاته العديدة التي تهدف إلى حل النزاعات الدولية بين

---

[1] - د. حسين ، سنطوح ، مرجع سابق ، ص 15 .

أشخاص القانون الدولي بعيدا عن المحاكم الدولية المختصة و ساحاتها ، و بعيدا عن المشاحنات التي تظهر عند إقامة الدعوى أمام القضاء الدولي .

و ترجع أهمية الوساطة إلى أنها تساعد على الإستقرار و الأمن و السلم في المجتمع الدولي فهي "تعجل في دفع الأطراف المتنازعة لحل النزاع سلميا "[1] .

فالوساطة تعد طريقا سهلا وسلسا و أقل مشقة من الطرق التي اعتاد الأطراف اللجوء إليها لتسوية نزاعاتهم و إضافة إلى ذلك فإن الوساطة تعتبر من الطرق البديلة التي تعمل على توفير الوقت و الجهد على المتخاصمين مقارنة بالوسائل الأخرى .

توجد أسباب عديدة تجعل الوساطة وسيلة جذابة لحل النزاع و نذكر منها هنا ما يلي :

ـ الوساطة عملية طوعية و سرية يلتقي فيه طرف ثالث مع المتنازعين لمساعدتهم على إقامة خطوط اتصالية حتى يتمكنوا من الوصول إلى حل توافقي و عادل و قابل للتنفيذ لنزاعهم.

ـ و تمكن الوساطة المتنازعين من فهم بعضهم بعضا و من إيجاد حلول فعالة للنزاع بدل الاستمرار فيه أو الدخول في عمليات قانونية أو تحكيمية مكلفة بحثا عن ذلك الحل .

ـ و الوساطة عملية لا تقوم على القواعد القانونية ، بل تقوم على أساس للاتصال ، و يمنحها ذلك قابلية التطبيق في أي مكان من العالم تتحطم فيه الحواجز الاتصالية و الثقافية ، و قد تختلف طرق الاتصال من بلد لآخر طبقا لتطورها التاريخي ، و الأنظمة القانونية السائدة و الخلفية الإثنية و الثقافية لكل منطقة و من ثم فنجاح الوساطة يتأثر كثيرا بفهم التأثيرات الثقافية على المفاوضات المختلفة و على الاتصال و تقنياته .

إن الوساطة باعتبارها عملية غير ملزمة في نتائجها فهي تفسح المجال للمتنازعين للبحث عن حلول لنزاعهم دون الخوف من أن يكونوا مجبرين على الالتزام بحلول قد لا يرغبون فيها ، كما أنها لا تسلب المتنازعين حقهم في البحث عن الحلول الممكنة بأنفسهم ، بل هي تقوم من أجل أن تسهل ذلك لهم و هي بذلك تستبعد الحلول المفروضة التي قد لا تناسبهم .

و الوساطة تمكن المتنازعين من إعادة ربط الاتصال بينهم و الشروع في مقترب بديل عن النزاع بحثا عن حل لمشاكلهم النزاعية .

---

[1] ـ محمد وليد عبد الرحيم ، الأمم المتحدة و حفظ السلم و الأمن الدوليين ، بيروت ، المكتبة العصرية للطباعة و النشر ، 1994 ، ص 73 .

و كل يجرنا إلى سبب آخر و هو أن الوساطة تمكن المتنازعين من البحث عن حلول توافقية لنزاعهم بكلفة منخفضة .

و لكن الوساطة عملية ليست سهلة ، لأن مهمة الوسيط صعبة و معقدة إذ يقع عليه عبء اقتراح مبادرات يمكنها أن تغذي قوة الدفع في عملية التفاوض ، و ذلك في إطار استراتيجيات متنوعة تتراوح بين مجرد تمرير الرسائل بين المتفاوضين إلى تقديم المعلومات لطرف عن أهداف الطرف الآخر و نواياه حول تحرك معين إلى لفت أنظار الطرفين إلى ما يجمع بينهما من مصالح و إبعادها عن مجال التوتر إلى اقتراح مبادئ رئيسية أو أطر إجرائية أو آليات محددة لتذليل الصعاب التي تعترض عملية التوصل إلى اتفاق ، إلى المشاركة النشطة في عملية المساومة التي تجري بين المتفاوضين بما في ذلك " ممارسة الضغوط على بعض الأطراف لتغيير مواقفهم إلى الإشراف على تنفيذ ترتيب أو اتفاق معين لتعزيز الثقة فيما بينهم "[1] .

أما من حيث متى تقوم الوساطة ، فالإجابة العامة هنا هي أن الوساطة يلجأ إليها في مرحلة النزاع الفعلي و هي تختلف بذلك عن المساعي الحميدة و الدبلوماسية الوقائية و نظرية الإنذار المبكر التي تقوم قبل بلوغ النزاع مرحلة العنف.

و تقوم الوساطة في مرحلة من النزاع تكون فيها الاتصالات المباشرة بين المتنازعين مقطوعة.

أما التوقيت الكفيل بإنجاح الوساطة فهو محل جدل علمي واسع يقع خارج هذه النقطة و سوف نكتفي هنا بأن هناك من يرى أن الوساطة التي تتم في بداية النزاع المسلح لها حظوظ أكبر في النجاح لأن المتنازعين لا يكونون قد استثمروا كثيرا في النزاع ، و يرى آخرون في هذه النقطة بالذات داعيا لفشل الوساطة لأن الخسارة المنخفضة قد تدفع بالمتنازعين إلى التفكير في أن الاستمرار في النزاع قد يمكنهم من تحقيق أهدافهم و بالتالي فالتوقيت المثالي للوساطة يكون حسب هذه النظرة في الوقت الذي يبلغ فيه النزاع مرحلة انسداد لا يرى لها المتنازعون مخرجا بالاستمرار في القتال و يدفعهم هذا إلى الاعتراف بضرورة البحث عن حل سلمي لنزاعهم و يكونون هنا أكثر استعدادا للتعامل مع الوساطة و الوسطاء مما يرفع من إمكانية نجاح هذه العملية ، و يسمي وليام زارتمان ذلك الانسداد بـ"الانسداد المؤلم Hurting Stalemate"[2] و تلك اللحظة "بلحظة النضج" ، حيث يعتبر ويليام زارتمان William Zartman توقيت جهود

[1] ـ عطا محمد زهرة ، في النظرية الدبلوماسية ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2004.
[2] -David Cortright (ed) , The Price of peace ; Incentives Strategies for preventing Conflicts , Roman and Little field Publishers , Chapter 11 , P 267 .

السلام – و بالأخص الوساطة – القضية الأكثر حيوية بالنسبة لصناع السلام ، فإذا تقدم صناع السلام بمقترحاتهم في مرحلة معينة من النزاع ، فإن فرص نجاحهم في إقناع المتنازعين تكون كبيرة جدا إذا ما قورنت بفترات أخرى ، لكن هل يتعلق الأمر بلحظات زمنية قصيرة أو فترات بعينها والتي يكون خلالها حل النزاع أمرا متيسرا ، يقول "ويليم زارتمان" في هذا الصدد أن:

" نجاح عملية الوساطة مرتبط ببلوغ لحظة النضج وإدراكها من قبل المتنازعين ، و يكون ذلك بوقوع أطراف النزاع في المأزق الضار المتبادل الذي تلوح في أفقه كارثة وشيكة أو عندما تسد جميع الطرق أمام الحلول الانفرادية بحيث تبدو الحلول المشتركة بمثابة المخرج الوحيد ، كما تحدث لحظة النضج أيضا لدى تغير موازين القوى ضمن كل طرف وقيام القيادات الصاعدة والقيادات المنتكسة بإعادة النظر في حساباتها ، لكن إدراك لحظة النضج هذه من قبل أطراف النزاع قد لا يتأتى إلا بمساعدة طرف ثالث يعمل على التوفيق بين المتنازعين"[1].

إذن، يفترض زارتمان أنه و خلال مرحلة معينة من النزاع ، دون غيرها ، تظهر الأطراف المتحاربة استعدادها للتداول بشأن مقترحات التسوية التي طالما تغاضت عنها في السابق ويعود ذلك إلى إدراكها بأن أي بديل عن التفاوض سيؤدي إلى كارثة ، فضلا عن أنه لا تلوح في الأفق أية علامات لإمكانية الحسم العسكري ، وهنا نكون إزاء ما يسمى بلحظة النضج (Ripe moment) و التي تحسّن و بشكل مفاجئ من فرص النجاح لجهود الوساطة ، حيث يتحول قادة أطراف النزاع عن عقلية الانتصار (Winning Mentality) لصالح عقلية التوفيق (Conciliating Mentality) ، إلا أن القبول بالوساطة لا يعود إلى إتباع إجراءات معينة فحسب، ولكنه يعود بالأساس إلى مدى جاهزية الأطراف لاستغلال الفرص، و مواجهة الخيارات الصعبة، وتقديم تنازلات متبادلة و متكافئة ، و " عليه لابد من الأخذ في الإعتبار كل التغيرات العديدة المصاحبة لبعضها في وقت واحد لإحداث عملية التسوية و ليس الإكتفاء بعملية الإنسداد الذي يمكن أن يحدث في إمكانيات الطرفين العسكرية و الإقتصادية ... فعملية النضوج لا تأتي فجأة بل هي عملية معقدة تفضي إلى التحول في المواقف و في السلوك العام مع ظهور مفاهيم جديدة و رؤى جديدة في عملية صناعة القرار " [2].

---

[1] - William.I.Zartman , The timing of peace initiatives , Hurting stalemate and beyond , The global review of ethnopolitics , n 1:1 ,2001 , p 8 .

[2] ـ محمد أحمد عبد الغفار ، فض المنازعات في الفكر و الممارسة الغربية : دراسة نقدية و تحليلية ، الكتاب الأول ، الجزء الأول ، الدبلوماسية الوقائية و صنع السلام ، الجزائر ، دار هومة للنشر و التوزيع ، 2004 ، ص 89 .

المبحث الثاني : الوساطـة المختلطـة .

توجد عدة طرق للتدخل في النزاعات المعاصرة و يختلف المتدخلون باختلافها و قد يكون ذلك التدخل بأهداف غير الوساطة ، إذ ليس كل من يتدخل في نزاع ما دون أن يكون طرفا فيه يمكن اعتباره وسيطا فعليا ، كما أن طبيعة هذه النزاعات فرضت نوعا آخر من الوساطة يعرف بالوساطة المختلطة أو المتعددة الأطراف (Multilateral Mediation).

المطلب الأول: مفهوم الوساطة المختلطة .

لقد أنشأت النزاعات المعاصرة و طرق حلها مفاهيم كثيرة متعلقة بالوساطة ، فكل عملية وساطة تختلف عن باقي العمليات نظرا لعاملين أساسيين هما هوية الوسيط (دولة منظمة دولية أو شخصية أو بمشاركة طرفين أو أكثر في الوساطة) ، و العامل الثاني هو طبيعة الوسيط و أهدافه من خلال عملية الوساطة ، و تتراوح من كونه وسيط محايد (مثالي) ، وسيط مقتدر أو وسيط محدود الموارد ، و كل هؤلاء الوسطاء يختلفون في جوهر عملهم و أهدافهم .
إن دراسة دور الوساطة المختلطة في حل أي نزاع يوجب علينا التطرق إلى مفهوم هذا النوع من الوساطة في حل النزاعات ، التي و إن كانت تبدو في ظاهرها بسيطة إلا أنها في حقيقة الأمر لا تخلو من التعقيد في طرق ممارستها ، خاصة إذا علمنا أن جهود و مدى نجاعة الوساطة المختلطة تتوقف على عدد من المتغيرات التي لا تتعلق فقط بأطراف النزاع ، بل تتعداها إلى هوية و طبيعة الوسطاء و مصالحهم و أهدافهم من خلال وساطتهم في أي نزاع .
إن فهم الوساطة المختلطة يتوقف على إدراك طبيعة الوسيط و علاقته بالنزاع و بمختلف الأطراف المتنازعة ، فالوسيط هو " الطرف الذي يتدخل بين متنازعين بهدف منع الخلاف من التصعيد و مساعدتهم على تسوية نزاعهم أو إيجاد حل تفاوضي أو اتفاق مقبول للجانبين " [1] .

[1] - Jacob Bercovitch, Article summary of "Mediation in International Conflict: An Overview of Theory, A Review of Practice , In http://www.crinfo.org/articlesummary/10043/ consulted in 19/02/2011.

فأعمال الوسيط واضحة من حيث هدفها و من حيث توقيتها ، فالهدف هو منع الاقتتال من التطور إلى الأعلى و مساعدة المتقاتلين على إيجاد مخرج منه من خلال " إلتزامهم بقاعدة صريحة أو باقتراح صريح قدمه الوسيط " [1] .

أما من حيث التوقيت فهي تتواجد في مرحلة القتال و قبل بلوغ "السلم" النهائي أو الحل النهائي للنزاع .

و من هنا فالوسيط يختلف في عمله عن الدبلوماسيين و غيرهم من الذين يهدفون إلى منع قيام القتال في نزاع ما (الإنذار المبكر، الدبلوماسية الوقائية) ، كما يختلف عن هؤلاء الذين يسهرون على تنفيذ الاتفاقيات المنهية للقتال ، و عن هؤلاء الذين يتدخلون للفصل بين المتقاتلين كما يختلف عن هؤلاء الذين يشتغلون ببناء السلام من حيث أهدافهم و أدوارهم ، و يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من الوسطاء ، و أول تصنيف للوسطاء و أقدمه يميز الدول و حكوماتها و المنظمات الدولية و الشخصيات المستقلة سواء كانت سياسية أو دينية أو علمية أو غيرها .

و كل من الدول و المنظمات الدولية تنشط في الوساطة من خلال شخصيات معينة لهذا الغرض وهذا أهم تصنيف للوسطاء الدوليين.

و يصنف (مور Moore) الوسطاء إلى ثلاثة أصناف و هي:

– وسطاء الشبكات الاجتماعية أين يكون الوسطاء على ارتباط دائم بالمتنازعين بحيث يمكنهم استخدام شبكة النزاع كوسيلة لتحديد كل من الأطراف المشاركة و البيانات التي سيكون لها أهمية لكل طرف ، إضافة إلى " استخدام المعلومات لزيادة دقة التحليل للموقف تبعا لكل فئة من فئات شبكة النزاع في كل فرصة متاحة للإتصال بالأطراف " [2] .

– الوسطاء السلطويون أو الرئيسيون (Principal Mediators) أو الذين يتمتعون بسلطة اتخاذ القرار على المتنازعين ، فهم يملكون سلطة على المتنازعين ، حتى و لو أنهم يفضلون عدم اللجوء إليها .

– الوسطاء المستقلون أو المحايدون (Neutral Mediators) و هم محترفون يلجأ إليهم المتنازعون لمساعدتهم على حل نزاعاتهم .

[1] - Jacob Bercovitch, op-cit.p3

[2] - كارل.أ . سيليكيو ، مرجع سابق ، ص 51.

و يمثل العلماء صنفا آخرا من الوسطاء في عمله ومنهجه عن الأنواع الأخرى ، و قد برز هذا النوع في نظام تطور علم حل النزاعات و بحوث السلام ، و عمل العلماء في هذا المجال يهدف بالدرجة الأولى إلى تعميق معرفتهم بالنزاع و طرق حله ، حيث يعطي فرصة للمتنازعين الممثلين بشخصيات غير رسمية من التعرف على الآخر و طريقة إدراكه للنزاع و يمكنهم من التعمق في فهم النزاع مما قد يسهل البحث في حله أو تسويته .

نلاحظ أن هذه الأنواع لا تتضارب فيما بينها بل تعبر عن وسطاء يعملون على مستويات مختلفة من المجتمعات و الساحة الدولية .

و في كل الحالات للوسيط شخصية و هوية مستقلة عن هوية المتنازعين ، فهو ليس طرفا في النزاع و يجب عليه أن يحرص على أن لا يبدو في رأي الأطراف المتنازعة أن هويته تتطابق وهوية الطرف الآخر ، و يعد هذا عنصرا أساسيا في وضع الثقة في الوسيط التي لا يمكن للوساطة أن تتم من دونها.

و تشمل قائمة من ينتمون إلى صنف الوسطاء عددا متزايدا من الفواعل الدولية الذين مكنتهم الثورة الاتصالية الحديثة من القيام بأدوار متزايدة الأهمية على الساحة العالمية ، و يمكننا أن نميز خصوصا الوسطاء الدوليون الآتين :

الدول ، المنظمات الدولية الحكومية ، الشخصيات السياسية من ذوي السمعة الجيدة ،المنظمات الدولية غير الحكومية ، رجال العلم ، رجال الدين ، رجال الأعمال و النشطون أو المناضلون الاجتماعيون .

لقد كانت الدولة و لفترة طويلة من الزمن الفاعل الوحيد و الأساسي في الساحة الدبلوماسية تعود لها مهمة وضع القوانين و تحديد قواعد اللعبة السياسية التي كرست قدسية الدولة القومية بالمفهوم الحديث و حصرت مفهوم السيادة في مجال ضيق مرتبط بالدول بما يخدم مصالحها و يتماشى و أهدافها المنشودة – لاسيما بعد معاهدة واستفاليا عام 1648 – وحدها دون أن تسمح لأي كيان آخر مشاركتها في ذلك خوفا من أن يصبح منافسا لها و مهددا لوجودها ، لكن مع تطور العصور برزت عوامل جديدة خاصة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث ازداد عدد المنظمات في الساحة الدولية و بدأت تفرض نفسها و توسع مجال عملها لتشمل

مختلف جوانب الحياة بما في ذلك المشاركة في حل النزاعات عبر مختلف الأساليب السلمية بما فيها الوساطة .

جل هذه التطورات جعلت ميدان ممارسة الوساطة واسعا و متشابكا و محلا لقضايا جد معقدة أصبحت الدولة تشترك فيها رفقة هذه المنظمات و الفواعل بمختلف أنواعها لتقاسمها دورها مما قلص من صلاحيات الدولة لفائدة هذه الفواعل الجديدة التي أصبحت تهتم بمسائل كبرى و معقدة و من بين اهتمامات هذه الفواعل قضايا السلم و الأمن الدوليين و حل النزاعات الدولية ، فمع نمو مفاهيم المجتمع الدولي و حقوق الإنسان و الأمم ، بدأت المحاولات في التخفيف من ويلات الحروب و تفادي الآلام التي تعاني منها الشعوب من جرائها ، و بتنامي الرغبة في تحقيق حالة دائمة و مستمرة من السلم و القضاء على دواعي الحروب و وضع حد لها ، خاصة بعد الحربين العالميتين و ما نجم عنهما من خسائر مادية و بشرية فادحة و ضخمة ، اتجهت مجمل الفواعل بصفة مجتمعة إلى محاولة وضع حد لكل نزاع مهما كان نوعه يمكن أن يهدد السلم و الأمن العالميين من خلال إنشاء نظام قانوني لتحقيق السلم في العالم [1]، و سن نصوص قانونية تهدف إلى تفادي الحروب و تشجيع الدول على اللجوء إلى الوسائل السلمية في حل خلافاتها خاصة في ظل التطور التكنولوجي في الميدان العسكري و إنتاج السلاح النووي و ما ترتب عن استعماله في الحرب العالمية الثانية ، تنامى وعي جل أطراف المجتمع الدولي بمدى خطورة الحروب المعاصرة و درجة انعكاساتها السلبية على الإنسانية .

و لعل ما يكسب هذه الفواعل الدولية أهمية و يعزز موقعها في مجال الوساطة في حل النزاعات كما هو ازدياد وعي الفرد في فهمه و إدراكه للتفاعلات الدولية و تنامي حاجته في إقصاء العنف و تحقيق السلم بصفة شاملة ، و التي لم تستجب لها الدولة كلية في تعاملاتها الدبلوماسية مع بعضها و لم تستجب لها أيضا الجهود الدبلوماسية للمنظمات الدولية الحكومية منذ وجودها لذلك فهي تعمل بالتوازي معهما (الدول و المنظمات الحكومية) و كمكمل لهما من أجل تحقيق سلم دولي حقيقي شامل و فعال .

---

[1] – محمد بوسلطان ، حفظ الأمن و السلم في العالم من خلال النصوص القانونية : أعمال ملتقى النظام العالمي الجديد و مصالح دول العالم الثالث ، جامعة البليدة ، 1993 ، ص 226 .

هذه الفواعل قد تقوم بالوساطة مستقلة عن بعضها ، غير أنها قد تعمل مجتمعة في إطار ما يطلق عليه بالوساطة المتعددة الأطراف أو المختلطة ، و سميت كذلك نظرا لعملها في إطار جماعي ، تتشكل من فواعل دولية متعددة للتعويض عن عدم قدرة الدولة على تحمل عبء الوساطة بمفردها و للاستفادة من خبرة بعض الفواعل المتواجدة في الميدان و الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة ، بحيث لا تقتصر الوساطة على وجود طرف ثالث بمفرده يعمل على تقريب وجهات النظر بين المتنازعين و إنما تتعداه إلى أطراف أخرى قد تكون دولا أو منظمات دولية حكومية و غير حكومية ، لكن هذه الفواعل قد تتجه للتنافس في أدوارها في الوساطة نتيجة لتضارب مصالحها و أهدافها و إن كانت المنظمات الدولية بمثابة امتداد لنفوذ الدول .

ومنه فالوساطة المتعددة الأطراف أصبحت ضرورة ملحة في مجال حل النزاعات من خلال مساهمة مختلف الفواعل الدولية ذات الصلة و ذلك في إطار يمتاز بتعدد المصالح و تشعب العلاقات .

<u>المطلب الثاني</u>: أساليب و أهداف الطرف الثالث في الوساطة المختلطة .

يستند فهم الوساطة المختلطة و دورها إلى تحقيق الارتباط بين العمل والتفسير، أو بين الحركة وأسبابها ، ذلك أنه يستهدف وصف الكيفية التي يقوم بها الوسطاء لتحديد كل من دورهم واستراتيجيتهم ومناهجهم من جانب ، و بيان كيفية تأثر كل منهم بالخبرة الذاتية للوسيط من ناحية و بالقواعد المؤسسية أو المهنية من ناحية ثانية ، و بالجوانب الأخرى لسياق وبيئة الوساطة من جهة ثالثة .

في صورتها التقليدية، تعتمد الوساطة بشكل عام على تدخل وسيط ماهر ذي خبرة لتسهيل أو تيسير التفاوض حول تسوية للموضوعات الجوهرية التي يدور حولها النزاع ، و في الغالب فإن الوسيط يقوم بربط اللقاءات الفردية التي تتضمن كل طرف مع الجلسات المشتركة و كذلك

استخدام العقل و الرشادة و الإقناع و ضبط المعلومات ، و اقتـراح البدائل لمساعدة الأطـراف في إيجاد تسوية مقبولة مشتركة [1].

في العديد من النزاعات الداخلية أو الإقليمية نجد مشاركة أكثر من وسيط للتقريب بين الأطراف المتنازعة و محاولة إيجاد حل لنزاعهم ، و تختلف طبيعة الوسيط سواءا كان دولة صغيرة أو كبيرة ، منظمات دولية أو إقليمية ، جماعات خاصة أو شخصيات تتعاون فيما بينها في إطار متعدد الأطراف .

دوافع تدخل الوسيط : يعتبر هذا العنصر من أهم العوامل التي تساعدنا على فهم سلوك الوسيط ، لماذا يتدخل الطرف الثالث (الوسيط) لإيقاف نزاع معين ؟ هل بهدف تحقيق أهداف إنسانية ؟ هل لتحقيق أهداف شخصية أو ذاتية من التدخل ؟ كيف يؤثر شكل الوسيط على طبيعة دوافع التدخل ؟ و هل الدوافع هي نفسها بالنسبة لكل أشكال الوسطاء ؟

تختلف الأهداف في الوساطة المختلطة باختلاف الوسيط ، إلا أنه يمكن أن تصنف دوافع الوسطاء في اثنين:

أولا : رغبتهم في إقامة السلم (الأفراد ، المنظمات الدولية ذات الطابع الإنساني أو الحقوقي...) ، و ثانيا : المصالح الخاصة الشخصية أو الذاتية (حالة الدول القومية) .

أ . **دوافع التدخل بالنسبة للدول :**

يرى "وليام زارتان " و " سعدية توفال " أن المصلحة الخاصة هي أهم الدوافع في الوساطة و يقسمان دوافع الدول في الوساطة إلى قسمين : المصالح الدفاعية و المصالح الهجومية .

– **المصالح الدفاعية :**

تشتمل المصالح الدفاعية على ترقية الاستقرار الدولي و حماية مصالح الدولة الوسيطة الخارجية و غالبا ما تحاول الدول من خلال التدخل كوسيط لحماية مصلحتها التي لا تتلاءم مع تدخل دول أخرى منافسة على النفوذ ، مما يعطيها مبررا للتدخل ، و هنا تدافع الدولة الوسيطة عن مصالحا في المنطقة و مثال ذلك الوساطة الأمريكية في النزاع العربي–الإسرائيلي الذي و بالرغم من وجود عدد كبير من الأطراف الدولية التي تلعب دور الوسيط من دول و منظمات

[1] - Smith,A.,(1985),“Commonwealth Cross Sections: Prenegotiation to Minimize Conflict and to Develop Cooperation” in A., Lall, (ed.) “Multilateral Negotiations and Mediation: Instruments and Methods”, New York: pergamon and the International Peace Academy, pp. 53-73.

دولية إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤدي دور الوسيط النافذ و الرئيسي بغرض حماية مصالحها الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط ، " بالإضافة لإلتزامها الإستراتيجي بحماية الدولة اليهودية " [1] ، كما قد تتدخل الدولة لأنها تخشى أن تصبح طرفا في النزاع نتيجة لتصعيده ، و في حالة كون الوسيط مدفوعا بمصالح دفاعية غالبا ما تكون له مصلحة في تحقيق نتيجة إيجابية .

و تكون الحلول المقدمة من طرف الوساطة الدفاعية أفضل من الحلول بوساطة هجومية، لأن من مصلحتها تحقيق الاستقرار.

المصالح الهجومية:

أما عندما تكون المصالح هجومية فتقوم الدول بالوساطة لزيادة نفوذها و توسيعه ، في هذه الحالة قد تزيد الوساطة الناجحة من عرفان الدول الأخرى لها و من حسن سمعتها ، و مثال ذلك الوساطة التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية بين بريطانيا و الأرجنتين في نزاعهما حول جزر الفولكلاند (Falkland) من طرف " ألكسندر هيج وزير الخارجية الأمريكية آنذاك حيث أجرى عدة رحلات مكوكية بين لندن و بيونس آيرس"[2] ، و يمكن تصور مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على تحالفها الإستراتيجي مع بريطانيا و زيادة نفوذها في منطقة أمريكا الجنوبية ، و أحيانا لا تكون مصلحة الدولة الوسيطة في محتوى نتيجة وساطتها إذ قد لا توفر وساطة هذه الدولة مصالحة عميقة و لا تلغي أسباب الصراع [3] ، و هنا عادة لا تكون للدول مصلحة كبيرة في حل النزاع بقدر مصلحتها القومية ، و لذلك تدافع الدولة الوسيطة عن مصالحها أكثر مما تدافع عن مصالح الأطراف المتنازعة، و هذا ما يؤثر لاحقا على نجاح الوساطة في حل النزاع.

أما الدول الأقل قوة فهي كذلك تتوسط مدفوعة بمصالحها الخاصة ، إلى جانب هذا قد تكون الدول الصغيرة مدفوعة للوساطة لأنها لا تملك وسائل في السياسة الخارجية ، أو لمنع جرها إلى النزاع رغم إرادتها .

---

[1] ـ محمد أحمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص 118 .

[2] - Thomas Princen , Intermediaries in International Conflict,Princeton University , Press Princeton ,New-Jersey , 1992 , P 20 .

[3] - نهلة ياسين حمدان ، مرجع سابق ، ص 23 .

ب . دوافع التدخل بالنسبة للمنظمات الدولية الحكومية:

تنص المادة الثانية و الخمسين من ميثاق الأمم المتحدة على أنه : " ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدوليين ، ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها و مناسبا مادامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية و نشاطها متلائما مع مقاصد الأمم المتحدة و مبادئها " [1] ، إلا أن المنظمات الدولية تتأرجح في وساطتها بين انشغالاتها الحقيقية بالسلم و بين مصالح أعضائها و ينطبق هذا على الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية التي لا تملك إلا استقلالية محدودة عن إرادة الدول المؤثرة من أعضائها فهي تتأثر بسياسات و مصالح الدول الأعضاء فيها ، كما أن الدول قد تطرح وساطتها تحت مظلة هذه المنظمات .

جـ . دوافع التدخل بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية:

المنظمات غير الحكومية هي أقل تأثرا بالمصالح الخاصة و أقل اهتماما بآثار نتيجة الوساطة عليها بقدر ما هي مهتمة بها لقناعتها بضرورتها ، و عادة تركز على حفظ السلام كدافع أساسي لها، و لكن قد تدفعها أيضا مصلحة ذاتية كدعمها لسلطة مقابل الحصول على وضع قانوني لتدعيم نشاطها فوق أراضي تلك الدولة .

د . **دوافع التدخل بالنسبة لشخص غير رسمي:**

مثل "كارتر" سنة 1994 في كوريا الشمالية أو "جيمس بيكر" في الصحراء الغربية تتلخص الدوافع عادة في :

– تطوير شبكة الاتصال بين الأطراف .

– تطبيق أفكاره الخاصة حول النزاع .

– تحقيق أهداف اقتصادية (وسيط تجاري) أو أكاديمية بحثية، بحيث يجعل من النزاع كمخبر لتطوير أبحاثه حول حل النزاعات .

– أسباب إنسانية .

[1] - محمد أحمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص 91 .

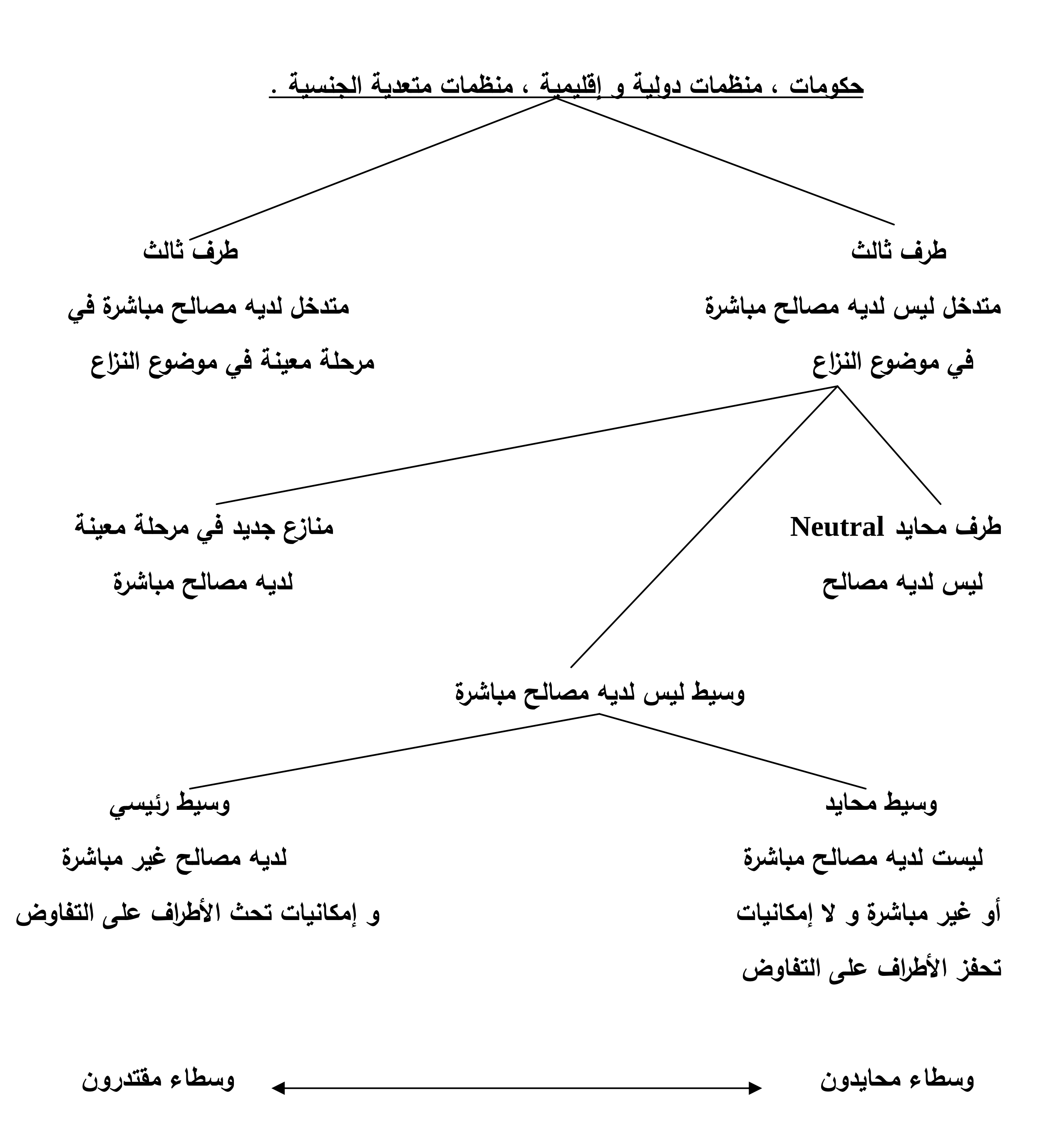
و بالرغم من أن دوافع الوساطة إنسانية سواء كان الوسيط منظمة غير حكومية أو شخصية مستقلة إلا أنها هنا قد تخفي دوافع مصلحية في نفس الوقت و إن كانت تختلف عن دوافع الدول والمنظمات الدولية فالأفراد قد يتوسطون راغبين في زيادة شهرتهم و سمعتهم و عملهم إلى جانب اهتماماتهم الإنسانية .

أما العلماء فدوافعهم الظاهرية دوافع علمية ، فهم من خلال "وساطتهم المعرفية " يريدون تعميق فهمهم للنزاعات و لطرق فضها ، إلا أن للعالم كذلك رغبات خاصة في عالمه قد يحققها من خلال الوساطة و أحيانا لا تكون وساطة المنظمات غير الحكومية و الأفراد مستقلة تماما عن الدول ومصالحها ، غير أن تعامل هؤلاء مع الدول غالبا ما يتم في سرية عالية نظرا للآثار السيئة التي قد تنجر عن اكتشاف عمالة الوسيط لأحد أطراف النزاع أو دولة ثالثة (لقد استعملت الوساطة المعرفية على سبيل المثال لجمع المعلومات عن الإتحاد السوفيتي و أحيانا لاستمالة علمائه وتحريضهم على الفرار إلى الغرب في المؤتمرات التي ناقشت قضايا التسلح النووي بين أمريكا والإتحاد السوفيتي سابقا بصيغ غير رسمية) .

وعموما، فإنه و كما معروف في العلاقات الدولية ، فإن أهداف الوسيط و أساليب تعامله مع أطراف النزاع تحددها طبيعته التي تتراوح بين دول قويةُ تسحبُ إلى وساطة القوة بسبب طبيعتها الذاتية ، و بين دول صغيرة و منظمات دولية تحاول فرض نفسها و صنع مكانة خاصة لها على الساحة الدولية .

مشاركة هذه الفواعل في العمل جنبا إلى جنب له أهمية كبيرة من أجل تحقيق هدف ظاهري واحد لعملية الوساطة و هو السلام أو الحد من العنف في النزاع المسلح ، بالرغم من الدوافع المختلفة و المتناقضة أحيانا ، حيث أن تضارب المصالح و توفر الإمكانيات و الموارد يفرق لنا بين نوعين من الوسطاء ، الوسيط الرئيسي و هو من يكون له مصالح في موضوعات النزاع و يمتلك من الموارد و الإمكانيات ما يجعله يفرض نوعا من التسوية أو يؤثر في تحقيقها لصالحه ، ثم الوسيط المحايد الذي تتوفر لديه مصالح في موضوعات النزاعات ، و لكنه لا يملك الإمكانيات و الموارد للتأثير على إحداث تسوية ، بينما بقدراته على تهيئة أجواء تقلل من المخاطر و تهيئ لإحداث التسوية .

الوسطاء الدوليون [1]



[1] - محمد أحمد عبد الغفار ، مرجع سابق ، ص 117 .

المطلب الثالث : مصادر فعالية الوساطة المختلطة .

رغم حداثة اللجوء إليها لفض النزاعات الدولية ، تبقى الوساطة المتعددة الأطراف وسيلة كثيرة التوفيق في مهامها ، إلا في بعض الحالات التي يكلل توظيفها بالفشل ، و يرجع فشلها في أغلب هذه الحالات إلى أسباب عديدة تختلف من حالة إلى أخرى ، و من هذه الأسباب تضارب أهداف و مصالح الوسطاء الدوليين أو عدم تطويرهم للتقنيات المستخدمة من طرفهم و عدم قدرتهم على الوصول إلى الأسباب الأساسية للنزاع ، العواطف العدائية القوية التي تنتجها النزاعات العنيفة لدى المتنازعين ، انعدام الثقة في الوسطاء ، ضعف الحوافز المتوفرة للوسطاء و "عدم كفايتها أو المحاباة لطرف دون آخر لدوافع نفسية أو ما قد يعود لتضارب أنماط التفاعل"[1] ، كما أن قضية الحياد يختلف النظر إليها باختلاف الثقافات .

إذ تتطلب الوساطة الفعالة " تحفيز المتنازعين إلى تسوية أو حل للصراع و فرصة الوسيط للتدخل و مهاراته "[2] ، و تتوقف فعالية الوساطة على المهارات و المؤهلات و الخصال التي يجب على الوسيط أن يتوفر عليها ، ذلك لأن الوسيط ليس إنسانا عاديا و ليس دبلوماسيا عاديا فإذا كانت قائمة الشروط التي يجب توفرها في الدبلوماسي كثيرة ، فالوسيط بحاجة إلى أكثر مما يكون الدبلوماسي العادي في حاجة إليه ، فهو يتعامل مع حالة غير عادية : نزاع عنيف وعواطف قوية ، إدراكات خاطئة و مصالح غامضة ، واتصالات مشوشة .

هذه هي الأجواء التي يفاوض و يساوم فيها لمصالح طرفين قبل أن يفاوض و يساوم لمصلحته الذاتية و من هنا فالوسيط بحاجة إلى خصال الدبلوماسي ، و التي تلخص في كلمة واحدة و هي " الشرف " إلى جانب خصال أخرى ، فهو بالإضافة لذلك في حاجة إلى أن يكون ملما بأمرين أساسيين : أولا "يجب أن يعرف المتنازعين معرفة جيدة تمكنه من تفهم مصالحهم و مواقفهم و معرفة منطلقات نزاعهم و تفاوضهم"[3] ، و يقدم كوهن (Cohen) أدوارا محددة أخرى يمكن أن يؤديها الوسيط مركزا على الجوانب الثقافية ، إنه يميز بين الوسيط كمفسر (سد هوة الإتصال بين الثقافات) و الوسيط كعازل (يحمي وجه المتخاصمين) و الوسيط كمنسق (يزامن

---

[1] - Thomas Princen , Op – Cit , P 27 .

[2]- Jeffrey Z.Rubin , <<conclusion :International Mediation in Context>> in :Bercovitch and Rubin ,eds, Mediation in International Relations : Multiple Approaches to conflict management , p 251.

[3] - Lakhdar Ibrahimi , Conversation with history (A Video Series),Hosted by Harry Kreisler , Institute of international Studies , University of California at Berkeley , April 05,2005 , in :http://www.globtrotter.berkeley.edu/conversations/ consulted in 23/06/2011.

اجتماعات التفاوض المتنافرة)[1] ، أما الأمر الثاني فهو الإلمام بالنزاع ، و هذا يتطلب شيئين إثنين: الدراية بتحليل النزاع و بقدرته على إسقاط علمه كذلك على النزاع الذي يريد وضع حد له ، لا توجد حدود لهذا العامل ، فقد يكون كل ما يعرفه الوسيط غير كافيا مهما كان كثيرا ليجنبه المصاعب و المفاجآت في عمله ، كما يجب أن يكون سيكولوجيا قادرا على تحويل غضب المتنازعين وعواطفهم و مشاعرهم العدائية المتنافرة إلى إدراكات إيجابية تمكن من الاتصال الفعال والتعاون البناء ، و يجب عليه أن يحسن فن الإيصال و فن مراقبة المعلومة التحكم فيها واستغلالها ، كما يجب أن يكون صبورا، لا يستسلم للفشل، قادرا على الحفاظ على شعرة معاوية المشدودة بأيدي غير يديه ، فيبقى الاتصال و تبقى المفاوضة بين المتنازعين رغم استقطاب مواقفهما.

إن ما يحتاج إليه الوسيط أيضا هو القدرة على الإصغاء و إتقان مهارات الإتصال المتعارف عليها و الخاصة بالإستفهام ، الإنصات الجيد ، الإفصاح عن النفس ، و ذلك لاستدعاء المعلومات و توضيح معناها و تنظيمها للإستخدام في المفاوضات التالية و استخدام التقارير المكتوبة و أخبار الجرائد و أي مصدر آخر للمعلومات سيساعد على تحديد الأطراف و المصالح و الحقائق المتعلقة بالنزاع و الحلول المحتملة .

1 ــ **<u>تحديد الأطراف</u>** : إن أول ما يحتاج الوسيط إلى معرفته في أي نزاع هو من هم أطراف النزاع " الأطراف الرئيسية و الجهات التي يتبعونها "[2] ، إذ سوف يكون هناك دائما طرفان على الأقل ، كما أن الأطراف الأخرى التي لها مصلحة في النزاع يمكن أن تتسبب في تغيير مسار الوساطة إذا أهملت مصالحها .

ــ أربعة أشياء يجب على الوسيط معرفتها عن كل طرف : مصالحه ، الحقائق الأخرى التي تشكل أهمية لهذا الطرف في هذا النزاع ، أحسن بديل أمام هذا الطرف للإتفاق المطروح للتفاوض ثم الحلول الممكنة بالنسبة لهذا الطرف[3] .

2 . **<u>المصالح :</u>**

هي جوهر الخلاف في أي نزاع ، و هي حاجات ضمنية لدى أي طرف يتمسك بها حين يتخذ موقفا معينا في المفاوضات أو عندما يطالب بشيء معين ، المصالح الخفية تتحكم في

[1] - Cohen ,<<Cultural Aspects of International Mediation >> pp 112 -119.
[2] - Lakhdar Ibrahimi , Op – Cit .
[3] - كارل .أ. سيليكيو ، مرجع سابق ، ص 51 .

الصراعات و النزاعات و تدخل ضمن هذه الفئة : الحوافز و الحاجات و الرغبات باعتبارها بيانات داخلية ، و هذه معلومات لن يعرفها الوسيط إلا إذا أفصح عنها أحد الأطراف أو استنتجها الوسيط من السلوك نفسه ، إذ لا يتحدث المتنازعون غالبا عن مصالحهم فيما بينهم بل يتكتمون عليها و يطالبون بأمور معينة أو يعلنون عن اتخاذ مواقف محددة ، و هم في الغالب لا يثقون في الطرف الآخر بصورة كافية تسمح بالإعلان عن هذه الأمور مفضلين بدلا من ذلك إخفاء هذه المصالح بدلا من أن يستخدم الطرف الآخر هذه المعلومات ضدهم إذا كشفت حقيقة هذه المصالح ذات الأهمية الكبيرة ، و لا شك أن الفرصة التي توفرها الوساطة تعمل على تمكين الأطراف من مناقشة هذه المصالح مع طرف ثالث موضع ثقة ، يستطيع "تسيير عملية الإتصال فيما يختص بالمصالح و الخيارات التي لم تستطع الأطراف التوصل إليها "[1].

لا شك أن أية وساطة متعددة الأطراف تريد أن تكون فاعلة لا بد و أن تقوم بمعاينة واقع طرفي النزاع في علاقتهما بالماضي و آفاق المستقبل ، على أن "تمتد هذه المعاينة لتشمل كذلك العلاقات بين الطرفين و علاقاتهما الخارجية على المستويات الثلاثة ، التاريخية ، الحالية و المستقبلية" [2] .

أما الشيء الثاني الذي يجب توفره لنجاح عملية الوساطة المختلطة بالإضافة إلى مهارات الوسيط هو مصادر قوة كل وسيط ، و التي تختلف من حالة إلى أخرى ، و غالبا ما نعتقد أن ما يتمتع به الوسيط من موارد و هو ما يشكل مصادر قوته ، لكن هذا ليس دائما افتراضا صحيحا و إن كان ما يتمتع به الوسيط من قوة وموارد وسمعة هي غالبا مصادر هامة لقوته.

يرى وليم زارتمان و سعدية توفال ، أن قوة الوسيط في الوساطة تتوقف على ما يلي:

1- القدرة على إقناع الأطراف المتنازعة على مراجعة إدراكاتهم لأخطار و تكاليف النزاع ولإمكانية التسوية و الرغبة فيها .

2 – القدرة على الحصول على اقتراحات بناءة من كل طرف.

3- التهديد بإنهاء المفاوضات .

4- القدرة على فرض العقوبات.

5- القدرة على تقديم الحوافز .

---

[1] - نفس المرجع السابق ، ص 51 .

[2] - محمد بوعشة ، **الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الإثيوبية الإرتيرية** ، بيروت ، دار الجيل للنشر و الطباعة و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص 57.

هذه النظرة إلى مصادر قوة الوسيط مرتبطة بنظرية معينة و بنوع معين من الوساطة ، فهي تنحدر عن نظرية وساطة القوة و هذا النوع من الوساطة تنفرد به الدولة أحيانا لأن نوع القوة الذي يتكلم عنه أصحابها هو القوة التي تنفرد بها الدولة ، إلا أن " الضغط السياسي و الإقتصادي من جانب أطراف خارجية قوية ذات مصلحة في نتيجة الوساطة قد يكون له تأثيرات سلبية بالنسبة إلى تسوية الصراع " [1] ، و من ثم فإنه لا يمكننا أن نعممها على الأنواع الأخرى من الوساطة .

و يرى بعض الوسطاء الدوليين من ذوي الخبرة العالية أن الوسيط لا يملك في الواقع أي قوة فعلية على المتنازعين ، فهم لا يملكون الحلول لأنها بأيدي المتنازعين أنفسهم ، و لا يملكون سلطانا و أن كل يملكه الوسيط من قوه هو القدرة على للاستماع و الإصغاء للمتنازعين [2].

أما القوة الفعلية التي قد تكون لهم فهي مستمدة من إدراك المتنازعين لهم ، لاسيما إدراكهم لهم كوسطاء غير منحازين ، لا مصالح خاصة يعملون من أجلها و يعملون على أساس مبادئ العدل و الإنصاف ، هذا من جهة ، و من جهة أخرى ، فالقوة الفعلية التي يملكها الوسيط مرتبطة بحاجة المتنازعين لحل عن طريق الوساطة ، و تقوم هذه الحاجة على مدى توفر حلول بديلة للوساطة تمكن المتنازعين من تحقيق أهدافهم دون وساطة أو عدم توفرها ، لذا بقدر ما تكون الحاجة إلى التسوية عن طريق الوساطة ضعيفة يكون الوسيط في حاجة إلى العمل بهدف خلق إدراك بحاجة قوية للتسوية لدى المتنازعين ، و قد يكون هنا في حاجة إلى استعمال العقوبة و الحوافز.

و قد تكون للمنظمات غير الحكومية قوة أكبر من القوة التي تتمتع بها الدول في الوساطة عندما يكون المتنازعون في حاجة لتسوية نتيجة لعملها بعيدا عن مفهوم المصلحة ، الشيء الذي يزيد من ثقة المتنازعين بها ، أما الدول عادة فتزيد قوتها عندما يرى فيها أطراف النزاع راعيا للسلام بعد التسوية و هنا تبرز أهمية قدرتها على تقديم الحوافز لخلق دافع المتنازعين للتسوية .

وعموما تفتقر المنظمات الدولية غير الحكومية و الخواص للموارد المتوفرة للدول عندما نتكلم عن صور العقاب والتحفيز في الوساطة المختلطة .

---

[1] - نهلة ياسين حمدان ، مرجع سابق ، ص 33 .

[2] - Lakhdar Ibrahimi , Op – Cit .

الفصل الثانـي : النزاع الإثيوبي الإريتري .

تشير الأحداث التي شهدتها ولا زالت تشهدها دول منطقة القرن الإفريقي إلى استمرار سلسلة الانشقاقات و الخلافات التي عانت منها دول المنطقة داخلياً و إقليمياً عبر تاريخها ، إذ شهدت المنطقة العديد من التطورات التي تمس علاقات الجوار الجغرافي و الحدود والموانئ و خطوط أنابيب البترول و الأمن المائي .

و غني عن الذكر إن هذا الموقع الاستراتيجي الهام أكسبها أهمية كبرى و جعلها تتحول إلى بؤرة من بؤر الصراع العالمي ، و أن تنعكس الصراعات الدولية على دول المنطقة نفسها فتشب بينها الصراعات لتزعزع أمن المنطقة بأسرها ، و تشهد تحولات سياسية مختلفة ، و " ما من شك أن لهذه الصراعات الدولية وما يتمخض عنها من نتائج أثرها المباشر على أمن منطقة القرن الإفريقي و هذا ما جعلها لا تعرف الإستقرار منذ تسعينيات القرن الماضي"[1].

بعد تصفية الوجود الاستعماري ، و تحرر دول القرن الإفريقي من قيوده دخلت المنطقة في إشكاليات داخلية ذات أبعاد متعددة : عرقية ، و ثقافية ، و سياسية.

و نتيجة للتخلف الاقتصادي و الفوارق الثقافية بين السكان بالإضافة للسياسات الاستعمارية التي خلفت الكثير من النعرات العرقية و القبلية ، و الإلحاقات القسرية الاستعمارية التي شطرت القبيلة الواحدة إلى شطرين أو أكثر و ضمت فريقاً منها إلى كيان فريق مغاير من قوم آخرين على غير رغبة منها و تشاور معها إذ شهدت دول القرن الإفريقي كغيرها من دول إفريقيا بشكل عام حالة من التوترات الحادة و الإستقطابات المتباينة الأمر الذي فجر فيها ثورات تحررية و أخرى تظلمية ، مما أقحمها في شباك تحالفات أيديولوجية مع هذا المعسكر أو ذاك خلال حقبة الحرب الباردة ، و أشعل فيما بين شعوبها حروباً قبلية دامية حرمتها حتى هذه اللحظة نعمة الأمن والاستقرار .

---

[1] - السفير عبد الفتاح زياني ، دراسة مقتضبة حول القرن الإفريقي ، المديرية العامة لإفريقيا ، وزارة الشؤون الخارجية ، رقم 1/316 الصادرة بتاريخ 06\08\2001 ، ص 01.

المبحث الأول : جـذور النـزاع و أسبابـه .

إن فعالية أية عملية وساطة كما ذكرنا سابقا لابد و أن تتم بناءا عدة عوامل و أسس، أهمها معاينة واقع الأطراف المتنازعة في علاقاته بالماضي و آفاق المستقبل و معرفة طبيعة العلاقة بين الطرفين و علاقاتهما الخارجية ، إضافة إلى القراءة الجيدة لخلفيات النزاع و أطرافه و التحضير السليم لعملية الوساطة ، لذلك كان لزاما على الوسطاء الدوليين معرفة جذور النزاع الإثيوبي الإرتيري و الأسباب الحقيقية لظهوره ، و دراسة مختلف أبعاده و تداعياته الداخلية و الخارجية .

لذلك و قبل استعراض جذور النزاع و أسبابه ، لابد من التطرق إلى النطاق الجغرافي الذي يضم الدولتين المتنازعتين من أجل معرفة أهميته في دراسة هذا النزاع .

المطلب الأول: منطقة القرن الإفريقي: الموقع والهوية والأهمية الإستراتيجية.

أولا : الموقع الجغرافي للقرن الإفريقي:

القرن الإفريقي هو ذلك الرأس النائي من اليابسة الناطح من البحر على شكل قرن يشق الماء شطرين: الشمالي منه هو البحر الأحمر و الجنوبي منه هو المحيط الهندي ، و عليه فإن "القرن الإفريقي من الناحية الجغرافية يشمل إثيوبيا و إرتيريا و الصومال و جيبوتي "[1•]، بيد أن بعض الجغرافيين قد وسع الرقعة التي يشملها هذا القرن لتضم كينيا والسودان ، بل الأكثر من ذلك أنه في عام 1981 م وجهت فرنسا الدعوة إلى كل من السعودية و اليمن إضافة إلى دول القرن الإفريقي لحضور مؤتمر إقليمي يهدف إلى حل مشكلات المنطقة ، يعني ذلك أن الدلالة السياسية لمصطلح القرن الإفريقي تتعدى حدود الدلالة الجغرافية حتى في معناها الواسع و ربما يعزى ذلك و لو جزئياً إلى أن هذه المنطقة تقع داخل الإقليم الذي أضحى يعرف باسم « قوس الأزمة » و الذي يضم القرن الإفريقي و شبه الجزيرة العربية و منطقة الخليج .

و يضم القرن الإفريقي كذلك المنطقة الواقعة على رأس مضيق باب المندب من الساحل الإفريقي و هي التي تتحكم بمضيق باب المندب ، و هي منطقة إستراتيجية بالنسبة لآسيا

• - أنظر الملحق رقم 1 .

وإفريقيا ، و توجد فيها كذلك عدد من الأنهار أشهرها "جوبا" و "شيبلي" ومن الموانئ ميناء "كسمايو" و ميناء "جيبوتي".

تعتبر دول القرن الإفريقي من أفقر دول العالم ، حيث ورد في آخر دليل للتنمية البشرية في العالم و هو تقرير سنوي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990 ، ورد أن ترتيب هذه الدول من مجموع 162 دولة شملها التقرير جاء كالتالي إثيوبيا 158 ، إرتيريا 148 و تعتبر الدول الأربع التي تمثل القرن الإفريقي ، وحدة جغرافية متكاملة و تتشابه شعوبها في كثير من الجوانب كما تربط بينها علاقات متداخلة تاريخية ، ثقافية ، تداخل قبلي، خلافات على الحدود ، و أهم المجموعات العرقية في المنطقة هي "المجموعة الكوشية و تعني (ذوي الوجوه المحروقة) و اللغات السائدة فيها هي اللغات السامية مثل التيجرينية (في إثيوبيا و إيريتريا) و الأمهرية و لغة الأومورو و أفار في إثيوبيا" [1] ، و الديانات السائدة هي الإسلام و المسيحية و قليل من اليهود الفلاشا في إثيوبيا .

لكن تسمية القرن الإفريقي اكتسبت بعداً سياسياً على حساب الدلالة الجغرافية فأضحت تشير إلى مساحة شاسعة من مناطق الصراع على النفوذ و الأزمات و التطلع الاستعماري المطل على ضفاف البحر الأحمر و المحيط الهندي و الممتد إلى تخوم العمق الإفريقي ، و في وثائق الخارجية الأمريكية في عهد كلينتون في أواخر سنة 1994 طرحت "فكرة مشروع القرن الإفريقي الكبير الذي يشمل منطقة القرن بالمفهوم الجغرافي التقليدي و يضيف إليها منطقة البحيرات العظمى و وسط إفريقيا " [2] .

ثانيا : الأهمية الإستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي:

يكتسب القرن الإفريقي أهميته الإستراتيجية من كون دوله تطل على المحيط الهندي من ناحية و تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حيث مضيق باب المندب من ناحية ثانية ، و من ثم فإن دوله تتحكم في طريق التجارة العالمي ، خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج

---

[1] - محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص 71 .
[2] - خليل حسين ، الجغرافيا السياسية : دراسة الأقاليم البرية و البحرية و الدول و أثر النظام العالمي في متغيراتها ، بيروت ، دار المنهل اللبناني الطبعة الأولى ، 2009 ، ص 327 .

و المتوجهة إلى أوروبا و الولايات المتحدة ، كما أنها تُعدّ ممراً مهماً لأي تحركات عسكرية قادمة من أوروبا ، أو الولايات المتحدة في اتجاه منطقة الخليج العربي .

و لا تقتصر أهمية القرن الإفريقي على اعتبارات الموقع فحسب و إنما تتعداها إلى الموارد الطبيعية ، خاصة البترول الذي بدأ يظهر بشكل كبير في الآونة الأخيرة في السودان ، و هو ما يعد أحد أسباب سعي واشنطن تحديداً لإيجاد حل لقضية الجنوب، وكذلك في الصومال .

أضف إلى ذلك قربه من جزيرة العرب بكل خصائصها الثقافية و مكنوناتها الاقتصادية ، علاوة إلى ما فيه من جزر عديدة ذات أهمية إستراتيجية من الناحية العسكرية و الأمنية .

وتكتسب منطقة القرن الأفريقي أهمية خاصة للدول الكبرى نظرا لموقعها الإستراتيجي (سواء أكان الحديث عن المنطقة بمفهومها التقليدي الذي يضم أربع دول فقط ، هي إثيوبيا و جيبوتي و الصومال و إريتريا) أو بمعناها الواسع أو الجيوسياسي ، حيث يدخل في إطار هذا المعنى الدول ذات المصالح أو النزاعات مع دول القرن التقليدية ، و في هذا الوضع يمتد نطاق القرن الإفريقي ليضم السودان وكينيا و أوغندا، و لعل هذا المعنى الأخير هو الذي يدخل في إطار سياسة الولايات المتحدة التي تروج لإقامة منطقة القرن الإفريقي الكبير.

و لعل أحد تفسيرات تدخّل واشنطن في الأزمة الصومالية بعد نشوبها عام 1990 ، هو بداية ظهور البترول في الأراضي الصومالية ، خاصة أن واشنطن لم تتدخل منذ بداية الأزمة ، وإنما تدخلت بعد عام ونصف من اندلاعها .

واكتسبت منطقة القرن الأفريقي أهمية ثالثة بعد " بروز القوى الإسلامية في العديد من دول المنطقة ومطالبتها بتطبيق الشريعة الإسلامية، سواء أكان ذلك في السودان أو الصومال أو حتى في إقليم الأوجادين الصومالي المحتل من قبل إثيوبيا "•.

وازداد الاهتمام بالمنطقة بعدما تردد أن هذه القوى الإسلامية الداخلية لها اتصالات ببعض القوى الإسلامية الخارجية ، مثل تنظيم القاعدة ، و بدأ الحديث مثلا عن علاقة الاتحاد الإسلامي الصومالي بتنظيم القاعدة وأن الأخير هو السبب في تفجير سفارتي واشنطن في كينيا و تنزانيا

•- يبلغ عدد سكان إقليم الأوغادين أكثر من 60,000 نسمة ، و هم قبائل رعاة و مزارعين ، تم ضم إقليمهم إلى أديس أبابا على إثر اتفاق بين إيطالي (الدولة المحتلة للصومال) و نجاش إثيوبيا – منليك الثاني عام 1897، و قد رفضوا الانضمام إلى إثيوبيا ضمن اتحاد فدرالي أو خارجه مما زاد في تعسف الإدارة الإثيوبية تجاههم و مازال وضعهم لم يتغير لحد اليوم .

عام 1998، و لعل هذا كان سببا في الحديث عن إمكانية قيام واشنطن بضرب الصومال بعد الفراغ من الحرب في أفغانستان.

و يحتل القرن الأفريقي موقعا مهما في الإستراتيجية العسكرية الأمريكية ، فهو من 4 مناطق تدخل في نطاق اهتمام القيادة المركزية الأمريكية ، و هي مسئولة عن الأمن في المنطقة الواقعة من كازاخستان شمالا وكينيا جنوبا، ومن مصر غربا حتى باكستان شرقا.

ـ <u>معلومات أساسية عن الدولتين</u> :

1. <u>إثيوبيا</u> : تُعدّ إثيوبيا إحدى دول إقليم شرق إفريقيا، الواقعة في منطقة القرن الإفريقي، بين دائرتي العرض (3 ° – 18 °) شمالاً، وبين خطي الطول (33° . 48 °) شرقاً وهي من الدول الحبيسة، إذ تشارك بحدودها خمس دول، هي: من الشمال إريتريا، (912) كم ، من الشرق جيبوتي (337) كم، والصومال (1626) كم ، من الجنوب كينيا (830) كم ، من الغرب جمهوريتي السودان و جنوب السودان (1606) كم ، تبلغ مساحتها 1.16 مليون كم^2 ، نتيجة لاستقلال إريتريا في مايو 1993م ، فقدت إثيوبيا منافذها البحرية على العالم الخارجي و تحولت إلى دولة حبيسة ، و تعتمد إثيوبيا على عدد من الموانئ البحرية، الواقعة في الدول المحيطة بها، أبرزها: ميناء مصوع الإريتري و ميناء جيبوتي ، المجتمع الإثيوبي، مزيج من الجنس الإفريقي للقبائل الإفريقية و الجنس القوقازي التابع للقبائل العربية التي هاجرت من جزيرة العرب و مصر إلى إثيوبيا و اختلط بعضها ببعض، و يتكون هذا المجتمع من عدد كبير من القوميات ، حوالي 73 قومية، تتبع مجموعات إثنية مختلفة يصعب تحديدها، ومن ثم عُدّت اللغة المعيار الرئيسي لتحديد هذه القوميات ، و أبرز القوميات الإثيوبية : الأمهرة ، التيجراي الأورومو (الجالا) ، العفر ، الصُّوماليا ، الجوارحي ، الفلاشا الديلامو، بني شنجول، الديري اليمنيون ... إلخ [1].

2. <u>إريتريا</u> : تقع إريتريا في منطقة القرن الإفريقي، "في الشمال الشرقي للقارة الإفريقية" وتحتل موقعاً إستراتيجياً مهماً، لها إطلالة كبيرة على البحر الأحمر، حيث تقع بين خطي الطول

---

[1]ـ الحرب الإريترية الإثيوبية ، من الموقع الإلكتروني : http://www.moqatel.com/.../Behoth/.../sec12.doc_cvt.ht أطلع عليه بتاريخ 2011/12/11 .

50 ْ – 36ْ درجة شرقاً، ودائرتي العرض 24 ً 12ْ . 20 ً 18ْ درجة شمالاً، و تبلغ مساحتها الإجمالية 121320 كم^2، وتشكل مستطيلاً غير مكتمل الأضلاع ، يجاورها من الشمال ومن الغرب "جمهورية السودان"، وتشترك معها في حدود يبلغ طولها 605 كم، ومن الجنوب جمهورية إثيوبيا، ويبلغ طول الحدود بينهما 912 كم، ويفصل بينهما نهر المارب، ونهر ستيت وتجاورها جمهورية جيبوتي من اتجاه الجنوب الشرقي، و تشترك معها في حدود يبلغ طولها 113 كم، و بذا نجد أن الحدود البرية الإرترية يبلغ طولها 1.630 كم، ويبلغ طول الساحل الإريتري 1151 كم .

يواجه الساحل الإريتري حوالي 126 جزيرة ، تتركز نسبة كبيرة منها في جزئه الأوسط، وهى جزر صغيرة، مستوية السطح، تكاد تخلو من السكان، باستثناء عشرين جزيرة فقط وتحقق هذه الجزر لإريتريا سيطرة إستراتيجية على باب المندب ، و تبلغ الحدود البحرية للجزر الإريترية نحو 2234 كم. وتمتلك إريتريا ميناءين حيويين، هما ميناء عصب ، و يقع إلى الشمال من جيبوتي، و ميناء مصوع ، و يقع إلى الشّمال في اتجاه السودان [1].

المطلب الثاني : جذور النزاع الإثيوبي . الإريتري :

تعتبر إثيوبيا و إرتيريا من أفقر دول العالم و أكثرها تخلفا ، و من بين أسباب ذلك الحرب بين البلدين التي استمرت ثلاثين عاما (1962 -1991)[2] ، إلا أنه و باستقلال إرتيريا وقعت مع إثيوبيا25 إتفاقية للتعاون المشترك في المجالات الإقتصادية و السياسية و الإجتماعية و الأمنية و من بين تلك الإتفاقيات اتفاق لاستخدام ميناء عصب الإرتيري للتغلب على مشكلة الدولة الحبيسة المغلقة بعد استقلال إرتيريا و فقد إثيوبيا لإطلالتها البحرية ، ثم توقيع إتفاق الصداقة في أوت 1993 و شكلت لجنة وزارية لمتابعة تنفيذ الإتفاق و استعملت إرتيريا في معاملاتها التجارية العملة الإثيوبية ، كما شهدت فترة ما بعد الإستقلال تنسيقا سياسيا بين زعيمي البلدين

[1] ـ نفس المرجع السابق .
[2] ـ أنظر ، حول الحرب الثلاثينية بين (إثيوبيا و إرتيريا) في :
Roland marche et Christine messiaut, les chemins de la guerre et de la paix, édition Karthala , p 107,108,109.

لمجابهة المشاكل في منطقة القرن الإفريقي خاصة في المشكلة الصومالية ، و كانا يهدفان في نفس الوقت لإبعاد مصر عن ممارسة أي دور حيوي في منطقة القرن الإفريقي .

و رغم العلاقات المتينة و الروابط المتعددة بين إريتريا وإثيوبيا ، فقد انفجر الموقف بينهما عسكرياً في ماي 1998 م ، على خلفية حدود مشتركة و بطريقة لم تكن متوقعة جعلت من الصراع في منطقة القرن الإفريقي ينقل نقلة نوعية من الصراع العرقي و الديني إلى صراع دول وطنية ذات خطط واستراتيجيات قومية ، مما مثل مفاجأة للمجتمع الدولي ، ليس فقط لأن الحرب جاءت متعارضة مع توجهات النظام العالمي الذي تضاءل خلاله اندلاع الحروب النظامية الواسعة و إنما لكون قائدي النظامين في البلدين: آسياس أفورقي (Issaias Afeworki) و مليس زيناوي (Meles Zenawi) ينتميان إلى نفس المجموعة العرقية التيجراي (Tigrens) كما أن زيناوي يعود إلى أصول إريتيرية من جهة الأم فضلاً عن ذلك فهما رفيقا سلاح ، فقد خاضا الحرب معاً ضد نظام (منجستو Hagly Mariam Mengestu) في إثيوبيا الذي تم القضاء عليه عام 1991 م [1] ، مما ساهم في إرساء أسس علاقة قوية بينهما ساعدت على حصول إريتريا على استقلالها عن إثيوبيا عام 1993م و اعتراف هذه الأخيرة بحق تقرير المصير للشعب الإريتري [2] ، و منذ ذلك اليوم وقع البلدان على عدة اتفاقيات للتعاون في مختلف المجالات و يرى بعض المراقبين أن بداية التراكمات تعود إلى مرحلة ما قبل استقلال إريتريا ، ففي غمرة الانتصارات على عدوهم المشترك (منجستو) ترك الطرفان العديد من القضايا و الأمور المشتركة بين الدولتين دون حسم ، و في ذلك الحين لم يتصور أحد أن هذه القضايا المعلقة كانت بمثابة قنبلة موقوتة سرعان ما تفجرت وأشعلت الحرب بين البلدين.

والمتتبع لمسار العلاقات الإثيوبية – الإريترية ، سيجدها لم تخل خلال السنوات الخمس السابقة على الحرب من خلافات عديدة منها الخلاف الحدودي الذي تعود جذوره إلى فترة استقلال إريتريا عام 1993 ، حيث كان الجانبان قد اختلفا بشأن السيادة على عدد من المناطق الحدودية

[1] ـ انهار نظام منجستو في ماي 1991 بسبب المعارضة الداخلية و الحرب مع إرتيريا و التحالف بين الجبهة الشعبية لتحرير إرتيريا و الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا و تحالف الطرفين المعارضين مع النظام السوداني بالإضافة إلى انهيار النظام السوفياتي سنة 1990 . أنظر : عبد الفتاح زياني ، مرجع سابق ، ص 19.

[2] ـ انظر حول استقلال إرتيريا بالتفصيل في :
Christophe Chapin , Ethiopie-Erytheree , Article puplic Le 30\05\2005 , WWW.rfi.fr , p 1 .

و هي : زالامبيا، يوري، ويام مي، و شيراو ، و مثلث برجا – الحميرة ، و عفر ، و بعض ولاية تيجراي و أبيجي و أنداكيدا و لبتينا و أردى ماتيوس .

و يتمحور الموقف القانوني للبلدين في رؤية مشتركة لمبدأ يقضي بضرورة الاعتراف بالحدود المتوارثة عن الدول الاستعمارية و عدم تغييرها ، و لن تختلف الدولتان حول أي الاتفاقيات التاريخية التي يجب الأخذ بها .

و نتيجة لهذه التراكمات بدأ النزاع الحدودي يظهر في أغسطس 1997م [1] ، عندما بدأت إثيوبيا في ممارسة بعض مظاهر السيادة على الأقاليم المتنازع عليها ، بنشر بعض الخرائط التي تظهر تبعية إقليمي بادمي و زالامبيا لها ، مما أفضى إلى قيام إريتريا يوم 1998/5/6م باقتحام الحدود المشتركة و توغلت داخل الأراضي المتنازع عليها ، و بهذا تكون إريتريا قد بادرت باحتلال الأراضي المتنازع عليها بالقوة العسكرية ، و تحقيق النصر على إثيوبيا في هذه الجولة ، ثم انفجر القتال بين الجانبين خلال شهر فبراير 1999م مرة ثانية واستطاعت القوات الإثيوبية تحقيق بعض الانتصارات غير الحاسمة ، وهو ما أجبر إريتريا على الموافقة على خطة السلام التي أعدتها منظمة الوحدة الإفريقية ، مما ساعد على إيقاف القتال مؤقتاً بين الطرفين ، و الجدير بالذكر أن الجولة الأولى والثانية من الحرب لم تساعدا في تسهيل عملية التسوية ، بل على العكس استمر التباعد في المواقف بين الجانبين، و بدا واضحاً أنهما يستعدان لجولة ثالثة فاصلة ، وهذا ما حدث حيث اندلعت مواجهة جديدة خلال شهر مايو 2000م والتي كانت أكثر شراسة ، و استطاعت إثيوبيا التي امتلكت المبادرة في هذه الجولة تحقيق انتصارات حاسمة على القوات الإريترية .

فلم تكتف إثيوبيا باسترداد المناطق التي احتلتها القوات الإريترية عام 1998م، فحسب بل إنها توغلت داخل الأراضي الإريترية .

ومن الملاحظ أن الحرب الإريترية الإثيوبية و خاصة في جولتها الثالثة ، أنها الأكثر عنفاً ودموية في الصراعات الإفريقية ، ففي التاريخ الحديث لإفريقيا لم يحدث أبداً أن تصاعد أي صراع بين دولتين إلى هذه الدرجة من العنف .

[1] - إن البلدان الإفريقية جميعها تعاني بأشكال متفاوتة من إشكالية الحدود الراهنة التي ترجع إلى السياسة الإستعمارية ، حيث تولت تقسيم الأراضي الإفريقية على حساب وحدة الشعوب و القبائل و أحيانا العائلات ، و ما هو مرتبط بها مثل وحدتها اللغوية و الدينية و القيمية و الثقافية . أنظر : محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص 81-82 .

المطلب الثالث : أسباب النـزاع .

لقد اختلفت الرؤى و التحاليل التي تناولت أسباب النزاع الإثيوبي الإرتيري نظرا لتناقض التصريحات الإثيوبية و الإرتيرية على حد سواء ، حيث عرفت الكثير من الغموض ، و لقد ارتأينا من خلال هذه الدراسة تناول الأسباب من عدة جوانب تتعلق بتاريخ و جغرافية البلدين إضافة إلى الأسباب الداخلية و الخارجية .

أولا . أسباب تتعلق بتاريخ البلديـن :

للتعرف على طبيعة الخلاف و النزاع الحدودي بين إريتريا و إثيوبيا لابد من إلقاء الضوء على الخلفية التاريخية التي تقف وراء هذا النزاع ، ففي عام 1896م ، وُقعت معاهدة أديس أبابا التي حددت الحدود الحبشية مع إريتريا، على أساس أن الحد الفاصل بينهما هو نهر مارب وبذلك ظهرت الشخصية الإريترية وحدة مستقلة [1]، و في عام 1930 أصبح هيلاسيلاسي (Hailé-Sélassié) إمبراطوراً للحبشة التي انضمت إلى عصبة الأمم المتحدة في عام 1931 و في عام 1936م غزت إيطاليا الحبشة و نُفي الإمبراطور هيلاسيلاسي إلى بريطانيا، و رفضت عصبة الأمم مساعدة هيلاسيلاسي على العودة إلى بلاده ،و كانت بريطانيا تَعُدّ إريتريا جزءاً من مستعمرات إيطاليا، ففي سبتمبر 1948 منحت بريطانيا الحبشة جزءاً من الأراضي الفاصلة بين الصومال و إثيوبيا ، إضافة إلى أقاليم أخرى .

وحاولت الدول الأربع الحلفاء (إنجلترا، أمريكا، فرنسا و الاتحاد السوفيتي) حل مشكلة الحدود بين إثيوبيا و إريتريا و السودان ، فأرسلت وفداً لتقصي الحقائق و قد فشل الوفد في الوصول إلى قرار .

تقدمت الوفود باقتراحات متعددة ، كان واضحاً منها تحيزهم إلى إثيوبيا ، و أعيدت القضية مرة أخرى للمناقشة في اللجنة السياسية، ثم طُرح الأمر على الأمم المتحدة التي اتخذت بدورها عدداً من القرارات .

بدأت عصابات الشفتا في إريتريا مقاومة السلطات الحاكمة ، و قد شجعت إثيوبيا حركة الاضطرابات الداخلية في إريتريا نتيجة لتصميم الإمبراطور هيلاسيلاسي على ضم إريتريا

[1] - محمد رضا فودة ، **"المتغيرات المدنية في الساحة الإقليمية (إرتيريا)"** ، شؤون عربية ، العدد 78 ، ص 31 .

لإثيوبيا بأي وسيلة و عدم التفريط فيها، و يرجع ذلك أساساً لرغبة الإمبراطور في توسيع أرجاء إمبراطوريته و إلى ضرورة إيجاد منفذ على البحر الأحمر لدولته.

لذا حاولت إثيوبيا إظهار للرأي العام الدولي أن الحل الأمثل هو الاتحاد التام مع إريتريا ، و قد استغلت إثيوبيا ضعف صياغة قرار الأمم المتحدة ، لأنه لن يحدث تكافؤ لاتحاد يقوم بين طرفين أحدهما أقوى وأكبر من الطرف الآخر، و كان على مفوض الأمم المتحدة إيجاد صورة مناسبة لدستور إريتريا الذي يقوم على مبادئ الحكومة الديمقراطية ، و هذا المبدأ يتنافى مع الفلسفة السياسية الخاصة بالنظام الإثيوبي، نظراً لأن نظام الحكم الإثيوبي لا يعترف بالأحزاب في حين أن إريتريا في هذه الفترة كانت تتمتع بوجود أحزاب متعددة لديها ، كذلك فإن القرار لم ينص على شكل دستور دولة الاتحاد ولا على شكل الحكومة فيها .

و كان سقوط الإمبراطور هيلاسيلاسي، في عام 1974م فرصة مواتية للثورة الإريترية للضغط على الحكومة الجديدة لتحقيق مطالبها ، وعلى الرغم من الخلافات الحادة التي كانت بين أجنحة الثورة الإريترية، فإنها غامرت بهجوم مشترك في أوائل عام 1975م ، حقق بعض الأهداف الإعلامية والعسكرية ، و لم يحقق باقي أهدافه [1].

هذا إضافة إلى وجود خلاف و نزاع قديم حول (بادمي) منذ فترة الكفاح المسلح حيث نشب خلاف بين جبهة التحرير الإرترية و الجبهة الشعبية لتحرير تجراي، إلا أنه أجل بإتفاق الطرفين إلى ما بعد الاستقلال و تجاهلت الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا إثارة هذا الأمر بعد الاستقلال .

وفي المقابل نجد أن إريتريا – منذ الاستقلال – حريصة على التخلص من عقدة النقص التي لديها ومفادها أنها كانت محتلة من قبل إثيوبيا طيلة ما يزيد عن أربعة عقود ، ومن ثم فهي تسعى للتخلص من هذه التبعية .

ثانيا ــ أسباب تتعلق بجغرافية البلدين :

1 ــ بالنسبة لإرتيريا : منذ أن انفصلت إريتريا وأصبحت دولة مستقلة ، أثيرت نزاعات حدود دولية في منطقة القرن الإفريقي، كانت إريتريا أحد أطرافها ، وهي تهدف من صراعهـــا

[1] - الحرب الإثيوبية الإريترية ، من الموقع الإلكتروني: http://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=32 ، أطلع عليه يوم 2011/12/11.

مع إثيوبيا إلى المطالبة بترسيم الحدود التي خططها الاستعمار الإيطالي ، خاصة أن هذه المناطق تضم امتدادات سُكّانية لشعب إريتريا في إثيوبيا، هي القومية التيجرية، التي فرض أسياس أفورقي لغتها "اللغة التيجرية" لغة رسمية لبلاده، بدلاً من اللغة العربية وكان ذلك أحد مبرراته لاحتلال هذه الأراضي التي كانت الحكومة الإثيوبية في عام 1997م ، قد نشرت خرائط تظهرها مضمومة إليها ، فهناك من خمس إلى ست مناطق متنازع عليها، منها منطقة زالامبيا التي تقع على بُعد 160 كم شمالي ميكيلي ، عاصمة ولاية تيجراي الإثيوبية و منطقة بوري قرب جبل موسى، على بعد 75 كم جنوب غرب ميناء عصب الإريتري المطل على البحر الأحمر ومنطقة بادمي جنوب غرب إريتريا، ومنطقة شيرارو على الحدود الغربية للبلدين ومنطقة مثلث برجا والحميدة شمال غرب إثيوبيا، و هو مثلث من الأراضي الصخرية مساحته 400 كم تؤكد كل من الدولتين أنه جزء من أراضيها [1]، إضافة إلى مناطق أليتينا وأنداكيدا وعفر وتيجراي، خاصة مدن ميكيلي عاصمة ولاية تيجراي و أبيجي و منطقة بورو ومنطقة أردي ماتيوس ، و هذه الأقاليم تخضع للسيادة الإثيوبية، لكن يخضع معظمها لسيطرة القوات الإريترية ، و يبدو أن حكومة إريتريا تريد عودة الحدود إلى ما كانت عليه إبان الاستعمار الإيطالي، في الفترة من نهاية القرن التاسع عشر حتى استيلاء بريطانيا عليها عام 1941م حيث تم تعديل الخريطة عام 1952م [2]، وهذا ما أدى إلى هذا النزاع ، خاصة أن هذه الحدود غير محددة و تحتاج إلى الترسيم [3].

2 . <u>بالنسبة لإثيوبيا</u> :

أما إثيوبيا فإن وضعها الجغرافي الحالي، وحرمانها من المنافذ البحرية، على الرغم من مساحتها الشاسعة يُعد سبباً قوياً لهذه الحرب نظراً لأنها تعتمد حالياً على ميناء جيبوتي منفذاً بحرياً وحيداً لوارداتها و منها النفط ، و من ثم تسعى للحصول على ميناء عصب الإريتري أو أي منفذ لها على البحر الأحمر يخضع لسيطرتها .

فإثيوبيا لم تنس أن إريتريا كانت في يوم من الأيام خاضعة لها،كما أنها كانت تشكل أهمية بالغة لها نظرا لوجود مواني إريترية على ساحل البحر الأحمر كمينائي مصوع وعصب ، في حين

---

[1]- - محمد رضا فودة ، "**أبعاد الصراع الإثيوبي الإرتيري**" ، <u>مجلة السياسة الدولية</u> ، العدد 136 أفريل 1999 ، ص 289 .

[2] - صلاح ، حليمة ، "**النزاع الإثيوبي – الإرتيري**" ، <u>مجلة السياسة الدولية</u> ، عدد أفريل 1996، ص 65 .

[3] - أحمد حسن دحلي ، "**محطات محورية في الصراع الإرتيري الإثيوبي**" ، <u>إرتيريا الجديدة</u> ، العدد 17 (09 أكتوبر 1999) ، ص 06 .

أن إثيوبيا أصبحت دولة حبيسة بعد استقلال إريتريا ، و من ثم فإن استقلال إريتريا جعلها – أي إثيوبيا – خاضعة لها فيما يتعلق بمبادلاتها التجارية مع العالم الخارجي ، و من هنا يمكن فهم أسباب معارضة القيادة السياسية في إثيوبيا لاستقلال إريتريا، بالرغم من معارضة ذلك لقرارات الأمم المتحدة ، فهذه القيادة كانت ترى أنه ينبغي أن تظل إريتريا مرتبطة بها عبر شكل من أشكال الكونفدرالية ، و لم يخف رئيس وزراء إثيوبيا ميليس زيناوي ذلك ، بل عبر عنه في مقابلة صحفية عام 1991 أشار فيها إلى معارضته لاستقلال إريتريا، و موافقة بلاده على إقامة علاقة كونفدرالية معها ، و أوضح أن السبب في ذلك يرجع إلى رغبة بلاده في إيجاد منفذ لها على البحر، و باستقلال إريتريا ستحرم بلاده من هذا المنفذ، و لعل هذا يفسر أسباب قيام إثيوبيا في الحرب بالوصول إلى ميناء عصب، و عدم اقتصارها على المناطق الحدودية ، و لقد اتضحت هذه الجزئية في الاتفاقات التي تم توقيعها عقب الاستقلال ، إذ ضغطت إثيوبيا على إريتريا لاستغلال ميناء مصوع مقابل دفع رسوم رمزية تبلغ 1.5% فقط ، ثم طالبت بإلغائها بعد ذلك .

ثالثا ــ الأسباب الداخليـة :

إن الأسباب الداخلية الحقيقية لهذا النزاع يمكن أن نبحث عنها من خلال المسار الذي أخذته العلاقات بين أسمرة و أديس أبابا في مختلف المستويات و المجالات ، إن دور إرتيريا في القرن الإفريقي مقارنة بإثيوبيا التي كانت لها علاقات خارجية جيدة كان دافعا قويا لتفجير الأوضاع في المنطقة بصفة عامة و بين الدولتين بصفة خاصة و ذلك ليلتف الشعب الإرتيري بجميع أطيافه حول قيادته برئاسة (أفورقي) و يمنحها الدعم و المساندة التي كانت مفقودة من قبل[1] ، أما من الجانب الإقتصادي فكانت البداية بصك إرتيريا لعملة جديدة (النكفا NAKFA) بدلا من العملة الإثيوبية التي كان يجري التعامل بها إلى غاية نوفمبر 1997 ، حيث كانت ترى بأن الإتفاقيات التي تمت بين البلدين خاصة فيما يتعلق بالسياسة النقدية كانت في صالح إثيوبيا و كانت هذه الخطوة بمثابة منعرج خطير في مسار العلاقات الثنائية على المستوى الإقتصادي حيث فقدت إرتيريا الإمتيازات الممنوحة لها عن طريق استعمـــال العملـة الإثيوبية ، فبعد صك

[1] ـ صلاح حليمة ، مرجع سابق ، ص 61 .

العملة الجديدة طلبت إرتيريا من إثيوبيا دفع ثمن وارداتها من إرتيريا بالدولار و بالمقابل تدفع إرتيريا وارداتها من إثيوبيا بالنكفة ، الأمر الذي أصاب الإقتصاد الإثيوبي بخسائر كبيرة و جاء الرد الإثيوبي بـ :

. تعديل العملة الإثيوبية .

. رفض تعويض إرتيريا عن قيمة العملات الإثيوبية المتجمعة .

. تقرير التعامل بين البلدين بالعملة الصعبة .

. تسوية الديون بالدولار .

كما أوقفت إرسال طائراتها نحو أسمرة و اتجهت بتجارتها نحو ميناء جيبوتي و هذا ما أصاب إرتيريا هي الأخرى بأضرار كبيرة .

أما من الجانب العسكري فإن الأسباب التي أدت بإثيوبيا إلى استعمال القوة هي صد العدوان الخارجي و استرجاع المناطق التي احتلتها إرتيريا و إظهار للشعب الإثيوبي إمكانية مخالفة أوامر الجبهة الشعبية لتحرير إرتيريا المتواجدة بأسمرة و خوفا من تصاعد دور قوى المعارضة الداخلية التي بدأت تطالب بالإنفصال عن إثيوبيا كما هو الأمر في منطقة الأوغادين التي يقطنها سكان صوماليون في الأصل و ظهور جبهة تحرير أورومو (FLO: Front de libération des Oromo) التي تمثل الأقليات الأكثر عددا في إثيوبيا و في القرن الإفريقي كله و تريد بناء دولة على هذا الأساس[1] ، مثلها مثل الجبهة الشعبية لتحرير تيجري (FPLT : Front Populaire de liberation du Tigry) .

<u>رابعا ــ الأسباب الخارجية :</u>

إن امتلاك إثيوبيا للشرعية السياسية عن طريق المسار الديمقراطي السائد أساسا من طرف الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية منحها دورا جد هام على المستوى الإقليمي (مقر المنظمة الإفريقية بأديس أبابا) في حين تواصلت سلسلة المجهودات الإرتيرية في هذا المجال لبناء أمة حقيقية لها وزنها على المستويين القاري و العالمي ، و من هنا بدأت سلسلة الخلافات و التناقضات خاصة مع شعور إرتيريا بعدم الإهتمام الإقليمي و الدولي مقارنة بإثيوبيا التي

[1] -L’état du monde 1992 , éd. La découverte , 1993 .

تحتل الأدوار الأولى في الإستراتيجية الأمريكية و لقد ظهر ذلك من خلال سياستها الخارجية و دخلت إرتيريا في نزاعات و خلافات كثيرة مع دول الجوار و التي أدت إلى :

. قطع العلاقات الدبلوماسية في ديسمبر 1994 مع السودان بعد اتهامها بمساندة المعارضة الإرتيرية .

. خلافات حدودية مع اليمن سنة بسبب جزر حنيش (Hanish) الواقعة في البحر الأحمر •.

. تصاعد النزاع الحدودي بين جيبوتي و إريتريا سنة 1996 [1].

إن دخول إرتيريا في هذه النزاعات يوضح جليا ضعف الخبرة الدبلوماسية لها في مواجهة المشاكل .

إن اختلاف التوجهات السياسية بين البلدين يكمن أساسا في كون الحكم في إرتيريا قائم على أيدي الثوار الذين سعوا فيما بعد للعب أدوار أساسية في منطقة القرن الإفريقي ، أما الجانب الإثيوبي و بعد سقوط النظام الشيوعي فإن طموحات إثيوبيا في استعادة التراث القديم (إثيوبيا الكبرى) عاد من جديد ، و هكذا فإن تباين الأهداف من خلال السياسة الخارجية للدولتين يمكن أن يفسر نشوب النزاع بين البلدين ، فقدرة إرتيريا على تحقيق نوع من الإستقرار و ما يقابله من تفكك داخل إثيوبيا نظرا لاختلاف العرقيات و الديانات ، و تدهور الأوضاع الإقتصادية يمكن أن نفسر من خلالها دخول الحكومة الإثيوبية في هذا النزاع هروبا من الحروب و النزاعات الداخلية .

المبحث الثاني : تطور النزاع الإثيوبي الإرتيري و تداعياته .

المطلب الأول : تطور النزاع .

تنتهي قراءة أسباب النزاع و دوافعه الذي تصاعد إلى حد الصدام المسلح إلى أن الجانب الاريتري رصد مجموعة من الممارسات الإثيوبية في المناطق المتنازع عليها أثارت مخاوفه

• - أدى الخلاف حول هذه الجزر غداة استقلال إرتيريا بقليل إلى مواجهة عسكرية بين البلدين في ديسمبر 1995 ، و قد تدخلت دول عربية و أوروبية لوقف القتال و اللجوء إلى التحكيم ، و هو ما تم الإتفاق عليه بتوقيع اتفاقية بهذا الخصوص في باريس (فرنسا) بتاريخ أكتوبر1996 ، و قد فصل الأمر لصالح اليمن ، في : محمد عثمان أبو بكر، "التحديات السياسية والوحدة الوطنية التي تواجه منطقة القرن الإفريقي في إفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين"، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 1997م)، ص 363.

[1] -Fourriere (S) , Ethiopie - Erythree : un an de gerre , Afrique Contemporaine n 190 , April - Juin , P 60 .

و شكوكه من إحياء مطامع إثيوبية قديمة لدى عناصر التيجراي المتشددة و المشاركة في الحكم بإثيوبيا لإقامة التيجراي الكبرى و التي تجسد في واقع الأمر الفكرة القديمة السابق الإشارة إليها عن إيجاد منفذ على البحر لإثيوبيا ممثلا في ميناء عصب ، فلقد تأكدت إريتريا أن عمليات " أثوبة " بعض المناطق بتوطين عناصر إثيوبية من اللاجئين بالسودان ومن إقليم تيجراي ذاته كانت تجري طوال عام 1997 ، بل و قامت قوات إثيوبية بطرد عناصر الإدارة المدنية الإرتيرية و تجاوزت حدود البلدين في منطقة بادمي في يوليو 1997 بدعوى مطاردة عناصر المعارضة للنظام الإثيوبي و أقامت إدارة مدنية إثيوبية في أغسطس من نفس العام في منطقة بادمي .

و لعل ما عزز تلك المخاوف أن هيئة الخرائط الإثيوبية – تحت إشراف منظمة ألمانية غير حكومية – أصدرت خريطة رسمية اكتشفت إرتيريا عند مقارنتها بخرائط سابقة أنها تضم أجزاء من إرتيريا و هو الأمر الذي أثار مخاوف ألمانيا هي الأخرى حيث اعتبرت أن المسلك الإثيوبي يزج بها في نزاع بين البلدين خاصة و أنها استخدمت أرصدة ألمانية لتمويل برامج تعليمية لطبع خريطة حدودية عليها اسم الهيئة الألمانية و هيئة المساحة الإثيوبية .

بل و تعززت هذه المخاوف مرة أخرى بتضمين العملة الورقية الجديدة التي طرحتها إثيوبيا للتداول في إثيوبيا في نوفمبر 1998 خريطة مماثلة .

و قد اعتبرت إريتريا أن هذه العمليات تعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي و لقرار منظمة الوحدة الإفريقية الصادر عن قمة القاهرة عام 1964 باحترام الحدود الدولية المتوارثة عن الدول الاستعمارية .

و تأكدت مخاوف إرتيريا بما ورد في رسالة زيناوي ردا على رسالة لأفورقي على إثر هذه التطورات بشأن هذه المناطق محل نزاع كما أنه لم يبد استجابة لمطلب أفورقي بعقد لجنة عليا مشتركة لبحث الأوضاع الحدودية .

و في مجال دفاع إرتيريا عن رؤيتها لتلك الممارسات أشارت إلى أن الخرائط التي صدرت في عهد هيلاسيلاسي أو منجستو لم تتضمن تعديلات كتلك التي أدخلت على الخرائط الصادرة عام 1997.[1]

---

[1] ـ صلاح ، حليمة ، مرجع سابق، ص 65 .

حيث أصدرت إثيوبيا خريطة جديدة تتضمن أراض لم يتم حسم تبعيتها ، تعتبرها إرتيريا أراضي إرتيرية [1].

و بالرغم من أن موقف البلدين يتمحور حول ضرورة الاعتراف بالحدود الدولية الموروثة عن الدول الاستعمارية ، إلا أن الجانبين يختلفان حول أي الاتفاقات التاريخية التي يتعين الالتزام بها فبينما يصر الجانب الإثيوبي على أن الحدود الدولية بين البلدين تقررت بمعاهدة 1897 التي أبرمها الإمبراطور الإثيوبي منليك مع بريطانيا ، تصر إرتيريا على أن تلك الحدود تقررت بموجب معاهدات ثنائية و ثلاثية (إثيوبيا ، بريطانيا إيطاليا) في 10 جويلية 1905 و 10 ماي 1908 ، و أن تلك المعاهدات تلغي معاهدة سنة 1897 حيث أنها جميعا تأتي في تواريخ لاحقة كلها .

في ظل هذه الظروف و الأسباب تجدد النزاع بين الجارتين في أوت 1997 حيث شرعت إثيوبيا في ممارسة بعض مظاهر السيادة على الإقليم المتنازع عليه و على إثر فشل محاولات الإتفاق بين (ميليس زيناوي) و (أسياس أفورقي) قامت إرتيريا في شهر ماي 1998 بإرسال جنودها لفرض سيادتها على الإقليم ، مما أسفر على وقوع اشباكات مختلفة و هكذا تكررت الإعتداءات بين الدولتين ، كما تعددت التهم المتبادلة خاصة في الفترة الممتدة ما بين 1998 و 1999 .

و يؤسس كل جانب موقفه السياسي اتجاه النزاع من منطلق موقفه القانوني فبينما ترى إثيوبيا وجوب انسحاب القوات الإرتيرية بشرط مسبق لأية مفاوضات ، تتمسك إريتريا بعدم الانسحاب قبل ترسيم الحدود و توقفت على إثر ذلك اجتماعات اللجنة المشتركة التي كانت تجتمع لبحث الأوضاع الحدودية بعد آخر اجتماع لها عقدته بأديس أبابا في 8 ماي 1998 قبل تحول النزاع إلى صدام بين الجانبين ، حيث انتهى هذا الاجتماع إلى تحديد موعد لعقد اجتماع آخر في أسمرة لصياغة مشروع اتفاق و تحديد موعد لرفع تقرير لها إلى المستويات الأعلى في البلدين [2].

و قد شهد العالم توظيف كل من الطرفين ما لديه من أوراق خطيرة ضد الطرف الآخر في عملية تصعيد خلال وقت قصير و كانت هذه الأعمال بمثابة إجراءات انتقامية عانى منها الشعبان الإثيوبي و الإتيري أولا و أخيرا ، حيث قامت إرتيريا بإصدار عملة إرترية وطنية

---

[1] ـ محمد رضا فودة ، مرجع سابق ، ص 289 .
[2] ـ صلاح حليمة ، مرجع سابق ، ص 63 .

و ردت إثيوبيا بتغيير الطبعة القديمة من عملتها و طردت 400 ألف إرتيري في ظروف غير إنسانية ، كما أوقفت إريتريا تكرير إثيوبيا لنفطها في المصفاة التابعة لها – إثيوبيا – في عصب و طردت إرتيريا الإثيوبيين المقيمين في أراضيها كما توقفت التجارة بين البلدين و قد كانت كبيرة الحجم و تعتمد عليها نسبة كبيرة من السكان .

ثم اندلعت الجولة الأولى من الحرب في 13 مايو 1998 ، حيث قامت إرتيريا بإرسال جنودها لفرض سيادتها على الإقليم المتنازع عليه مما أسفر على وقوع اشتباكات مختلفة و تجددت المعارك بين الجانبين في 4 يونيو 1998م بعد فشل جهود الوساطة الدولية، استُخدمت فيها الدبابات والمدفعية الثقيلة و ألحقت القوات الإريترية خسائر فادحة بالقوات الإثيوبية، أجبرت السلطات الإثيوبية على شن عدة غارات جوية ، واستخدام سلاح الجو الإثيوبي في ضرب أهداف العمق الإريتري، مثل العاصمة أسمرة ومطارها. وبعد ذلك تبادلت الدولتان طرد الرعايا والدبلوماسيين، وفرضت إثيوبيا، بفضل تفوقها في سلاح الجو وفي البحرية، حظراً جوياً وبحرياً على إريتريا في 10 يونية 1998م، لإجبارها على التخلي عن موقفها من النزاع ، و على الرغم من الوساطة الأمريكية، التي طلبها الجانبان من البداية ، و مناشدة الأطراف الإقليمية والدولية لهما، باللجوء إلى التفاوض لتسوية المشكلة ، و قبول الطرفين للوساطة والمساعي الحميدة، فإن القتال اتسع نطاقه على نحوٍ مدمّر، لدرجة قصف الطائرات الأهداف الحيوية مدنية و عسكرية ، و حتى بعد قبول الدولتين للمبادرة الأمريكية، الخاصة بوقف الغارات الجوية على الأهداف المدنية ، تحولت ساحة الصراع إلى معارك برية شرسة [1].

و هكذا تكررت الإعتداءات بين الدولتين ، كما تعددت التهم المتبادلة خاصة في الفترة الممتدة ما بين 1998 – 1999، ثم جاءت بعدها الهدنة بعد أن أصبحت (06) مناطق و هي(زالامبيا إيقال ، مثلث بادمي ، أبيجا ، أوروجانيوش ، أليتنيا و بوري) محل نزاع ، و تبعت الجولة الأولى من الحرب جولتان في 1999 [2] ، حيث تواصل النزاع بداية من 18 جانفي 1999 و تركز العدوان في هذه الفترة في منطقة (عصب) ، و رغم قبول إرتيريا بمخطط السلام من قبل منظمة الوحدة الإفريقية إلا أن المعارك تصاعدت و شملت عدة جبهات جعلت المجموعة

[1] - حول الجولة الأولى من الحرب الإثيوبية – الإرتيرية ، راجع بالتفصيل د. محمد رضا فودة ، أبعاد الصراع الإثيوبي – الإرتيري ، مرجع سابق ص 289.

[2] - عبد الفتاح زياني ، مرجع سابق ، ص 20 .

الدولية تتساءل عما إذا كان هناك إمكانية لإيقاف هذا النزاع خاصة بعد ظهوره من جديد في 12 ماي 2000 في شكل معارك عنيفة شملت الجبهة الوسطى (زلامبيا) و الجبهة الغربية (نهر ميراب) على بعد حوالي 5000م شمال أديسابيبا ثم امتدت إلى جبهة (بوري) شرقا .

<u>المطلب الثاني</u> : جوانب و أبعاد النزاع .

إن النزاع الإثيوبي– الإرتيري أو النزاع التاريخي بين القوى الكبرى بالقرن الإفريقي في علاقاته بالقوى المحلية لا يمكن النظر إليه على أساس أنه نزاع محلي فقط أو نزاع دولي بدون جانب محلي ، و إنما هو نزاع محلي – دولي ، و إن تقلص البعد الدولي لهذا النزاع مند نهاية الحرب الباردة [1] ، و من ثم فإن مجمل هذه العوامل الداخلية و الخارجية غذت النزاع الإثيوبي– الإرتيري و بات جليا أن الحرب قائمة لا محالة و كل طرف كان يتهيأ و يعد لها في الخفاء إلى أن اندلعت الجولة الأولى من الحرب في 13 ماي 1998 وتبعتها جولتان في 1999 و تجدر الإشارة هنا إلى تبيان حصاد المواجهات العسكرية الإثيوبية – الإرتيرية عبر المحاور التالية :

أولا– الأهداف الإستراتيجية للمواجهات العسكرية :

أ – الأهداف الإستراتيجية الإثيوبية:

تهدف الإستراتيجية الإثيوبية إلى :

1 – دك مفاصل القوات الإرتيرية .

2 – السيطرة على المناطق الحدودية المتنازع عليها و محاولة فرض الأمر الجغرافي الواقع .

3 – السيطرة على المناطق الإستراتيجية و الحيوية في العمق الإرتيري تسمح لها باستخدامها كأوراق حاسمة على طاولة المفاوضات بين البلدين.

4 – محاولة الوصول إلى أسس تنصيب حكومة موالية لأديس أبابا ، و هو هدف يؤكده بقوة سيناريو التحرك العسكري الإثيوبي ، و تشير المعلومات إلى أن أديس أبابا كانت فرغت من كل

---

[1] ـ محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص 65.

الاستعدادات اللازمة لتجهيز الكادر البشري اللازم لإقامة الحكومة الموالية لأديس أبابا و البرامج التي سينفذها ، و حدد يوم 24 ماي موعد الوصول إلى أسمرة و هو يوم الاحتفال باستقلال إرتيريا .

5 – محاولة الحصول على منفذ بحري بالقرب من خليج زولا الأقرب إلى إقليم التيجراي الإثيوبي و ذلك عبر تسوية سياسية تمثل استحقاقا سياسيا لانتصار عسكري حاسم .

6 – تدمير الاقتصاد الإرتيري بما في ذلك ضرب بعض البنى التحتية و تعطيل الموسم الزراعي .

7 – محاولة ضرب النسيج السياسي و الإجتماعي الإرتيري ، بما في ذلك تقسيم إرتيريا إلى مجموعات عرقية و قبلية و دينية كمنح قبائل الغفر منطقة مستقلة و كذا قبائل الكوناما وهكذا .

ب– الأهداف الإستراتيجية الإرتيرية :

و قد بدا أنها استهدفت مايلي :

1 . الحفاظ على الأراضي الحدودية المتنازع عليها .

2 . محاولة إحراز تقدم عسكري و الاستيلاء على مدينة مقلي عاصمة اقليم التيجراي الإثيوبي و هو سيناريو رددته كثيرا الدوائر السياسية الرسمية في أسمرة .

3 . محاولة هز القيادة السياسية في أديس أبابا و تحقيق هيمنة سياسية و عسكرية تمكنها من السيطرة على طاولة المفاوضات بين البلدين [1] .

ثانيا : الأداءات العسكرية و السياسية :

أ– الأداءات العسكرية :

1–الأداء العسكري الإرتيري :

يمكن القول أن تفاعلات المواجهات العسكرية أفضت إلى دلالة هامة قوامها إخفاق صانع القرار السياسي في أسمرة في الوقوف على المحددات الحاكمة بحقيقة موازين القوة العسكرية الإثيوبية و ما يتحصن بها من عمق بشري و ديمغرافي على الأقل في بداية النزاع ، قبل أن يتغير أداؤها باتجاه استغلال عامل الوقت رغبة منها في تدخل القوى الخارجية .

[1] - عبد الفتاح زياني ، مرجع سابق ، ص 3.

2- الأداء العسكري الإثيوبي :

يمكن القول أنه بالرغم من نجاح القوات الإثيوبية في تحقيق تقدم و نصر عسكري إلا أن هذا النصر لم يصل إلى مرحلة الحسم العسكري ، الأمر الذي انطوى على إخفاق إثيوبي واضح في جل الأهداف و الاستحقاقات السياسية الكبرى المنشودة .

ب - الأداءات السياسية:

1-الأداء السياسي الإرتيري : ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي :

- ظل الأداء السياسي الإرتيري الداخلي و الخارجي منذ فترة الاستقلال محكوم بعدة عوامل يتمثل أبرزها فيما يلي :

1 - وجود حاجة لدعم الهوية القومية و الوحدة الداخلية المكونة من جماعات عرقية و ثقافية و قومية و دينية متعددة .

2 - محاولة بناء سياسة خارجية قوامها :

أ- الظهور بمظهر الدولة القادرة على اتخاذ قرارات حاسمة.

ب- محاولة الالتزام بقواعد القانون الدولي [1].

2- الأداء السياسي الإثيوبي : و يمكن إيجاز ذلك فيما يلي :

أخفقت أديس أبابا في أن تبرز كقوة إقليمية متعاظمة من خلال المواجهات العسكرية ، حيث تمكنت من تحقيق تقدم عسكري لا ينسجم و حجم إمكانياتها كصاحبة رابع أكبر الجيوش في إفريقيا بعد كل من مصر ، نيجيريا و جنوب إفريقيا ، و الدولة الأكبر من حيث حجم السكان و المساحة و الأعرق من حيث المكانة السياسية في منطقة القرن الإفريقي .

إن مجمل هده العوامل الداخلية و الخارجية ساهمت في اندلاع الجولة الأولى من الحرب في 13 ماي 1998 و تبعتها جولتان في 1999 حيث أسفرت الحرب عن خسائر بشرية ضخمة و خسائر في المعدات العسكرية فقد قدرت خسائر القوات الإثيوبية بحوالي 1000 قتيل و عدد كبير من الأسرى و الجرحى و تدمير 11% من معداتها العسكرية بينما قدرت خسائر القوات

---

[1] - نفس المرجع السابق ، ص 8 .

الإرتيرية بـ 23% من حجم قواتها المسلحة و معداتها العسكرية بالإضافة إلى تدمير قرى و مدن و تشريد آلاف السكان [1].

المطلب الثالث : الآثار المترتبة عن النزاع .

خلف النزاع نتائج تعدت حدود الدولتين إلى الدول المتواجدة بالقرن الإفريقي و حتى دول خارج الإقليم نظرا لردود الفعل التي خلفها .

و إذا وقفنا قليلا لحصر النتائج السياسية الداخلية و الإقليمية و العالمية لهذه الحرب يمكننا تسجيل ما يلي :

. أربكت هده الحرب التكهنات التي تبلورت في المنطقة و خلطت الأوراق فقد كسب النظام السوداني تقربا واضحا مع إثيوبيا 2 ، فلقد كان لهذا النزاع دور كبير في تخفيض الضغوط على الحكومة في الخرطوم و ذلك بتضاؤل الدعم الموجه للمعارضة السودانية ، حيث أعلنت في مارس 2000 كل من إثيوبيا و السودان عن وضع اتفاق حول التعاون الثنائي و عودة العلاقات بينهما ، كما أصبح لميناء جيبوتي دور أساسي في التجارة الخارجية الإثيوبية بعد غلق ميناء عصب و ماساوي ، أما الصومال ففي خلال عام من النزاع اقتحمت الحدود الصومالية ثلاث مرات من طرف القوات العسكرية الإثيوبية و ذلك لمطاردة المتمردين الإثيوبيين و المعارضة الإسلامية المتمثلة في حركة الإتحاد الإسلامي .

كما أثبتت هذه الحرب أن الولايات المتحدة لا تستطيع إملاء إرادتها حتى على أضعف أصدقائها في إفريقيا و أن صانعي القرار فيها يفتقرون إلى المعرفة و الوسائل الضرورية لمنع وقوع الأحداث التي تكلفه كثيرا لأنه من المؤكد أن واشنطن قد خسرت من هذه الحرب بانقراض عقد القيادات الإفريقية الجديدة في إرتيريا، إثيوبيا ، أوغندا، رواندا و قبلها كابيلا الأب

---

[1] - - أنظر : حول حصاد المواجهات العسكرية بين إثيوبيا و إرتيريا في :
Journal international , Ethiopie Erythree , ;ercredi 1 novembre 2000 , P1,2 .

[2] - أنظر : حول التقارب السوداني الإثيوبي : طارق حسني أبو سنة ، التطورات الأخيرة في القرن الإفريقي ، ص 224 .

قبل وفاته التي كان معول عليها لتطويق ما تسميه بالإرهاب الإسلامي و لمد نفوذها في القارة الإفريقية على حساب النفوذ التقليدي الفرنسي خاصة و الأوروبي عموما .

لقد حاولت واشنطن التوسط بين إثيوبيا و إريتريا بحماس واضح لمنع اندلاع الحرب [1] و لكن يبدو أن صديقيها كانا أحرص على إضعاف أحدهما الآخر من حرصهما على كسب صداقة أمريكا ، كون النزاع بين الطرفين له خلفيات خلفت و تركت وراءها روح الحقد و الكراهية طول فترة طويلة و هدف كل منهما التفوق و هزم الخصم و الإضرار به .

كما أن هذه الحرب عرقلت المشروع الإسرائيلي للارتباط الاستراتيجي بإرتيريا • ، لأنها لم تهب لنصرة حلفيتها الجديدة كما كان يفترض نظرا إلى خشيتها من فقدان علاقة هامة لها بإثيوبيا قد عبر الرئيس الإرتيري أثناء الحرب عن فقدان ثقته بإسرائيل و ذلك باتهامها بمساندة إثيوبيا و بمحاولاته الدؤوبة لكسب الدول العربية إلى صفها • .

و جعلت هذه الحرب العلاقات بين البلدين عدائية بمعنى الكلمة و بدأ كل منها بتوظيف ورقة المعارضة ضد الآخر حيث استضافت إثيوبيا الاجتماع الرابع للقيادة العليا للتنظيمات الإرتيرية الـ 11 ومنحت لها مكاتب في أديس أبابا ، و من جانبها بدأت إرتيريا أيضا بدعم المعارضة الإثيوبية خاصة جبهة التحرير الأرومو و جبهة تحرير بني شنقول في غرب إثيوبيا و الإتحاد الإسلامي و جبهة التحرير الأوغادين و فتحت لهم معسكرات بالقرب من الحدود الإثيوبية و قدمت لهم كافة أنواع الدعم .

و قد أفضت هذه الحرب إلى إضعاف النظام الإرتيري على المستويين الداخلي و الخارجي الأمر الذي شجع المعارضة داخل الحزب الحاكم في إرتيريا أن تخرج من صمتها و تدعو علنا إلى إصلاح جدري في آليات إتخاد القرار و إصلاح أجهزة الدولة و الحزب و الحد من النفوذ الطاغي لأسياس أفورقي.

[1] ـ أنظر حول وساطة الرئيس كارتر في : طارق حسني أبو سنة ، مرجع سابق ، ص 222 ، 223 .

• ـ يقوم المشروع الإسرائيلي اتجاه إرتيريا على :
أ- محاولة منع إرتيريا من إعلان توجهها العربي الإسلامي .
ب – استمرار استخدام إسرائيل للجزر الإرتيرية : دهلك ، فاطمة ، حالب ، و التي كانت تستخدمها إسرائيل أثناء الحكم الإثيوبي السابق .
ج – تنمية علاقاتها مع إرتيريا ، و ذلك من خلال المدخل الإقتصادي و التكنولوجي .
د – إغراق السوق الإرتيرية المتعطشة بالمنتجات الإسرائيلية المنافسة للمنتجاة العربية .
ه – مساعدة إرتيريا في تأسيس قواتها المسلحة بأسلوب عصري خاصة فيما يتعلق بالقوات البحرية و الجوية .

• ـ لمزيد من التوضيح راجع تقرير مرفق حول الاهتمام الإسرائيلي بارتيريا للسفير عبد الفتاح زياني ، مرجع سابق .

من المؤكد أن الحرب قد أرهقت البلدين على المستوى الإقتصادي و سوف تؤثر سلبا على مناخ الإستثمار الخارجي فيهما لعدم ثقة المستثمرين حول الأوضاع الأمنية و السياسية [1].

أما من الجانبين البشري و المادي فلقد بلغ عدد ضحايا النزاع منذ بدايته إلى غاية أفريل 2000 50 ألف ضحية و حسب تقديرات اللجنة الإثيوبية للوقاية من الكوارث هناك 392 ألف إثيوبي في الشمال و 115 ألف إرتيري حولوا من مناطقهم إضافة إلى ما سبق هناك مشكل آخر تعاني منه غالبية الدول الإفريقية و هو المجاعة ، حيث زادت حدته باندلاع النزاع بين الدولتين مما أدى إلى سقوط ضحايا بلغ عددهم 400 شخص في منطقة الأوغادين الإثيوبية لوحدها و قد استعملت الدول الغربية تقديم المعونات الغذائية كطريقة لفرض السلام و حمل الدولتين للتعاون في هذا المجال ، حيث اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية نقل هذه المساعدات عن طريق ميناء عصب الإريتري لإجبارهما على التعاون ، لكن إثيوبيا رفضت ربط مشكل المجاعة بالنزاع مع إرتيريا .

[1] - عبد الفتاح زياني ، مرجع سابق ، ص 20 ، 22 .

الفصل الثالث: الوساطة الجزائرية–الإفريقية في النزاع الإثيوبي الإرتيري.

إن من أهداف منظمة الوحدة الإفريقية الأساسية تسوية النزاعات و إقرار السلم ، و هي في ذلك تعمل بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة باعتبارها المسؤولة عن مهام حفظ السلم و الأمن الدوليين عن طريق مجلس الأمن الدولي من أجل خلق جو من الإنسجام و توحيد الجهود الدولية بين الآليات الوقائية و "إدارة النزاعات على المستوى القاري و الإقليمي في سياق دولي موحد يكون أكثر فعالية" [1].

لذلك كانت القمة الخامسة و الثلاثون لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر فرصة أخرى للقادة الأفارقة أن يجتمعوا مجددا و يتباحثوا القضايا المعلقة أو المستجدة على الساحة الإفريقية و بالأخص النزاع الإثيوبي الإرتيري الذي فرض نفسه على أشغال القمة و الذي اعتبر تحديا من طرف الرئيس الجزائري يجب التغلب عليه و إيجاد المخرج المناسب له .

المبحث الأول : طبيعة الدور الجزائري في نزاعات القرن الإفريقي .

تعد منطقة القرن الإفريقي من المناطق العامة التي تعاملت معها الدبلوماسية الجزائرية بحذر شديد لما كانت تمثله من أحداث معقدة و ثقل إثيوبيا و تواجد الدول الكبرى المكثف و قرب المنطقة من النزاع العربي – الإسرائيلي .

ومن ثم تقتضي الدراسة في هذا المجال أن نتطرق إلى نقطتين ، النقطة الأولى تتعلق بالدور الجزائري في منطقة القرن الإفريقي ثم في نقطة ثانية خلفيات انعقاد المؤتمر الخامس و الثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر و ما ترتب عنها ، و أولها تكليف الجزائر بأداء وساطة في القرن الإفريقي لوقف الحرب الإثيوبية – الإرتيرية .

[1] - ج.اسماعيل ، ج. رشيدة ، "**التحديات الأمنية و الدفاعية في إفريقيا**" ، مجلة الجيش ، العدد 487 ، فيفري 2004 ، ص 22 .

إذن العلاقة بين هاتين النقطتين واضحة و وثيقة ، حيث أن السياسة الحذرة التي أدتها الجزائر فيما مضى و خاصة في الثمانينات و كذلك التطورات التي حصلت ابتداء من 1999 ، إذ سهل تمحور معظم القادة الأفارقة حول منح الجزائر الثقة للقيام بمهمة في القرن الإفريقي.
و يمكن القول أن الجزائر كان عليها التعامل الجيد مع مسألة الحياد ، خاصة و أن موقف المنظمة في بداية الأمر بدا منحازا لأديس أبابا نظرا لكونها بلد المقر الدائم لمنظمة الوحدة الإفريقية كما أن آليتها مرتكزة فيها و ثمة تأثيرات إثيوبية ناتجة عن عراقة نظامها في المنطقة و نفوذها المسيحي على أداء المنظمة و توجهاتها [1].

المطلب الأول : خلفيات الوساطة الجزائرية في النزاع .

لقد كانت سنوات السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي مسرحا لصراعات عديدة كانت تعكس التعقيد التي تتميز به منطقة القرن الإفريقي ، و يعود ذلك التعقيد إلى التنوع في التركيبة البشرية و التعدد في الديانات بين المسيحية و اليهودية و الإسلامية و التصور الذي تكنه كل ديانة إلى الديانة الأخرى و كذلك ما هو قائم بين نظام أديس أبابا و حركات في الداخل و هو الأمر الذي نجده في كل دولة من دول منطقة القرن الإفريقي • ، بما فيها السودان و تبدو جيبوتي أقل الدول صراعا ، و يمكن فهم ذلك بالتواجد العسكري الفرنسي الذي يقوم في الحقيقة بدور الحماية للنظام هناك ، و هي في معظمها صراعات حول الحدود و التنافس حول السيطرة على السلطة و بشأن طبيعة النظام السياسي الذي ينبغي أن يسود ، و أخيرا حول نوع التحالفات في الداخل و مع الخارج [2] .

---

[1] - عبد الفتاح زياني ، مرجع سابق ، ص 16 .
• - تمر مجتمعات الدول الثلاث (إثيوبيا ، إرتيريا ، جيبوتي) على الصعيد السياسي بما يسمى بمرحلة التحول من مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات حديثة مرحلة العصرية ، و هي المرحلة التي تمر بها حاليا جميع دول العالم الثالث بمستويات متفاوتة ، و تتسم هذه المرحلة جوهريا ببداية تفكك الكيانات الإجتماعية القديمة مثل القبيلة و العشيرة و الطائفة الدينية ، حيث تبدأ هذه الكيانات بالفقدان التدريجي لوظيفتها الأساسية كمجموعة ضغط تتم بواسطتها خدمة مصالح أفرادها و التعبير عن هذه المصالح في مواجهة الدول (إن كانت سلطة مركزية) أو في مواجهة القبائل أو المجموعات الأخرى كما تلبي للفرد داخلها حاجته للإنتماء إلى جماعة .
[2] - محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص 105.

لقد عايشت الجزائر كل أزمات و حروب القرن الإفريقي المعاصرة و لاسيما النزاع بين الصومال و إثيوبيا حول منطقة الأوغادين و حروب إثيوبيا و إرتيريا و حروب إثيوبيا الداخلية و في جيبوتي [1].

و قد كانت الدول الكبرى تقف إلى حد ما وراء هذه الأزمات و الحروب بالنظر إلى عدة اعتبارات من بينها الموقع الجيو- إستراتيجي الهام للمنطقة ، حيث تبارز الاتحاد السوفياتي و الولايات المتحدة الأمريكية طويلا من خلال دول المنطقة و أولهم الصومال و إثيوبيا و تبادلا الأدوار في هاتين الدولتين و بعد كسر شوكة الإتحاد السوفياتي بقيت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى بدون منافس تؤثر بصفة مباشرة على مسرح الأحداث و تترقب الوضع.

فبعد أن كانت أمريكا تدير كفة السياسة في أديس أبابا منذ الحرب العالمية الثانية حل محلها الإتحاد السوفياتي بعد انقلاب عام 1977 الذي جاء بحكم يتبنى الشيوعية كإيديولوجية في الداخل و في المجال الخارجي .

و هو ما حدث كذلك في الصومال بعد حرب الأوغادين عام 1977 –1978 حيث اعتبر نظام موقاديشو أن الإتحاد السوفياتي أخل بتعهداته و ذلك بوقوفه إلى جانب النظام الشيوعي في أديس أبابا أثناء تلك الحرب لذلك قرر فسخ العلاقة مع موسكو و استبدالها بعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية .

أما الجزائر التي كانت الدائرة الإفريقية هي إحدى الدوائر الهامة في توجهات سياستها الخارجية من خلال ما أكدته مواثيقها الرسمية التي تعتبر السياسة الإفريقية ليست بخيار ظرفي ، و إنما هو نابع من الإنتماء الإفريقي للجزائر المكرس في المواثيق الرسمية لها و نابع من إدراكها للتحديات و المخاطر الموجودة داخل بيئتها الإفريقية [2] ، فقد سعت أن يتم حل مشاكل القرن الإفريقي في إطار منظمة الوحدة الإفريقية و بعيدا عن تنافس العملاقين و هذا دون أن تسلم في موقفها القاضي بتأييدها و دعمها لكل الحركات التي كانت تناضل من أجل استقلالها .

[1] ـ أنظر حول التحالفات الداخلية و الخارجية في توطئة نظرية لدول القرن الإفريقي للسفير عبد الفتاح زياني ، مرجع سابق ، ص 02.
[2] ـ الدساتير الجزائرية لسنوات : 1963 ، 1976 ، 1989 ، و كذا الميثاق الوطني لسنة 1976 .

و من هذا المنطلق دعمت الجزائر الحركات الإرتيرية دبلوماسيا بالأساس فمنحتها مقرا متواضعا داخل أراضيها ، لكن ثقل الحرب الباردة و خاصة انفجار قضية الصحراء الغربية لم يتركا خيارات كثيرة أمام الجزائر لتقديم وساطتها هناك و في أماكن أخرى من إفريقيا ، فأثناء هذه التطورات في القرن الإفريقي ، كانت الجزائر غائبة تماما عن الساحة اللهم إلا من حيث تواجدها الشكلي في الجلسات الدورية لمنظمة الوحدة الإفريقية منذ مناقشتها قضايا القرن الإفريقي ، و ذلك بسبب الأزمة الشاملة التي انفجرت ابتداء من أكتوبر عام 1988 و هي الأزمة التي شلت فعلا حركات الدبلوماسية بفعل تلاشي قوتها و سمعتها ليس في إفريقيا فحسب و لكن عبر أنحاء العالم .

و في هذا الوقت الذي تعاني فيه الجزائر من عوامل داخلية و خارجية أعلنت عن قبولها أداء وساطة في القرن الإفريقي بين كل من إرتيريا و إثيوبيا وقت انعقاد المؤتمر الخامس و الثلاثين في الجزائر العاصمة [1].

<u>المطلب الثاني</u>: ظروف انعقاد الدورة الـ 35 لمؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية في الجزائـر .

تمكنت الجزائر أثناء انعقاد مؤتمر واقادوقو (Ouagadougou) الرابع و الثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1998 [2] من أن تحصل على موافقة الدول الأعضاء من أجل تنظيم واستقبال المؤتمر المقبل لهذه المنظمة على أرضها .

و يبدو أن الموضوع لم يتداول فيه كثيرا بالرغم من تحفظات بعض الحكومات على الوضع الأمني في الجزائر بشكل خاص و بشأن سياستها الخارجية عموما .

---

[1] ـ محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص 107 .

[2] ـ أنظر بالتفصيل حول انعقاد مؤتمر واقادوقو :

- Rapport du secrétaire général sur les efforts de la légation de haut niveau de l' OUA sur le différend entre l'Ethiopie et l'Érythrée , Organisation de l'unité africain Addis- ababa , Ethiopia - box 3243 , CM 2010 (LXX PP 17- 31).

و قبيل انعقاد هذا المؤتمر حصل انتخاب رئيس جديد للجزائر (السيد عبد العزيز بوتفليقة) خلفا للرئيس (ليامين زروال) الذي قدم استقالته معلنا بذلك عن تقليص عهدته و تنظيم انتخابات مسبقة في 15 أفريل 1999 .

و الظاهر أن التصور الجزائري كان يستهدف استغلال وقت انعقاد المؤتمر لديها كمحاولة لفك الحصار المضروب على الجزائر منذ سنوات و إضفاء البريق إلى صورتها المتضررة ، و لا ندري حينئذ ما هي الأوراق التي كانت بحوزة الجزائر فلم تكن هناك عوامل إيجابية قوية يمكن أن تنطلق منها لاستعادة بعض ما كانت تتمتع به في القارة الإفريقية ، بل أن كثيرا من الدول هناك واجهت الجزائر بموقف عدائي متنوع و متفاوت الأشكال إلى حد أن بعضها كان ينظر بنظرة ارتياح لما يحدث من عنف و تفكك على الأصعدة السياسية و السوسيو – إقتصادية و الثقافية و في المجال الخارجي .

و نجد كذلك من الدول الإفريقية ، من رأت أن الوقت مناسب لإعادة النظر في موقفها بشأن قضية الصحراء الغربية و كانت تعتزم طرح هذا الموضوع في الجزائر ذاتها أثناء انعقاد المؤتمر الخامس و الثلاثين للمنظمة الإفريقية .

و على هذا الأساس لم تخف الجزائر موقفها فوضعت أمام الفضاء الإفريقي و الدولي مبدأ تقرير المصير في مواجهة مع أطروحة (الحق التاريخي) التي تبناها النظام المغربي في إقليم الصحراء الغربية ، و هو أمر لا تزال الجزائر متمسكة به [1].

و من هذه الدول بوركينافاسو ، جمهورية إفريقيا الوسطى ، الكاميرون ، ساحل العاج ، غينيا و السنغال التي تقود على ما يبدو هذه المجموعة على علاقاتها بإعادة طرح موضوع الصحراء الغربية بغية إنهاء تواجدها كعضو لدى منظمة الوحدة الإفريقية .

و السؤال الذي يطرح هنا هو كيف أمكن للجزائر أن تدخل في وساطة لحل النزاع المسلح الإثيوبي– الإرتيري دون أن تعرف المآل الذي سينتهي عنده ؟

و كيف تقبل تكليف المنظمة الإفريقية بوساطتها في هذا النزاع في ظل الظروف الداخلية و الخارجية الإستثنائية ؟ لذلك فالمسألة لم تعد الحدث في حد ذاته ، بمعنى أن هدف الجزائر من استقبالها للمرة الثانية مؤتمر القمة الإفريقية لم تبعد هذا الإستقبال نفسه من حيث إن توافد الوفود

[1] - محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص 108.

الإفريقية على العاصمة الجزائرية هو في حد ذاته نوع من التنفس الداخلي و في نفس الوقت لفت نظر الرأي العام العالمي إلى أن الجزائر بدأت تستعيد بعض الإستقرار في الداخل مع محاولة تحسين صورتها إلى الخارج ، و الدليل هذا اللقاء الإفريقي على أعلى مستوى .

لقد كان هذا التصور على شكله البسيط كما نتصور بالنظر إلى ثقل الأزمة عام 1998 و هو التاريخ الذي تمت فيه دعوة الجزائر لاحتضان القمة الخامسة و الثلاثون [1].

و لكن بمجيء الرئيس بوتفليقة ظهرت طموحات أخرى أريد من خلالها استغلال القمة الإفريقية بكل السبل المتاحة لعلها تستطيع التخفيف من صورة الجزائر المهمشة و المتآكلة و المنعدمة التأثير على مستوى الساحة الإفريقية و خارج هذه الساحة .

منذ أن ورثت الجزائر الرئاسة السنوية للمنظمة خلال الدورة 35 للمؤتمر العادي لرؤساء الدول والحكومات في الفترة من 10–12 يوليو 1999 ، رتبت الجزائر الشروط الضرورية لإنجاح وساطتها ، ويمكن تفسير الاستثمار الجزائري في رئاسة المنظمة بعوامل عديدة أهمها :

أولا ، الرئيس الجزائري كان يولي إعتبار كبير لشؤون القارة الإفريقية منذ ستينيات القرن الماضي و كان قد حصل على مصداقية قارية و دولية ، عندما كان سنة 1963 ، أصغر وزراء الشؤون الخارجية الأفارقة ، و تولى هذه المهمة حتى عام 1978 ، و ترأس الدورة التاسعة والعشرون للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1974 ، مما أكسبه صورة الشخص المدافع عن شؤون إفريقيا و العالم الثالث في العديد من المنابر الدبلوماسية .

ثانيا ، لدى الجزائر على عكس العديد من البلدان الإفريقية تقاليد دبلوماسية و مؤسسات حقيقية وأداء على نحو فعال ، حيث كانت من بين الدول الأولى المساهمة في نشأة المنظمة ، و كانت الجزائر قادرة على تحمل التكاليف المالية و اللوجستية للوساطة ، بما في ذلك توفير للممثل الشخصي للرئيس الجزائري طائرة دائمة لأداء العديد من الرحلات المكوكية بين الجزائر العاصمة و أديس أبابا و أسمرة .

ثالثا ، عدم وجود القرب الجغرافي بين الجزائر (المنطقة الشمالية للمنظمة) مع كل من طرفي النزاع (المنطقة الشرقية) يمثل مؤشر جيد للحياد .

---

[1] - أنظر حول احتضان الجزائر للدورة ال 35 في : Cherif Benadji ,Chronique politique annuaire de l'afrique du nord tome xxxxix 2000 2001 CNRS edition , p 111.

رابعا ، و كان هذا يمثل بالنسبة للجزائر من خلال وساطتها في هذا النزاع ، على نحو ما إعادة دين قديم إلى إثيوبيا ، حين ساهم الامبراطور الإثيوبي هايلي سيلاسي في توقيع إتفاق وقف إطلاق النار بين الجزائر والمغرب في 1963 واقتراحه لعقد لقاء بين الرئيس الجزائري بن بلة و الملك الحسن الثاني على أرض محايدة في باماكو (مالي) في إطار الوساطة التي قامت بها المنظمة في ذلك الوقت .

في الواقع ، لقد منحت مصداقية الجزائر و رئيسها القدرة على طمأنة أطراف النزاع و المجتمع الدولي .

لذلك اعتمدت خطة سريعة قبل انعقاد المؤتمر في أقل من شهرين و نصف الشهر ، و ذلك بالنظر إلى أن انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية الجزائرية حصل في 15/ 1999/04 [1] ، و أن موعد مؤتمر القمة الإفريقية كان محددا مسبقا بشهر يوليو (جويلية) من نفس العام .

و انطلاقا من هذه اللحظة تركز الأمر في البداية على أن طرح الجزائر المواضيع القليلة و الحرجة مرتبط بحضور أكبر قدر ممكن من الرؤساء و الملوك الأفارقة للقمة الـ35 ، ضف إلى ذلك أن حضور مكثف لهؤلاء في الجزائر قد يفسر بشيئين إثنين :

أولهما : نجاح الرئيس الجديد في إقناع العديد من القادة بزيارة الجزائر بهذه المناسبة الخاصة و أن عددا كبيرا منهم كف عن حضور مؤتمرات القمة الإفريقية لعدم فعاليتها و لعوامل أخرى.

ثانيهما : إن ما ينتهي إليه المؤتمر من قرارات قد يكون له مصداقية أوسع ، و هو ما حاولت الجزائر أن تصله عند طرحها موضوع الإرهاب مثلا ليس كظاهرة جزائرية و إنما باعتبارها ظاهرة إفريقية كذلك .

و الأمر ذاته بالنسبة لطرح وساطتها في النزاع الإثيوبي– الإرتيري فاعتماد هذه الوساطة يعني كذلك إضفاء قبول عام و طابع رسمي عليها من قبل جميع القادة الحاضرين و هو ما قد ينعكس إيجابيا على صورة الجزائر الخارجية ، إضافة إلى ما قد يؤدي إليه من ارتياح في الداخل .

---

[1] ـ أنظر حول الإنتخابات الرئاسية المسبقة خلال شهر أفريل 1999 بالتفصيل :
Jean-Pierre Tuquoi , Bouteflika le rescape , Le Monde 10 avril 2004 , p 4 .

و هذا ما يفسر انتقال عدد من الوفود الجزائرية إلى مناطق متعددة في إفريقيا طيلة شهر يوليو 1999 بهدف حث قادة الدول المشاركة في المؤتمر في الجزائر ، فحتى الدول التي كانت تقف موقف تحفظ تجاه السياسة الجزائرية أرسل إليها مبعوث خاص لتلطيف الجو و دعوتها للمساهمة في معالجة القضايا الإفريقية من خلال مشاركتها في قمة الجزائر هذه .

بل إن الأمر وصل إلى حد وضع الطائرة الخاصة للرئيس بوتفليقة تحت تصرف بعض القادة في الوقت الذي يرونه مناسبا ، كما تم تخصيص رحلات جوية خاصة أخرى لنقل بعض الرؤساء و الوفود الإفريقية إلى الجزائر حتى لا يكون هناك حجج لعدم المشاركة ، بل أن هذا السلوك أثر في نفوس الكثير من الأفارقة بصرف النظر عن القرارات و التأويلات التي طرحت بشأنه هنا و هناك .

و حسب ما أوردته بعض عناوين الصحافة الوطنية أثناء انعقاد مؤتمر القمة فإن الجزائر تحملت تكلفة هذا المؤتمر التي وصلت إلى 50 مليون دولار أمريكي ، و هناك من طرح أن بعض الدول و الأمانة العامة للمنظمة الإفريقية ساهمت في تغطية بعض المصاريف إلا أن الجهد المالي الأساسي كان جزائريا .

و سيرا في هذا السعي وفرت الجزائر الوسائل المادية للمشاركين كافة (كالسيارات بكل أنواعها و الوسائل الإعلامية و التكنولوجية الحديثة لتغطية أشغال المؤتمر، و قد اعتمدت في ذلك على ما هو متوفر لدى العديد من المؤسسات كالبنوك و البريد و غيرها).

و لم تنس أهم معطى يتوقف عليه نجاح المؤتمر و جعل أشغاله تتم في راحة و بشكل عادي و هو العامل الأمني الذي كان الكثير من الأفارقة متخوفين و مترددين للسفر إلى الجزائر و قد وفرت الأجهزة الجزائرية المختصة للنظام والأمن و السهر على راحة المشاركين طيلة انعقاد المؤتمر إلى أن غادروا الجزائر ، وهو أمر لفت إعجاب بعض المشاركين الذين استحسنوا التنظيم الجيد للمؤتمر و كأن الجزائر لا تعاني و لم تتعرض لأزمة قوية امتدت لأكثر من عشر سنوات .

إذن و بالرغم من ثقل الأزمة الداخلية و تحفظ الكثير من الدول الإفريقية تجاه الجزائر و محاولة بعض الدول تحجيم وتهميش مؤتمر الجزائر الـ 35 للمنظمة الإفريقية غير أن الجزائر

استطاعت في فترة ضيقة للغاية وهو ما لفت انتباه الكثير ، كالولايات المتحدة الأمريكية أن تتغلب على هذه العوائق و تنجح في استقبال عدد هائل من الرؤساء الأفارقة ، حيث بلغ عددهم 45 رئيس دولة و رئيس حكومة من بين 53 و هو رقم لم تشهد مؤتمرات الوحدة الإفريقية منذ سنين عند انعقاد مؤتمرها العادي السنوي [1] .

المطلب الثالث : توصيات قمة الجزائر بشأن النزاع .

لقد شجع الحضور المكثف للقادة الأفارقة إلى الجزائر على تناول جدول أعمال المؤتمر بثقة من بينها الوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي – الإرتيري ، و هذا على الرغم من مغادرة بعض الرؤساء المبكرة للجزائر – كما هو الحال مع الرئيس المصري (حسني مبارك) الذي رأى فيها البعض من الملاحظين محاولة لزعزعة الجهود الجزائرية في تحضير و إنجاح هذا المؤتمر ، و ما قد يترتب عنهما في ساحة القرن الإفريقي أحد مجالات تحرك الدبلوماسية المصرية .

إن التحضير المادي (الجيد) للمؤتمر و ضمان مشاركة هذا العدد الهائل للقادة الأفارقة و تفويض هؤلاء نصا و شفاها الجزائر للقيام بالوساطة الإثيوبية الإرتيرية هي مسائل لا تعني إطلاقا أن مسألة الوساطة أصبحت سهلة ، و هذا لعدة اعتبارات منها :

كون الحرب بين طرفين متنازعين يبدو أنهما كانا يشككان في قدرة الجزائر على أداء هذه الوساطة بنجاح بالنظر إلى أزمتها الداخلية .

هناك جهود إفريقية و أمريكية بذلت من قبل لحل النزاع دون جدوى كما هو حال مؤتمر القمة المصغر لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد بواغادوغو – في خريف 1998 ، فضلا عن قرارات مجلس الأمن و رحلات المبعوثين الخاصين للأمم المتحدة و مجهودات أمريكا المكثفة التي حصلت كلها في ذات العام [2].

---

[1] - محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص 112 .
[2] - أنظر بالتفصيل حول جهود مؤتمر القمة المصغر لبوركينافاسو و مخطط السلام الأمريكي الروندي :
Jean Chatan . Article de 08 juin 1998 . www.humanite.fr

و أخيرا فإن هناك قوى إقليمية و دولية لا تنظر لهذه الوساطة بطمأنينة و صدر رحب .

و مع هذا أو ذاك فإنها قررت خوض هذه التجربة و هو ما أشار إليه خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عند افتتاحه القمة الـ 35 للمنظمة الإفريقية ، حيث تحدث عن نزاعات و مشاكل إفريقيا و عن الإرهاب و أشار بشكل خاص إلى ضرورة تحرك المجموعة الإفريقية من أجل وضع حد للحرب بين (الأشقاء) في القرن الإفريقي ، و قد كان هذا تمهيدا لبدء مشاورات بين الطرفين المتحاربين بشكل غير مباشر ، فقد كان الرئيس الجزائري ينتقل شخصيا في قاعة المؤتمرات بين الوزير الأول الإثيوبي ميليس زيناوي و الرئيس الإرتيري أسياس أفورقي ، من أجل معرفة خلفيات و شروط كل طرف و في ذات الوقت محاولة التخفيف من التشنج و التوتر الذي كان يسيطر على الوفدين في النظر إلى بعضهما البعض .

إن الإهتمام الخاص الذي حضي به النزاع الإثيوبي الإرتيري خلال القمة الـ 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر فاق جل المواضيع و النقاط التي تم طرحها للنقاش أثناء القمة ، حيث طرح المؤتمرون خلال قمة الجزائر وثيقة عرفت بآليات و طرق تنفيذ إتفاق إطار المنظمة ، و قد تضمنت هذه الوثيقة ستة بنود هي :

– الحكومة الإرتيرية تلتزم بإعادة انتشار قواتها خارج المناطق التي أخذتها في 06 ماي 1998 – إعادة انتشار قوات الحكومة الإثيوبية خارج المناطق التي أخذتها في 06 فيفري 1999 و لم تكن تحت الإدارة الإثيوبية قبل 06 ماي 1998 .

– يكف الطرفان عن كل النشاطات التي من شأنها تأجيج الموقف .

– إن إعادة انتشار القوات لن يمس الوضعية القانونية النهائية للأراضي المعنية .

– قبول الطرفين انتشار قوات سلام دولية .

– يبت في آليات إعادة الإدارة المدنية و السكان إلى مناطقهم بعد وقف الأعمال العدائية [1].

و قد أعلنت إرتيريا قبولها المباشر بهذه الوثيقة أثناء انعقاد القمة 35 ، بينما تحفظت إثيوبيا بالرغم من موافقتها المبدئية عليها ، إلا أنها اعتذرت عن التوقيع عليها بحجة دراستها في أديس أبابا و الرد عليها لاحقا.

---

[1] - أحمد حسن دحلي ،" **محطات محورية في الصراع الإرتيري الإثيوبي**" ، إرتيريا الجديدة ، العدد 17 ، 1999/10/09 ، ص 06 .

كما كلفت القمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بمساعدة الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية لمتابعة المجهودات المبذولة من المنظمة التي تطمح إلى الوصول لتسوية موضوعية للنزاع .

المبحث الثاني : سير عملية الوساطة الجزائرية في النزاع .

لقد انتهى المؤتمر الخامس و الثلاثون لمنظمة الوحدة الإفريقية و لم تتحصل الجزائر إلا على وعود من قبل إثيوبيا و إرتيريا ، و فقرة في البيان الختامي تؤكد على الحل السلمي للنزاع في القرن الإفريقي و ضرورة مواصلة الجزائر وساطتها هناك ، و هذا في الوقت الذي أصبحت فيه الجزائر مكلفة رسميا من قبل المجموعة الإفريقية لأداء نيابة عنها وساطة في منطقة القرن الإفريقي بغاية إيجاد حل سلمي هناك .

و يبدو أن حظها يكمن في استقبالها للمؤتمر الـ 35 ، و لولا انعقاد هذا المؤتمر على أرض الجزائر لما حصلت الوساطة الجزائرية لأسباب موضوعية كالبعد الجغرافي بين الجزائر و القرن الإفريقي و وجود دول أخرى تعتبر نفسها لهذا الغرض تحديدا أنها أكثر تأهيلا ، من الجزائر في القيام بالوساطة ، فضلا على أن أزمة الجزائر الداخلية تسحب باتجاهها كل جهود الجزائر .

و بغض النظر عن ذلك أعلن رسميا عن الوساطة الجزائرية – الإفريقية في المؤتمر الخامس والثلاثين لمنظمة الوحدة المنعقد بالجزائر في يوليو 1999 و هي تأتي استمرارا لمجهودات هذه المنظمة التي قامت بها عام 1998 ، ومن ثم بدأت الجزائر تتحرك لانعقاد هذا المؤتمر ذاته حيث لوحظ تنقل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة شخصيا بقاعة المؤتمرات بين أماكن تواجد الوفدين الإثيوبي و الإرتيري بغاية تبادل بعض الأفكار و فهم شروط كل طرف و المعالم العامة للبدء في وضع المبادرة موضع التجسيد أمام قادة القارة الإفريقية و المراقبين الدوليين [1].

[1] - محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص 117 .

إن الدورة الـ 35 لقمة رؤساء الدول و الحكومات المنعقدة بالجزائر من 10 إلى 12 جويلية 1999 كانت فرصة حقيقية لطرفي النزاع اللذين برهنا على موافقتهما على الإتفاق الإطار للتسوية السلمية للخلافات بين البلدين التي كانت قد استأنفت في نوفمبر 1998 من طرف مفاوضين ذوي مستوى عالي للإتحاد الإفريقي .

المطلب الأول : الأعمال التحضيرية للوساطة الجزائرية و التدابير الفنية .

بعد القمة مباشرة عين الرئيس الجزائري السيد أحمد أويحي وزير الدولة آنذاك كمبعوث شخصي له لمتابعة توصيات قمة الجزائر[1] ، و ذلك من خلال زيارة ميدانية لعاصمتي البلدين في الفترة ما بين 22 إلى 25 جويلية 1999 ، و تمت محادثات مع الوزير الأول ميليس زيناوي و الرئيس أسياس أفورقي إضافة إلى الموظفين السامين للبلدين في عاصمة كل منهما .

في خضم هذه اللقاءات تم طرح و مناقشة قرارات قمة الجزائر خاصة وثيقة طرق و آليات تنفيذ الاتفاق الإطار ، حيث أكدت إرتيريا قبولها بالإتفاق بينما رفضت إثيوبيا التوقيع عليه مبدية تحفظها عن بنوده و كيفية تنفيذه ، كما أوضحت أنه لا يمكنها التوقيع ما لم يكن هناك تفصيل أكثر دقة للإجراءات الخاصة بتطبيقه .

و في بداية شهر أوت 1999 عقد فريق العمل تحت إشراف المبعوث الشخصي للرئيس بوتفليقة بمشاركة ممثلي الأمم المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية إجتماع بالجزائر العاصمة حيث قام بدراسة المستجدات على الساحة و بعد مناقشة مطولة لاقتراحات الطرفين تمكن فريق العمل من إيجاد وثيقة عرفت بالتدابير الفنية لتطبيق و تنفيذ الإتفاق الإطار[2].

و تحتوي الوثائق أو تتمحور على العناصر التالية :

ـ وقف المعارك ، بمعنى وقف كل الهجومات المسلحة و كل الأعمال التي من شأنها أن تعرقل تنفيذ الإتفاق المرجعي .

ـ وضع لجنة حيادية تتكفل بتحديد المواقع الواقعة تحت مراقبة البلدين قبل 06 ماي 1998.

---

[1] - مصطفى الدباغ ، **الصراعات الدولية الراهنة** ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص 53 .

[2] - راجع ، حول جهود منظمة الوحدة الإفريقية في وضع مخطط التسوية للنزاعات في أوت 1999 على الموقع التالي :
Jean Louis Peminou , www.mondediplomatique.fr ,Juillet 2000 , p 20 .

ـ إنشاء على مستوى سلطات مجلس الأمن و الأمم المتحدة بعثة لحفظ السلام التي تراقب تنفيذ و تطبيق الإتفاق المرجعي .

ـ قيام الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء لجنة المتابعة و لجنة عسكرية لتسهيل تطبيق و تنفيذ الإتفاق الإطار لوقف المعارك .

ـ إعادة انتشار القوات الإرتيرية ثم القوات الإثيوبية و عودة الإدارة المدنية في المناطق المعنية بالإنتشار .

ـ التحقيق في أسباب النزاع الذي نشأ منذ 06 ماي 1998 و كل النزاعات الداخلية إلى غاية اليوم التي لها علاقة بأصل النزاع .

ـ ضبط الحدود و رسم معالمها حسب وحدة الخرائط التابعة لمنظمة الأمم المتحدة على أساس المعاهدات الإستعمارية ذات الصلة و القانون الدولي الساري .

ـ شروع البلدين في فحص جميع المسائل الإنسانية الناتجة عن النزاع .

ـ ضمان الإتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة تطبيق و تنفيذ الإتفاق الإطار و الترتيبات التقنية التي تمت الموافقة عليها من طرف البلدين خلال الزيارة التي قام بها المبعوث الشخصي لرئيس المنظمة للبلدين في 11 أوت 1999 .

فإرتيريا وافقت رسميا على هذه الترتيبات التقنية في حين إثيوبيا طالبت بتوضيحات حول جوانب من هذه الوثيقة [1].

و تجدر الإشارة إلى أن الرئيس الجزائري و الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية قد رحبا و شجعا على الترتيبات التقنية التي قبلها الجانب الإرتيري [2].

و في هذه الأثناء قام الوزير الأول الإثيوبي ببعث رسالة إلى رئيس المنظمة الإفريقية ترمي بصفة رسمية إلى طلب إثيوبيا للوثائق التي تحتوي على الترتيبات التقنية لتنفيذ و تطبيق الإتفاق الإطار المرجعي .

---

[1] - خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في مؤتمر رؤساء دول و حكومات المنظمة الإفريقية ال 36 في لومي ، جريدة الشعب ، العدد 22282 ، 2000/07/13 ، ص06.

[2] - Rapport du secrétaire générale sur les efforts déployés par l'oua , sur la houlette de son président en exercice concernant le conflit entre l'Ethiopie et l'Erythrée , organisation de l'unité africaine AHG /200 XXXVI , 10 - 12 Juillet 2000 , Lomé (Togo) , p 1 -2 .

و أمام هذا الوضع انتقل مجموعة خبراء الإتحاد الإفريقي للجزائر في أوت مع مجموعة خبراء الأمم المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية لتتفحص الطلب المقدم من طرف إثيوبيا [1] .

و يتكامل هذا الإجتماع مع مباحثات لجنة الخبراء الإفريقيين على جملة من المسائل التي من بينها ما يتعلق بالقانون الدولي الواجب التطبيق ، و وقف إطلاق النار ، الإدارة المدنية المسائل الإنسانية و التحكيم ، بعثة حفظ السلم ، التفاوض مع الأطراف ، التحقيق حول أصل و جذور النزاع ، كما أن بعثة منظمة الوحدة الإفريقية وصلت بصفة رسمية إلى إثيوبيا أثناء زيارة المبعوث الشخصي التي امتدت ما بين 22 و 26 أوت 1999 بالتنسيق و الإتصال مع إرتيريا التي تلقت التوضيحات بقبول و إيجابية .

و يجدر التنبيه هنا بأن مفوضية المنظمة الإفريقية بقيادة المبعوث الشخصي للرئيس الجزائري رتبت زيارة أخرى في المنطقة من 24 إلى 30 أكتوبر 1999 ، حيث تناولت زيارة المبعوث الشخصي محادثات معمقة مع الطرف الإثيوبي ، حيث طالب من إثيوبيا تدوين هذه الأراء كتابيا على الترتيبات التقنية في نهاية تفحص المنظمة الإفريقية له بصفة كاملة أو إجمالية .

استعلمت إرتيريا في هذا الصدد و استفسرت عن هذا الاتجاه حول تأثيره في الوضع غير أن الطرف الإفريقي اتضح له الأمل على أن كلا الطرفين سوف يثبتا بقوة للعودة إلى التفاوض و الجهود المبذولة سوف تبدأ في أقرب وقت بصفة رسمية لتطبيق و تجسيد مخطط السلام و الشروط اللازمة لتطبيق إطار التسوية .

و بتاريخ 24 أكتوبر 1999 تحاور الوزير الأول الإثيوبي مع رئيس منظمة الوحدة الإفريقية حول موقف إثيوبيا تجاه مسألة الترتيبات التقنية و طالب بتوضيحات إضافية حتى تزول تخوفاتها بشأن بعض جوانب الترتيبات التقنية المتعلقة بالنزاع [2].

حيث تضمنت فكرة تعرض فيها إلى انشغالات بلاده خاصة فيما يتعلق بالعودة إلى ما كانت عليه الأوضاع من قبل ، و ضبط الحدود ، و رسم معالمها و مصدر النزاع و الانعكاسات الاجتماعية و الاقتصادية للنزاع و نزع السلاح ، و كانت هذه المذكرة بين 10 و 15 ديسمبر

---

[1] - للمزيد من التفاصيل حول البعثات الدبلوماسية ، أنظر أحكام الفصل السادس المادة 66 من اتفاقية حصانات و امتيازات خبراء الأمم المتحدة بالتفصيل في : فاوي الملاح ، سلطات الأمن و الحصانات و الإمتيازات الدبلوماسية ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، طبعة 1995 ، ص 474 .

[2] - Voir sur : pourquoi L'Ethiopie n'avait pas appuie les arrangements technique a samise en œuvre dans piere marie dupuy-jean piere queneudec Ethiopie /Erythrée développement de conflit arme , revue générale du droit international public A pedone , 13 rue soufflot , Paris , tome 104/2000 , p 741 – 742 .

1999 و في هذا السياق اجتمع مجموعة خبراء منظمة الوحدة الإفريقية من جديد في الجزائر و قامت بالتحضير للإجابة على الأسئلة التي طرحتها إثيوبيا التي كانت محل دراسة من طرف المنظمة بتاريخ 21 ديسمبر [1].

و تجاوب الخبراء الأفارقة حين جددوا اجتماعهم من 03 إلى 06 فيفري 2000 لتفحص المذكرة التي تقدمت بها إثيوبيا ، و إجابة المنظمة الإفريقية تحتوي على رد غير مدون يتضمن توضيحات جديدة تهدف إلى تدعيم خطة السلام ، و تعزيز الترتيبات التقنية بصفة تسمح بالموافقة عليها سلميا للطرف الإثيوبي مباشرة بعد الاجتماع .

و الجدير بالذكر أنه منذ 24 فيفري إلى غاية 04 مارس 2000 و في إطار مواصلة عملية الوساطة قام المبعوث الشخصي أحمد أويحي بزيارة خامسة إلى المنطقة و سمحت المباحثات التي أجراها مع قادة البلدين بملاحظة أنه إذا كان محتوى هذا الرد غير مدون أن يشكل قاعدة مقبولة بالنسبة لإثيوبيا ، فإن إرتيريا تتمسك بالصيغة الأولى للترتيبات التي سبق و أن قبلتها .

المطلب الثاني : المفاوضات الإثيوبية الإرتيرية غير المباشرة بالجزائر .

في ظل موافقة إثيوبيا على الوثيقة غير الرسمية التي أرسلها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في ديسمبر 1999 المتضمنة توضيحات جديدة تهدف إلى تدعيم ديناميكية السلام و تعزيز التدابير الفنية بصفة تسمح بالموافقة عليها ، تمسكت إرتيريا بالصيغة الأولى لوثيقة التدابير الفنية التي سبق و أن قبلتها ، و أمام هذا الوضع الجديد اقترح الرئيس الجزائري إجراء مفاوضات غير مباشرة بين البلدين قصد الوصول إلى صيغة ترضي الطرفين و ذلك من خلال النقاط المشتركة في الوثيقة غير الرسمية و التدابير الفنية ، و النقاش حول قضايا إطلاق النار و بعض البنود التي تضمنتها الوثيقة إتفاق إطار العمل و طرق تنفيذه ، و عليه قدمت دعوة للبلدين من قبل رئاسة المنظمة لإيفاد وفديهما إلى الجزائر لبدء المفاوضات غير المباشرة .

[1] - Rapport du secrétaire générale sur les efforts déployés par l'OUA , sur la houlette de son président en exercice concernant le conflit entre l'Ethiopie et l'Erythrée , même document , p 3-4 .

بعد هذه المحادثات مع البلدين وافقت إرتيريا على المبدأ القاضي بإجراء مفاوضات غير مباشرة ، و بدورها قبلت إثيوبيا من جهتها المشاركة في هذه المفاوضات .

و يتكامل هذا المبدأ مع بداية المفاوضات غير المباشرة بتاريخ 25 مارس 2000 و جرت هذه المباحثات بالجزائر العاصمة بدعوة من الرئيس بوتفليقة من 29 أفريل إلى غاية 05 ماي 2000[1] ، تحت إشراف المبعوث الشخصي أحمد أويحي و بمشاركة وزير خارجية إثيوبيا و إرتيريا و بحضور ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي ، و كان الهدف من هذه المباحثات تمكين الطرفين من الخروج باتفاق حول الترتيبات التقنية المعززة بهدف تسهيل و تطبيق الإتفاق الإطار و ترتيباته ، فبدأت بالعوامل الإيجابية و التي تمت الموافقة عليها من طرف البلدين ، بالنسبة لإرتيريا وافقت على الترتيبات التقنية للإتفاق بصفة نهائية لكن بالنسبة لإثيوبيا طالبت بتوضيح بعض الترتيبات التقنية في المذكرة أو (الرد غير المدون) لذلك في هذه الحالة لم يكن في وسع منظمة الوحدة الإفريقية إلا مساعدة البلدين و إجلاء كل العراقيل بغية الوصول إلى الإتفاق الإطار و الوصول إلى الإتفاق على المسائل الجوهرية الإنسانية لمخطط سلام الإتحاد الإفريقي .

لكن لم يتم التطرق خلال هذه المباحثات إلى كل القضايا الجوهرية كون إرتيريا طلبت التوقيع المسبق على الإتفاق الإطار و ترتيباته و على وقف إطلاق النار ، في حين إثيوبيا تمسكت بموقفها الذي كانت عليه في جويلية 1999 ، أي أن هذا التوقيع لن يحدث إلا بعد استكمال الترتيبات التقنية ، و نظرا لتعنت الطرفين وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود و بالتالي تم تأجيل هذه المباحثات غير المباشرة بعد أسبوع من مجهودات الوساطة المتواصلة التي تمت من طرف المبعوث الشخصي و جل ممثلي الو.م.أ و الإتحاد الأوروبي و التي لم تتوج بالنجاح .

و بعد هذا التأجيل ، و لكون الوسيط الجزائري يدرك الأخطار التي قد يفرزها مثل هذا الوضع وجه بتاريخ 05 ماي 2000 عن طريق مبعوثه الشخصي أحمد أويحي رسالتين إلى الرئيس الإرتيري و الوزير الأول الإثيوبي ليعبر لهما عن انشغاله و يدعوهم إلى الإلتزام بالترتيبات و إلى التريث و مواصلة المباحثات دون انتظار .

---

[1] - Sur les négociations indirecte qui tenue a Alger , voire Sylie nernet , Ethiopie – Erythrée , diplomatie algérienne , article publié le 30-05-2000 sur le site www.rfi.fr , p 1 .

كما راسل الأمينين العامين لمنظمة الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية [1] و كذا جميع رؤساء دول البلدان الأعضاء في المنظمة لإطلاعهم على وضعية الإنسداد و لطلب دعمهم للنداء الذي وجهه إلى الطرفين كما قام في تاريخ 05 ماي بإصدار البيان اطلعت من خلاله المجموعة الدولية على المجهودات التي بذلتها الرئاسة الحالية من أجل تسوية هذا النزاع ، و على ملاحظة الإنسداد الذي آلت إليه مباحثات الجزائر .

و بالرغم من النداءات ، استأنفت المعارك بين البلدين يوم 12 ماي 2000 • ، في الجبهة الوسطى (زالمبيا و ظرونا) و الجبهة الغربية و امتدت المعارك إلى جبهة بوري على بعد 70 كلم من ميناء عصب ، و في غضون ذلك اتهمت إرتيريا إثيوبيا ببدء الهجوم ضد جبهة "مارب و سيتيت" بالرغم من أن المنطقة تمر بأزمة إنسانية حادة [2] ، و إثيوبيا من جانبها لم تنف أنها البادئة بالهجوم ، و أمام هذه التطورات ذات العواقب الوخيمة وجه الرئيس الجزائري نداء استعجاليا و ملحا للقادة الإثيوبيين و الإرتيريين لوقف فوري و لا مشروط للمواجهات المسلحة و دعم منظمة الوحدة الإفريقية في تصميمها على السعي إلى حل سلمي لهذا النزاع بين الأشقاء

و حرصا من الرئيس على مواصلة وساطته من أجل وضع حد لهذه المواجهات ، طلب من الأمين العام للإتحاد الإفريقي عقد اجتماع عاجل على مستوى سفراء الجهاز لآلية الوقاية من النزاعات و تسييرها و تسويتها كما طلب الأمين العام للأمم المتحدة استدعاء مجلس الأمن لدراسة الوضع [3] .

في هذه الأثناء و لدى اجتماع مجلس الأمن بتاريخ 12 ماي 2000 صادق على اللائحة رقم 1297/2000 و التي تتضمن في محتواها إدانة المجلس لاستئناف القتال و المعارك بين إثيوبيا و إرتيريا و إلحاحه على الطرفين بالوقف الفوري لأي نشاط أو حركة عسكرية من شأنها أن تؤدي للعودة إلى المعارك و استخدام القوة [4].

---

[1] - حول بعثة الأمم المتحدة إلى إثيوبيا بتاريخ 08 – 09 ماي 2000 ، أنظر على الموقع التالي : www.un.org

• - بتاريخ 12 ماي 2000 تم استئناف القتال بين إرتيريا و إثيوبيا و قامت هذه الأخيرة باحتلال مناطق إرتيرية عديدة لاسيما على الجهة الغربية.

[2] - A.P.S . La frontière entre l'Ethiopie et l'Erythrée s'embase a nouveau, ELWATAN ,N 2307 , 15/05/2000,P 20 .

[3] - Rapport du secrétaire générale sur les efforts déployés par l'OUA , sur la houlette de son président en exercice concernant le conflit entre l'Ethiopie et l'Erythrée , même document , p 4 – 5 .

[4] - Sur la résolution de conseille de sécurité 1297 /2000 . 12 mai 2000 , voire le site : www.un.org

كما طلب مجلس الأمن من الطرفين الإثيوبي و الإرتيري العودة بقدر الإمكان إلى المفاوضات للوصول إلى السلم مع مفاوضي دول منظمة الوحدة الإفريقية حول أرضية أو قاعدة الإتفاق الإطار و كيفية تطبيقه و العمل المنجز أو الذي تم عن طريق الرئيس الحالي للمنظمة الإفريقية.

و ما يجدر التنويه به أنه بتاريخ 05 ماي 2000 أشاد مجلس الأمن بالعمل المبذول و جهود الوساطة التي انتهجتها المنظمة الإفريقية و كذا الجزائر في شخص الرئيس بوتفليقة للمنظمة و البلدان ذات الصلة و المعنية بالأمر و التي أبدت موافقتها مجتمعة على السير نحو التسوية السلمية للنزاع للوصول إلى الإتفاق الإطار و كيفية تطبيقه للقضاء نهائيا على الخلافات التي آلت إليها كل من إثيوبيا و إرتيريا و تلبية للرسالة التي تمت من طرف المنظمة الإفريقية و التي تفهمت نقاط الخلاف بين البلدين التي أعلنت رسالة إلى البلدين لضمان أمن الشعوب و المدنيين و احترام حقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني .

و تزامنا مع هذا نشط الأمين العام من جهته بتاريخ 13 ماي 2000 حصة صحفية حول المواجهات العسكرية التي آل إليها البلدان و استئنافهما للمعارك و النتائج الخطيرة للحرب على شعوب البلدين خاصة ما يتعلق بالجانب الإنساني [1] .

كما أثبت الأمين العام من جهته أن استئناف المعارك بين البلدين يضعف جهود الوساطة المبذولة من طرف منظمة الوحدة الإفريقية و المجموعة الدولية التي كانت دائما تحاول البحث عن التسوية السلمية للنزاع و وجه كلمة للطرفين المتحاربين لوقف المعارك فورا و الشروع في حل سلمي للخلافات التي طرحت حتى قاعدة الإتفاق الإطار لوقف المعارك و كيفية تطبيقها. بتاريخ 13 ماي 2000 طلب الرئيس الحالي من الأمين العام عقد اجتماع عاجل و طارئ على مستوى السفراء لتفحص الوضع .

و بتاريخ 14 ماي 2000 عقد اجتماع على مستوى السفراء في إطار الآلية الإفريقية لوضع التدابير والإجراءات الوقائية و تسيير و تسوية النزاع بغرض تفحص الوضع إلا أن عمل هؤلاء شل بسبب العودة للمعارك والقتال بين إثيوبيا وإرتيريا و النتائج المترتبة على البلدين لاسيما بالنسبة للأمن والاستقرار في المنطقة .

---

[1] - Voir sur les conséquences humanitaire et réactions du CICR sur : conflit Erythrée-Ethiopie , www.ICRC.org
.

وفي المقابل وجه الجهاز المركزي للمنظمة كلمة للطرفين للوقف الفوري للمعارك و الشروع في التسوية السلمية للخلافات و استئناف المفاوضات غير المباشرة .

. <u>دعوة الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية لاستئناف المفاوضات</u> :

لقد سجل الجهاز المركزي للمنظمة نقطة حول تصريحات ممثل إثيوبيا لتلبية الطلب المعلن يوم 13 ماي 2000 من طرف الوزير الإثيوبي التي يتمحور موضوعه على أن إثيوبيا مستعدة إذا كانت الدعوة من طرف منظمة الوحدة الإفريقية لمتابعة مسار التسوية السلمية والعودة إلى المفاوضات غير المباشرة التي توقفت بالجزائر ، كما سجل الجهاز المركزي من جهته تصريحات ممثل إرتيريا حول ما إذا كان الطرفان قد استجابا لطلب الرئيس الحالي للمنظمة الإفريقية .

و عمل الجهاز المركزي أيضا على إعلان دعوة عامة بتاريخ 05 ماي 2000 من طرف رئيس منظمة الوحدة الإفريقية إلى العودة للمفاوضات غير المباشرة بين إثيوبيا و إرتيريا بالجزائر من 29 أفريل حتى 05 ماي 2000 [1].

و ثمن الجهاز المركزي جهود الوساطة المبذولة من طرف الرئيس الجزائري و الأمين العام للمنظمة الإفريقية و حاولوا السعي جاهدين وراء حل سلمي للنزاع الذي نشأ بين إثيوبيا و إريتريا حيث حثهما على احترام مبادىء و ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية و احترام السيادة والشؤون الداخلية لكل بلد طبقا للائحة 1/16 لعام 1964 حول احترام الحدود الموروثة عن الإستعمار من طرف الدول الأعضاء كما شجع رئيس منظمة الوحدة الإفريقية حول مسعاه في إطار التسوية السلمية في الدورة 35 للقمة المنعقدة على مستوى رؤساء الدول و الحكومات.

بتاريخ 17 ماي 2000 ، و في إطار الفصل السادس لميثاق الأمم المتحدة أصدر مجلس الأمن لائحة رقم 2000/1298 ندد فيها بالمواجهات العسكرية التي نشبت بين البلدين و طلب من الطرفين وقف المعارك فوريا و وقف أي نشاط عسكري ، كما طالب من الطرفين التعهد بعدم استخدام القوة و عدم اللجوء إلى الحرب و العودة بقدر الإمكان و بلا شروط مسبقة إلى

[1] - Rapport du secrétaire générale sur les efforts déployés par l'oua , sur la houlette de son président en exercice concernant le conflit entre l'Ethiopie et l'Erythrée , même document , p 5 – 6 .

المفاوضات حول المسائل الموضوعية للوصول إلى اتفاق وقف إطلاق النار[1] ، لاسيما و أن توجيهات منظمة الوحدة الإفريقية لتحرك مبعوثه الشخصي بسرعة إلى المنطقة للمطالبة بالوقف الفوري للمعارك و العودة إلى مفاوضات السلام و بصفة عامة مجلس الأمن قرر لكل الدول على و قف أي نشاط أو عمل عسكري بين إثيوبيا و إرتيريا .

و قرر الجهاز المركزي للمنظمة يوم 18 ماي 2000 الإجتماع مرة أخرى على مستوى السفراء لتحليل الوضع و تفحصه ، و في 19 ماي 2000 أعلن الأمين العام للأمم المتحدة عن الوضع الأمني و الإنساني الذي آلت إليه العمليات العسكرية .

و تأسيسا على ذلك أرسل الرئيس بوتفليقة مبعوثه الشخصي على رأس وفد من المنظمة الإفريقية إلى كل من أديس أبابا و أسمرة من 21 إلى 24 ماي 2000 و استقبلوا من طرف الوزير الأول مليس زيناوي ، أما في إرتيريا و في غياب رئيس الدولة استقبلوا من طرف شخصيات على أعلى مستوى تحت قيادة السيد هايل وولدونساي وزير الشؤون الخارجية .

في خضم هذا اللقاء كانت للمبعوث الشخصي محادثات مطولة مع سلطات البلدين و كانت فرصة لتجديد نداء رئيس منظمة الوحدة الإفريقية للوقف الفوري للمعارك و استئناف المفاوضات ، و في الوقت نفسه و للحد من تصعيد النزاع طلب من رئاسة المنظمة :

ـــ الإنسحاب الفوري لقوات الطرفين إلى المواقع المحتلة قبل 06 ماي 1998 تطبيقا للفقرة الأولى و الثانية للإتفاق .

ـ إعلان إرتيريا فورا عن قراراها بالإنسحاب تنفيذا للقرار دون تأخير .

ـ قيام إثيوبيا مباشرة بعد إرتيريا بالإعلان عن قرارها بالإنسحاب طبقا للفقرة 2 من الإتفاق .

في إطار هذه الزيارة سجل مبعوثو المنظمة الإفريقية ملاحظات حول تصريحات إثيوبيا التي لا تنوي إبقاء قواتها حول التراب الإرتيري ، بل تحاول الوصول إلى قرار مفاده شروع البلدين في تطبيق الإتفاق الإطار و كيفياته ، لاسيما بذل إرادتهما في الإنتهاء بصفة فورية من الترتيبات التقنية .

---

[1] - أنظر حول مضمون لائحة مجلس الأمن رقم 1298 الصادر بتاريخ 17 ماي 2000 في الموقع التالي : www.un.org

و بناءا على ذلك وجه المبعوث الشخصي دعوة إلى البلدين لإيفاد ممثليهم و مبعوثي البلدين إلى الجزائر نحو العودة إلى المفاوضات غير المباشرة [1].

و قد أعلنت إرتيريا عن قرارها حول طلب رئيس المنظمة الإفريقية في خضم هذا القرار و عبرت عن عودة القوات إلى الوضع الذي كانت عليه قبل 06 ماي 1998 الإعلان أكد على أن إرتيريا شرعت في سحب قواتها في يوم 25 ماي 2000 من منطقة زالامبيسا و أعربت عن استعدادها لتطبيق الإتفاق الإطار و إرادتها في الإنتهاء من الترتيبات التقنية و حسن نيتها في إيفاد بعثتها لاستئناف المفاوضات الجوارية بالجزائر [2] .

كما طلب مجلس الأمن بتاريخ 25 ماي 2000 من إثيوبيا جواب إيجابي حول ما تم التوصل إليه في إطار تسوية النزاع و العودة إلى المفاوضات غير المباشرة ، ضف إلى ذلك أنه حث الطرفين لإيفاد مبعوثيهما إلى الجزائر للعودة إلى المفاوضات غير المباشرة في الطريق إلى الإنتهاء من الترتيبات التقنية تلبية للدعوة الموجهة يوم 24 ماي 2000 ، كما طالب منهم أن المفاوضات تعد أمل كبير لشعوب البلدين [3] .

في ظل تطور الوضع قام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة شخصيا بزيارة إلى أديس أبابا بين 24 إلى 26 ماي 2000 ، في صدر هذه الزيارة الرئيس بوتفليقة كانت له محادثات مباشرة مع الوزير الأول الإثيوبي ميليس زيناوي و الرئيس الإرتيري أسياس أفورقي و تحصل خلال هذه الزيارة على التزام الطرفين بإعادة انتشار قواتهما قصد الرجوع إلى مواقع ما قبل 06 ماي 1998 فيما يخص إرتيريا و إثيوبيا و ذلك طبقا للكيفيات و دون الإخلال بالمآل القانوني و النهائي الذي يتم تحديده في ختام مسار ضبط الحدود و رسم معالمهما .

و تطبيقا لهذا الإلتزام حث الرئيس بوتفليقة الطرفين على مواصلة المفاوضات الجوارية تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية و أمام الإستعداد الذي أبداه الطرفان دعا السيد الرئيس البلدين إلى استئناف المفاوضات في الجزائر يوم 29 ماي 2000 [4] ، كما أعرب عن ارتياحه لإعلان إرتيريا قرارها بالإنسحاب من منطقة زالامبيا و تعهد الرئيس أفورقي بالإستجابة إلى ندائه

---

[1] - Voir le communiqué de l'OUA du 24 mai 2000 en annexe VI , même document AHG/ 220 (XXXVI) , p 1 .

[2] - أنظر حول المفاوضات غير المباشرة التي جرت بالجزائر في : جريدة الشعب بتاريخ 12-12-2000 .

[3] - Rapport du secrétaire générale sur les efforts déployés par l'OUA , sur la houlette de son président en exercice concernant le conflit entre l’Ethiopie et l'Erythrée , même document , p 7 – 9 .

[4] - و.أ.ج ، عرض مشروع الإتفاق لوقف القتال على الوفدين ، جريدة الشعب ، العدد : 12253 ، 2000/06/11 ، ص 04 .

القاضي بانسحاب القوات الإرتيرية منها ، و اتخذ هذا الإلتزام شكلا رسميا في رسالة مكتوبة و موقعة من طرف الرئيس أفورقي .

المطلب الثالث : جهود الوساطة الجزائرية في تقريب وجهات النظر بين البلدين .

استأنفت المفاوضات غير المباشرة بالجزائر من يوم 29 ماي إلى 10 جوان 2000 بمشاركة المبعوث الشخصي أحمد أويحي و وزيري خارجية البلدين و ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي [1].

و تكاملا مع ذلك قام المبعوث الشخصي بإعداد مدونة عمل للطرفين ، الهدف منها تسوية مختلف الجوانب العملية لتطبيق مخطط السلام و كيفياته و بطلب من إثيوبيا و بموافقة إرتيريا تمحورت هذه المحادثات في البداية حول المسائل المتعلقة بوقف المعارك قبل التطرق إلى المسائل الأخرى .

بعد محادثات مطولة قام المبعوث الشخصي بمحاولات تقريب وجهات النظر ، حيث عرض على الطرفين مشروع اتفاق وقف المعارك الذي نوقش بصفة نهائية من طرف المنظمة الإفريقية و اقترح على الطرفين بتاريخ 09 جوان 2000 .

كما طلب من الطرفين قبول هذا العرض في اليوم الموالي 10 جوان 2000 ، حيث تمت الموافقة عليه من طرف إرتيريا التي أبدت قبولها للتوقيع عليه ، أما فيما يخص إثيوبيا فمن جهتها شجعت هذا العرض لكنها لم تبد ردها للإتحاد الإفريقي حول مشروع الإتفاق إلا بعد الإجراءات الضرورية .

و بعد 12 يوما من المحادثات غير المباشرة التي جرت بالجزائر ، أي بتاريخ 13 جوان 2000 تم وضع مخطط لوقف المعارك الذي قبلته إرتيريا يوم الجمعة و إثيوبيا يوم الأحد.

---

[1] - Voir la communique de la présidence en exercice de l'OUA ou sujet des discussions indirectes entre l'Ethiopie et Erythrée tenu a Alger , même document annexe VP 1 /6 .

بتاريخ 14 جوان 2000 عبرت إثيوبيا بصفة رسمية للإتحاد الإفريقي عن موافقتها حول العرض المقترح من طرف الاتحاد الإفريقي و استعدادها للتوقيع على مشروع اتفاق لوقف المعارك الذي يتمحور حول العناصر التالية :

ـ الوقف الفوري للمعارك .

ـ نشر قوة لحفظ السلم من طرف منظمة الأمم المتحدة تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية .

ـ إعادة انتشار القوات الإثيوبية من المواقع المحتلة بعد 06 فيفري 1999 و التي لم تكن تحت الإدارة الإثيوبية قبل 06 ماي 1998 .

ـ تحديد منطقة أمن مؤقتة من أجل المساهمة في التقليل من حدة التوتر و إقامة جو من الهدوء و الثقة و كذا الظروف الملائمة لتسوية شاملة و نهائية للنزاع و ذلك بفضل وضع معالم الحدود.

و بهذا الصدد تقف القوات الإرتيرية على بعد 25 كلم (مدى قذيفة المدفعية) من المواقع التي سوف تجتاز فيها القوات الإثيوبية .

ـ التزام كل من إثيوبيا و إرتيريا بعدم نقل جنودهما إلى ما بعد بعض المواقع المحددة ضمن الاتفاق [1].

لقد كان على كل من منظمة الأمم المتحدة و الوحدة الإفريقية السهر على احترام الدولتين للالتزام إلى غاية وضع حدود مشتركة لتطبيق بعض التدابير الخصوصية.

و عملوا على ذلك ، و بعد الحصول على الموافقة الرسمية من الجانبين الإثيوبي و الإرتيري دعا الرئيس بوتفليقة الطرفين إلى الجزائر يوم 18 جوان 2000 للتوقيع على اتفاق وقف المعارك بين حكومة الجمهورية الفدرالية الديمقراطية لإثيوبيا و حكومة دولة إرتيريا في حفل رسمي حضره السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و السكرتير العام للاتحاد الإفريقي ، وزيرة الخارجية الأمريكية ، ممثلي الأمم المتحدة و الاتحاد الأوربي و السلك الدبلوماسي و رؤساء البعثات الإفريقية الذين لم يكونوا في منأى عن حفل التوقيع [2].

---

[1] -Voir le nouveau plan de paix de l'OUA réalités et invocations sur le conflit Éthiopie-Érythrée sur le site www.lesnouvelles.org .

[2] - Rapport du secrétaire générale sur les efforts déployés par l'OUA , sur la houlette de son présidente en exercice concernant le conflit entre l'Ethiopie et l'Erythrée , même document , p 10 – 11 .

الفصل الرابع : وساطة الأطراف الخارجية بين طرفي النـزاع .

لم تقتصر محاولة تسوية النزاع الإثيوبي الإرتيري على الجزائر بصفتها رئيسة لمنظمة الوحدة الإفريقية آنذاك ، و إنما تعدتها إلى أطراف أخرى استقطبها هذا النزاع و هي كل من هيئة الأمم المتحدة و الإتحاد الأوروبي كمنظمتين دوليتين و الولايات المتحدة الأمريكية كدولة و قد ساهمت هذه الوساطة المختلطة – بالنظر إلى مدى قدرة كل طرف وفقا لطبيعته وسائله و أهدافه – بشكل واضح في تحويل طرفي النزاع لمواقفهما في سبيل إيجاد تسوية مناسبة للنزاع .

استقطب النزاع الإثيوبي الإريتري كل هذه الأطراف و ذلك بفعل خصوصية المنطقة وحساسية العلاقلات الجيوسياسية فيها ، و هي استقطابات تراوحت ما بين التأثر و الإهتمام بما آل إليه الصراع ، و يمكن رصدها على النحو التالي :

المبحث الأول : دور منظمة الوحدة الإفريقية .

إن الوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي الإريتري كانت تحت مظلة منظمة الوحدة الإفريقية التي فوضت الرئيس الجزائري للاضطلاع بهذه المهمة باعتباره رئيسا للقمة الخامسة و الثلاثين لرؤساء الدول و الحكومات المنضوية تحت لواء هذه المنظمة ، إلا أن ذلك لم يمنع المنظمة من العمل بالموازاة مع الوساطة الجزائرية و الدولية على تقديم الدعم اللازم و تسخير مختلف أجهزتها من أجل الوصول إلى تسوية مناسبة للنزاع .

المطلب الأول : موقف منظمة الوحدة الإفريقية من النزاع

إن الأوضاع الحساسة و الحادة التي شهدتها القارة الإفريقية بشأن الحدود و التي بدت العنصر المغذي لعدد من النزاعات سواء ذات الطابع الداخلي أو الخارجي ، و أمام تفاقم الأزمات السياسية و الأمنية في إفريقيا سعت منظمة الوحدة الإفريقية إلى اتخاذ مجموعة من التدابيـــــر

الوقائية في شكل آليات من أجل حل النزاعات ، كما سعت إلى جانب دورها المنوط بها إلى إنشاء لجنة الوساطة ، المصالحة و التحكيم وفقا للمادة 07 من الميثاق استجابة للمتطلبات الراهنة لفض النزاعات الحدودية التي ظلت و لأكثر من عشريتين تسيطر على الوضع في إفريقيا و ذلك باتباع إحدى الطرق الدبلوماسية أو القانونية مثلما جاء في بروتوكول القاهرة 1964 .

و في النظام الدولي الجديد الذي أفرزته نهاية الحرب الباردة سعت منظمة الوحدة الإفريقية في قمة القاهرة سنة 1993 إلى حث الدول على إنشاء آلية الوقاية هدفها تسيير و تسوية النزاعات على مستوى القارة بغرض التخفيض من حدة الأزمات و الصراعات التي يرتكز مجال عملها في تعزيز السلم و الأمن الدوليين .

و في سنة 1996 نصبت منظمة الوحدة الإفريقية في مقرها بأديس أبابا مركزا لتسيير النزاعات يضم فصيلة للإنذار المبكر تهدف إلى تحليل الأسباب المؤدية إلى نشوب أو انفجار النزاعات بين شعوب القارة .

بعد أن تركت منظمة الوحدة الإفريقية مكانها للإتحاد الإفريقي الذي دخل حيز التطبيق بناء على ميثاقه المتفق عليه في 26 ماي 2001 و طبقا لتوصيات مجلس الوزراء اتبع رؤساء الدول خلال قمة لوزاكا (زامبيا) المنعقدة من 09 إلى 11 جويلية 2001 لائحة تشجع إدراج هيكل جديد يدعى مجلس السلم و الأمن الإفريقي ضمن الإتحاد الإفريقي .

إن هدف المجلس يكمن في تسوية النزاعات و إقرار السلم و هو يعمل بالتعاون مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة باعتبارها المسؤولة عن مهام حفظ السلم و الأمن الدوليين من أجل خلق جو من الإنسجام و توحيد الجهود الدولية بين الآليات الوقائية و إدارة النزاعات على المستوى القاري و الإقليمي في سياق دولي موحد يكون أكثر فعالية [1].

في تاريخها ، مارست منظمة الوحدة الإفريقية عدة وساطات لتسوية النزاعات الحدودية في القارة .

الممارسة الفعلية بدأت منذ النزاع بين الجزائر و المغرب نهاية عام 1963 الذي سمح للمنظمة بوضع آليات من أجل حل النزاعات و إظهار خصالها كوسيط .

---

[1] - ج.اسماعيل ، ج. رشيدة ، "**التحديات الأمنية و الدفاعية في إفريقيا** "، مجلة الجيش ، العدد 487 ، فيفري 2004 ، ص 22 .

أما الوساطة التي قامت بها المنظمة في النزاع بين إثيوبيا و إريتريا فقد شرعت منذ يونيو 1998 إلى غاية شهر ديسمبر 2000 و التي تدخل في إطار الفصل الثالث من الميثاق الخاص بـ "التسوية السلمية للنزاعات عن طريق التفاوض التوفيق أو الوساطة أو التحكيم" وبالتالي فإن رغبة الدول الأعضاء في تسوية منازعاتها بالوسائل السلمية كان موجودا بالفعل منذ إنشاء المنظمة من خلال مايلي :

1 ـــ إنشاء "لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم" (المادة التاسعة عشرة من الميثاق) التي للأسف لم يتم تفعيلها .

2 ـــ إنشاء مختلف اللجان المخصصة لتسوية النزاعات ، "هذه اللجان التي يقابلها انعدام آلية متابعة دائمة ، يعتبر دليلا على عدم فعاليتها "• ، و لكن هذا فقط في بداية التسعينات و مع انتشار الصراعات الداخلية المدمرة في كافة أنحاء القارة في سياق ما بعد الحرب الباردة قررت الدول الإفريقية تجسيد هذه الاستراتيجية عن طريق استبدال اللجان المختصة إلى إطار مهيكل عملي و دائم .

و امتدادا لهذه الاستراتيجية فإن آلية الوقاية و إدارة و تسوية النزاعات تم تأسيسها من أجل :

أولا ، الوقاية أو منع خطر اندلاع صراعات كامنة أو محتملة ، وثانيا ، لتهيئة الظروف المواتية لإدارة النزاعات و تسويتها .

هذه الاستراتيجية وفقا لمصمميها ، تعتبر كعنصر مكمل لهدف التنمية في القارة التي كانت تعرقل باستمرار بسبب انتشار النزاعات البينية و داخل الدول.

هذه الآلية الجديدة ، و التي كانت الأولى على الساحة الإفريقية لا تسمح فقط بإعطاء البلدان الإفريقية محتوى ملموس لـ "ثقافة السلام" الذي هو رغبة قوية لجميع شعوبها ، ولكن خصوصا إعطاء إفريقيا الفرصة للاستفادة من الخبرة الكبيرة في السعي الجماعي لايجاد حلول دائمة للنزاعات .

• - كأمثلة عن اللجان المختصة ، من الجدير بالذكر اللجنة المختصة في النزاع الجزائري المغربي التي استحدثت من 1963-1967 و اللجنة المختصة بالمنازعات بين الدول الإفريقية التي أنشئت في يوليو 1977 التي حسمت في الصراع بين أوغندا و تنزانيا و لجنة المساعي الحميدة الثمانية بشأن النزاع بين إثيوبيا والصومال التي أقرتها الدورة العادية العاشرة لمؤتمر مايو 1973 ، اللجنة المختصة التي ترأسها الرئيس كينياتا في 1964 ارسلت الى الكونغو (ليوبولدفيل) ، والكونغو (برازافيل) وبوروندي و اللجنة الدائمة الخاصة بالنزاع الداخلي في تشاد في الثمانينات . للمزيد أنظر :

Edmond Jouve: L'Organisation de l'Uni té Africaine, Paris: Presses Universitaires de France (1984) pp. 109-184.

الدورات العادية لمؤتمر رؤساء الدول و الحكومات و إدارة و آلية التنسيق كانت مضمونة من طرف الجهاز المركزي ، و في سياق هذا الأخير ظهر ضعف في آلية عمله حيث أن المنظمة كان عليها أن تتعامل مع النزاع غير المتوقع الذي اندلع بين إثيوبيا و إريتريا في بداية شهر مايو 1998 الذي انتقل من مجرد حادثة حدودية إلى نزاع على قطعة صغيرة من الأرض بين اثنين من أفقر بلدان أفريقيا ، و " للمرة الأولى في مقر المنظمة الهادئ منذ مجيئهما إلى السلطة في مايو 1991 ، ملس زيناوي في أديس أبابا و أسياس أفورقي في أسمرة "[1].

و مع ذلك ، كان هذا النزاع يمثل قضية و تحدي هام للمنظمة : أولا ، لأنه لا يمكن للمنظمة أن تتجاهل هذه المسألة طالما أن البلد المستضيف لمقرها كان طرفا في النزاع ، و ثانيا لأن خطر زعزعة الاستقرار في القرن الإفريقي أصبح حقيقيا بالنظر إلى البعد الإقليمي للنزاع وثالثا غياب آلية لتسوية النزاعات على الصعيد الإقليمي في إطار الإيغاد IGAD (Intergovernmental Authority on Development) أعطت بحكم الواقع للمنظمة مسؤولية أكبر ومكانة مميزة في هذه الوساطة ، رابعا ، كان الوضع مثيرا للقلق بشكل كاف و خطير لتبرير الاهتمام المستمر من قبل المنظمة و خامسا اختبار مبدأ إدارة النزاعات في القارة من قبل الأفارقة أنفسهم.

وقد أخذت المنظمة على عاتقها مسؤولية هذه الوساطة بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على إمكانية منح مجلس الأمن لتفويض إلى الهيئات الإقليمية من أجل إدارة السلم والأمن الدوليين.

في الواقع ، لقد ثمن مجلس الأمن بوضوح الجهود التي دأبت عليها هذه المنظمة ، ولا سيما عن طريق تشجيع منهجيتها في الاتفاق الإطار و ترك اتجاه المفاوضات نحو الوساطة ، بالرغم من أنه لم يترك المنظمة عموما مستقلة تماما في تسوية النزاع .

في المفاوضات مع طرفي النزاع ، استفادت المنظمة من الضغوط التي فرضتها الولايات المتحدة على الأطراف ، و كذا التدابير المرافقة للأمم المتحدة مثل تبني عشرة قرارات لمجلس الأمن ، بما في ذلك القرار 1298 من الفصل السابع في 17 ماي 2000 الذي قرر فرض

---

[1] - Tadesse Medhane : The Eritrean- Ethiopian War : Retrospect and Prospects, Addis Ababa : Mega Printing Entreprise (1999), 200 p., Paul Henze: Eritrea's War. Confrontation, International Response, Outcome, Prospects, Addis Ababa: Shama Books, (2001), p 290.

عقوبات اقتصادية ، إرسال بعثة استطلاع إلى كلا الطرفين ، وتعيين الأمين العام – كوفي عنان – مبعوثه الخاص إلى إفريقيا الجزائري محمد سحنون كممثلا للأمم المتحدة في العملية الدبلوماسية و إنشاء بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بموجب القرار 1312 الصادر في 31 جويلية 2000 .

بعد المبادرة المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية ورواندا ، استمرت أمريكا في التعاون و التنسيق و المساهمة في الوساطة التي تقوم بها المنظمة الإفريقية في الضغط على كلا الجانبين و التحدث إلى المنظمة في مضمون الاتفاقات المتعاقبة و مساعدتهم على صياغتها[1].

الوساطة الإفريقية سهلت توقيع كل من إثيوبيا و إرتيريا خمسة اتفاقيات متتالية ، وهي :

– الاتفاق الإطار و شروط تنفيذه – الترتيبات التقنية لتنفيذ الاتفاق الإطار و شروطه – الوثيقة غير الرسمية – الاتفاق على وقف القتال و الأعمال العدائية – و اتفاق السلام الشامل.

التسوية النهائية للنزاع ، نظريا وقعت بموجب اتفاق وقف الأعمال العدائية في الجزائر العاصمة يوم 12 ديسمبر 2000 ، و الذي تم التوصل إليه بعد سنتين من الجهود الدبلوماسية حيث يعتبر إنجازا سريعا مقارنة بالوسائل المتاحة .

وكانت هذه الوساطة التي قامت بها المنظمة أيضا فرصة لقياس وزن اثنين من الرئاسات المتعاقبة للمنظمة : بوركينافاسو و الجزائر .

المطلب الثاني : هيكل وساطة المنظمة

إضافة إلى الصفات الذاتية للوسيط ، فإن مكانته مقارنة بمنزلة الأطراف التي يحادثها تبقى حاسمة في السلوك و نتائج العملية، " فكلما كان للوسيط رتبة و مكانة عالية، كلما كان له تأثير على المناقشات" [2] ، ولا سيما في إفريقيا حيث رئيس الدولة يشغل مكانة متميزة كما أن قبول الوسيط من قبل أطراف النزاع يتوقف على عدة عوامل ، بما في ذلك : النظر إلى مقدرته على تسهيل التوصل إلى تسوية والتي يأملون في نهاية المطاف عدم مواجهتها لمخاطر غير منتظرة قد تلحق بهم – و لاسيما من حيث الصورة والسمعة – من خلال تقديمهم لتنازلات للطرف

[1]- Younis A.A. Saleh: «The Eritrean-Ethiopian Conflict Or How Ethiopiphilia Blinded Susan Rice», in Eritrean Studies Review (1999), Special Issue: «Eritrea & Ethiopia: From Conflict to Cooperation to Conflict», Vol. 3, n° 2, pp. 167-190.
[2] - Saadia Touval & William Zartman , Op – Cit , pp. 8-17.

المعارض و محاولة إيجاد تسوية مرضية ، و الحد من مخاطر خرق الالتزامات من جانب العدو من خلال وجود طرف ثالث.

في الواقع ، أعدت المنظمة قواعد غير مقننة تتعلق بحل النزاعات [1] تتمثل أولا في خيار سرية المفاوضات و حظر نشر تسجيلات المناقشات باستثناء نشر التقارير والبيانات الرسمية ، و في هذه الحالة "النقاش المغلق" – بدون حضور– له الأولوية و الأسبقية على المناقشات المفتوحة على عدد أكبر من المشتركين .

– ثانيا : اختيار الوسطاء من أعلى مستوى من التسلسل الهرمي للقارة – رؤساء دول وحكومات – إلى حد يحتمل أن يكون لديهم قدر أكبر من الهيبة و المصداقية و بالتالي المرونة في صنع القرار .

يجب أن تجرى المفاوضات تحت رعاية وسيط يوجد من الناحية النظرية على قدم المساواة مع الطرفين ، من الأفضل أن يكون رئيس دولة لأن تدخله قد يكون ملائما عندما تكون هناك علاقات مميزة بينه شخصيا أو بين بلده مع أطراف النزاع ، و ينبغي أن يعمل نظريا بلامركزية المفاوضات ، أي بالمشاركة و التنسيق مع الوسطاء الآخرين .

وأخيرا ، المهم هو أن يتم حل النزاع في إطار المنظمة ، و ليس بالضرورة وحصرا من قبل المنظمة .

على أي حال ، فإن الوسيط في هذه الحالة ، يخضع لسلطة فوق قومية التي تمثل المنظمة فهو بالتالي معين ممثلا لها و عمل المنظمة كوسيط يحكمه منطق أولئك الذين يتولونه في حالة مؤتمر رؤساء دول و حكومات المنظمة .

– ثالثا ، بغض النظر عن موقع و مستوى المفاوضات ، فمنذ حصول المنظمة على اتفاق وهي مسؤولة عن موافقة و تأييد جميع الدول الأعضاء .

– رابعا ، المنظمة محكومة بتوافق الآراء و ليس بالتصويت ، لبناء الدعم لصالح التوقيع على الاتفاق ، و بالتالي تجنب وضعه أمام المشاركين المنفردين لتقديم موقف قاري مشترك .

---

[1] - William J Foltz. (1991) : " The Organization of African Unity and the Resolution of Africa's Conflicts" in Deng Francis M. & William Zartman (éd.), Conflict Resolution In Africa,Washington DC : The Brookings institution, pp. 356-360.

– خامسا ، المبادئ الإفريقية لحل النزاعات القارية تؤكد على أنه في حالة ما إذا تمت المفاوضات في سياقات أخرى ، فإن المنظمة ستكون الوسيلة المنظمة للآراء المتباينة في القارة و هذا ما يفسر أهمية المجموعة الإفريقية في مسرح الأمم المتحدة .

وقد استخدمت هذه العناصر في إطار عام للغاية من طرف المنظمة في الوساطة في النزاع بين إثيوبيا و إريتريا ، حيث دعا الجهاز المركزي عشرات المرات لمناقشة النزاع و رحب بتقرير الوفد رفيع المستوى التابع للمنظمة للجهود التي بذلتها لتشجيع التوصل إلى حل سلمي وشامل للنزاع ، و أيد الجهاز المركزي المقترحات المتعلقة بالاتفاق الإطار المقدمة لكلا الطرفين من قبل الوفد الرفيع المستوى و التي تشكل إطارا مناسبا لحل النزاع بين اثيوبيا وإريتريا ، و أثنى على كلا الطرفين نظرا للثقة التي وضعت في الجهود التي تبذلها المنظمة و نظرا للتعاون الذي قدماه لوفد المنظمة و حث كلا الطرفين على " مواصلة التعاون مع الوفد لخلق الظروف اللازمة للتنفيذ السريع للاتفاق الإطار" [1] .

في السنة التالية للمحادثات غير المباشرة بين إثيوبيا وإريتريا في الجزائر في الفترة من 29 أفريل إلى 5 ماي 2000 أشار البيان الصادر 12 ماي 2000 من قبل رئاسة المنظمة ، بعد استئناف الأعمال العدائية بين إثيوبيا وإريتريا ، فضلا عن بيان صدر 13 ماي 2000 من جانب الأمين العام للمنظمة تضمن النقاط التالية [2] :

1 . يعرب الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية عن بالغ قلقه إزاء تجدد القتال بين إثيوبيا وإريتريا و آثارها على كلا البلدين ، و بالنسبة للأمن والاستقرار في المنطقة .

2 . يدعو كل الأطراف إلى الكف فورا عن الأعمال العدائية و الالتزام بالتوصل إلى حل سلمي يقوم على الاتفاق الإطار و شروط تنفيذه و استئناف المحادثات غير المباشرة تحت رعاية الرئيس ، للسماح للجانبين للتوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات تقنية موحدة .

---

[1] - OUA (1998), Central Organe/MEC/AHG/COMM.(IV), Communiqué publié à l'issue de la quatrième session ordinaire de l'Organe central du mécanisme pour la prévention, la gestion et le règlement des conflits au niveau des chefs d'État et de Gouvernement, Ouagadougou, 17 décembre 1998, p1.

[2]- OUA (2000), PR No. 43/2000, Communiqué de la 64e session de l'Organe central du Mécanisme pour la prévention, la gestion et le règlement des conflits, au niveau des ambassadeurs ,su r le conflit opposant l'Ethiopie à l'Erythrée, Addis-Abeba, 14 mai 2000,p 2.

3 . يتابع باهتمام البيان الذي أدلى به رئيس الوزراء الإثيوبي في 13 مايو 2000 ، و الذي ذكر فيه أن " إثيوبيا مستعدة دائما ، إن طلبت منها المنظمة ، العمل من أجل السلام و استئناف المحادثات غير المباشرة منذ النقطة التي توقفت عندها في الجزائر العاصمة " .

4 . يتابع باهتمام البيان الذي أدلى به أيضا ممثل إريتريا و أنه يجب على الطرفين الرد على الدعوة التي وجهها رئيس المنظمة على أعلى مستوى .

5 . و أيد البيان الصادر في 5 ماي 2000 عن رئاسة المنظمة نتيجة المحادثات غير المباشرة بين إثيوبيا و إريتريا في الجزائر في الفترة من 29 أفريل إلى 5 ماي 2000 .

6 . يشيد الرئيس ، الأمين العام للمنظمة و جميع الذين يدعمون الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل إيجاد حل سلمي للنزاع بين إثيوبيا وإريتريا على أساس المبادئ المكرسة في ميثاق المنظمة ، بما في ذلك احترام للسيادة وسلامة أراضي كل دولة ، والقرار 16 (ج) الذي اعتمدته الدورة العادية لمؤتمر لرؤساء الدول والحكومات (1964) بشأن إحترام الحدود القائمة منذ حصول الدول الأعضاء على استقلالها .

8 . تشجيع الرئيس على مواصلة جهود السلام على أساس الاتفاق الإطار و شروط تنفيذه التي وافق عليها الطرفان والتي أقرتها الدورة 35 العادية لمؤتمر رؤساء الدول و الحكومات .

9 . يقرر أن تبقى المسألة قيد المتابعة .

<u>المبحث الثاني</u> : طبيعة دور هيئة الأمم المتحدة .

<u>المطلب الأول</u> : الموقف الأممي من النزاع

إن معالجة الخلافات بالأساليب الدبلوماسية كان و لا يزال "المهمة الأساسية للأمم المتحدة"[1] حيث "عهد ميثاقها إلى مجلس الأمن مهمة التسوية السلمية للنزاعات"[2] ، و تؤكد الأمم المتحدة أن المرونة و الشراكة و المعرفة عوامل أساسية للحد من النزاعات الدولية بشكل عام ، ذلك لأنه من أجل تعزيز القدرة لمنع والحد من النزاعات، يجب أن تتوفر لدى الأمم المتحدة الشراكة الإقليمية و الموارد و المعلومات الكافية للوساطة و التدخل ، خاصة و أن الوساطة منصوص

[1] ـ السعيد ، قاسمي ، دور مجلس الأمن الدولي في حل النزاعات الدولية (دراسة حالة أزمة الخليج) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع علاقات دولية ، جامعة الجزائر ، 1996 ، ص 22 .

[2] ـ حسن ، الجلبي ، مبادئ الأمم المتحدة و خصائصها التنظيمية ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، بغداد ، 1970 ، ص 134 .

عليها في ميثاق الأمم المتحدة و يجب أن تنفذ بأقصى معايير المهنية و الشفافية و الاستعداد لنشر الأمن والسلم .

و كان الأمين العام للأمم المتحدة أشار في إحدى تقاريره إلى أن عددا من العوائق تحد من الوساطة منها عدم توفر الوسطاء من ذوي الخبرة والموارد المالية الكافية ، و في هذا السياق تسعى الهيئة الأممية إلى إيجاد الخبرات و الموارد المالية و المعلومات للحد من هذا الوضع خاصة و أن هذه الجهود تأتي في سياق إعادة تشكيل الإدارة و تحويلها إلى عملية أكثر فعالية و مرتبطة أكثر بالشؤون الميدانية للتحرك سريعا لمنع النزاعات من الانتشار وتقديم الدعم السريع لعمليات السلام من خلال تعزيز الأقسام الإقليمية و تشكيل وحدة دعم الوساطة تتمتع بفريق خبراء احتياطي على استعداد للذهاب إلى أي مكان في العالم للتفاوض .

و نتيجة لذلك قدمت إدارة الشؤون السياسية دعما لأكثر من عشرين عملية سلام بما في ذلك محادثات وقف إطلاق النار و ترسيم الحدود بين إثيوبيا و إريتريا في إطار شراكتها مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي و تتطلع لمزيد من العمل و تبادل المعلومات و الخبرات مع هذه المنظمات "في إطار ما نص عليه الفصل الثامن من ميثاقها "[1]

إلا أنه و على غرار تعاملها مع أغلب النزاعات الدولية ، فقد بدا واضحا أن هيئة الأمم المتحدة قد تعطلت و عطبت آليتها كمنظمة معنية بالسلام و الإستقرار في العالم ، و لم يتجاوز موقف المنظمة إصدار مجلس الأمن الدولي لقرار مبكر بوقف إمداد الطرفين بالسلاح ، كما أصدر مجلس الأمن قرارا بشأن النزاع في 26 يونيو 1998 يؤكد على ضرورة التسوية السلمية له .

المطلب الثاني : نشاط هيأة الأمم المتحدة

بتاريخ 20 جوان 2000 طلب قسم عملية الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة من الجزائر أن تعين من 6 إلى 8 ضباط اتصال يتولون مهمة حفظ السلام في إثيوبيا و اريتريا.

[1] ـ محمد وليد عبد الرحيم ، الأمم المتحدة و حفظ السلم و الأمن الدوليين ، بيروت ، المكتبة العصرية للطباعة و النشر ، 1994 ، ص 98 .

المصادقة من طرف مجلس الأمن على اللائحة 1312 (31−07−2000) التي تسمح بإنشاء بعثة تابعة للأمم المتحدة إلى كل من إثيوبيا و إرتيريا تتولى مهمة تنفيذ وقف الاعتداءات وذلك بتاريخ 18 جوان 2000 ، و لقد تم الاتفاق على تطبيق هذه اللائحة ضمن ثلاث مراحل :

أولا : انتشار ضباط الاتصال بعاصمتي البلدين ضمن إطار هذه المرحلة الأولى التي كانت قد بدأت ، حيث جندت الجزائر ضابطين ساميين اللذين كان عليهما الالتحاق بضباط الاتصال الذين كانوا قد التحقوا بكل من أسمرة و أديس أبابا .

ثانيا: انتشار ما لا يفوق عن 100 ملاحظ عسكري و كذا مستخدمي الدعم اللازم، حيث تم تعيين 08 ضباط ساميين جزائريين كملاحظين عسكريين كان البعض منهم قد التحق بمناصب كما كان قد انتشر فوج أول من الملاحظين بالجبهة الشرقية وجبهة الوسط و الجبهة الغربية بين إثيوبيا و إرتيريا و ذلك قصد تهيئة الأرضية لانتشار قوة حفظ الأمن المشكلة من 4200 رجل .

في شهر جويلية 2000 و ضمن إطار تنفيذ اتفاق وقف الاعتداءات فكرت منظمة الأمم المتحدة في إرسال ثلاثة ضباط اتصال الى أديس أبابا و ثلاثة آخرين إلى أسمرة حيث وضعت الجزائر في متناول المنظمة ثمانية ضباط و الرائد يوسف الهادي ليعمل بأديس أبابا خلال فترة 6 أشهر ابتداء من شهر جويلية 2000 [1].

ثالثا : الانتشار الكلي لبعثة الأمم المتحدة بعد الحصول على موافقة مجلس الأمن و تجدر الإشارة هنا أن قيادة هذه البعثة قد خولت من طرف منظمة الأمم المتحدة ، و لكن انتشارها سوف يكون تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية ، هناك اتفاق حول هذه النقطة بين الطرفين منظمة الوحدة الإفريقية و منظمة الأمم المتحدة ، كما تمت مصادقة مجلس الأمن على اللائحة رقم 1312 المتضمنة أو الخاصة بانتشار قوة حفظ السلام بين إثيوبيا و إرتيريا .

ـ <u>بعثة مجلس الأمن إلى المنطقة</u> :

كجزء من جولتها في إفريقيا، زارت بعثة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الخاصة و المشكلة من سبعة من أعضائه أديس أبابا بإثيوبيا، وأسمرة بإريتريا، في 8 و 9 ماي 2000 على التوالي، و تضمنت البعثة التي كانت برئاسة الممثل الدائم للولايات المتحدة "ريتشارد هولبروك"

---

[1] ـ أنظر حول تكوين ضباط دوليون بالتفصيل عبر الموقع الإلكتروني التالي : www.senat.fr ، أطلع عليه بتاريخ 2011/09/20

و "جون ديفيد ليفيت" من فرنسا ، "مختار وعاني" من مالي ، "مارتن أنجابا" من ناميبيا "بيتر فان وولسن" من هولندا ، "سعيد بن مصطفى" من تونس و "جيرمي غرينستوك" من المملكة المتحدة ، و أجرت البعثة محادثات مع رئيس الوزراء ميليس زناوي في إثيوبيا في 8 ماي و في اليوم التالي مع الرئيس أسياس أفورقي ، رئيس إريتريا، و ركزت المناقشات على سبل إيجاد حل سلمي للصراع و تجنب تجدد القتال [1].

بالرغم من كل الجهود اندلع القتال مرة أخرى بين إريتريا و إثيوبيا في 12 ماي 2000 و بقراره 1297 و الذي اعتمد في نفس اليوم ، أعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء تجدد القتال و سجل أن اندلاع العنف الجديد له آثار إنسانية خطيرة على السكان المدنيين في البلدين.

و أصدر الأمين العام بيانا استنكر فيه بعمق استئناف القتال على نطاق واسع ، و ناشد بشكل عاجل البلدين أن يتوقفا عن عمليات القتال فورا والعودة إلى عملية المفاوضات.

. فرض العقوبات على الدولتين :

في 17 ماي 2000 ، اعتمد مجلس الأمن القرار 1298 و الذي فرض بمقتضاه تدابير تستهدف منع إمداد الأسلحة أو المساعدة المتعلقة بالسلاح إلى البلدين و طلب المجلس بإعادة عقد في أقرب فرصة ممكنة ، ودون شروط ، لمحادثات السلام تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية وعلى أساس اتفاق الإطار و منهجياته و العمل الذي قامت به منظمة الوحدة الإفريقية حتى الآن والذي سيؤدي إلى التوصل إلى تسوية مؤكدة سلمية للصراع .

و وفق هذا القرار الأخير، فإن " كل الدول ستمنع بيع أو إمداد الأسلحة لإريتريا و إثيوبيا و كذلك الذخائر و المركبات العسكرية و العتاد و قطع الغيار، بالإضافة إلى أي توفير للمعونة الفنية للبلدين أو التدريب المرتبطة بإنتاج أو استخدام الأسلحة " [2].

---

[1] - www.un.org/ar/peacekeeping/.../background.html , consulte le 19/09/2011.

[2] ـ في قرار لمجلس الأمن اتخذ في 2000/05/17 ، أنظر: Monde d' aujourd'hui , 20/05/2000

المبحث الثالث : طبيعة الدور الأمريكـي .

لم تكن الدبلوماسية الأمريكية جادة في التدخل في القضايا الإفريقية بشكل مباشر في فترة سابقة، إلا أن المتغيرات الدولية وقيادة النظام الأحادي القطبية أدى إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية في إفريقيا وإعادة ترتيب أولوياته .

المطلب الأول : أهمية المنطقة من المنظور الأمريكي .

إن فهم وساطة الولايات المتحدة الأمريكية في النزاع بين إثيوبيا و إرتيريا يوجب علينا أولا معرفة الأهمية الإستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي بشكل عام من المنظور الأمريكي حيث إن المتغيرات الدولية التي سارت تجاه العولمة الأمريكية و "تحقيق رؤيتها الجديدة حول إفريقيا"[1] أدت إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية تجاه شرق إفريقيا و خاصة بعد تفجير سفارتيها في كينيا وتنزانينا عام 1998م و يمكن أن يعزى الاهتمام الأمريكي بشرق إفريقيا إلى الأسباب الآتية :

1- تعتبر المنطقة حلقة مهمة في الإستراتيجية الأمريكية بحكم موقعها الجغرافي الذي يشرف على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر و على المحيط الهندي الذي تمر من خلاله أساطيلها التجارية و البترولية و العسكرية [2].

2- أهمية دول معينة في شرق إفريقيا ضمن الإستراتجية الأمريكية الخاصة بالاحتواء والمحاصرة للنظم غير الموالية ولاسيما في السودان و ليبيا ، و من هنا تركز الإدارة الأمريكية على دول مثل إثيوبيا ، إريتريا ، كينيا ، وتنزانيا ، وجيبوتي .

3- الوجود الإسلامي القوي في المنطقة ، حيث توجد دول إسلامية مثل الصومال و جيبوتي فضلاً عن تكتلات إسلامية قوية في دول مثل كينيا و تنزانيا ، و نظراً لهشاشة بناء الدولة في هذه المجتمعات فإن القوى الإسلامية عادة مات تتجاوز البناء الرسمي للسلطة .

---

[1] - حمدي عبد الرحمان ، " **السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا ، من العزلة إلى الشراكة** " ، السياسة الدولية ، العدد 144 ، أفريل 2001 ص192 .

[2] - بدر حسن شافعي ، القرن الإفريقي وجبة أمريكية على الطاولة العراقية ، من الموقع الإلكتروني : http://www.islamonline.net/servlet/satellite?c:articleAc;cid:zone-arabic-news ، أطلع عليه يوم 2010/11/30 .

4- من الناحية الأمنية تمثل المنطقة تهديداً محتملاً للمصالح الأمريكية و مصالح الدول الحليفة لها ، و لاسيما (إسرائيل) ، فثمة علاقات وفقاً للاعتقاد الأمريكي بين التنظيمات الإسلامية في بعض دول المنطقة و بين تنظيم القاعدة .

و لتحقيق الأهداف و المصالح الأمريكية سعت الولايات المتحدة إلى انتهاج الوسائل الآتية :

1 . محاولة إنشاء بنية أساسية تربط ما بين شرق إفريقيا و منطقة البحيرات العظمى في وسط إفريقيا و هو ما يسمى في الفكر الإستراتيجي الأمريكي اسم (القرن الإفريقي الكبير)• ، و هو ما يسهل بسط الهيمنة الأمريكية و سيطرتها على مناطق الثروة الطبيعية و يشجع الاستثمارات الأمريكية في هذا المجال .

2 . التركيز على جيل من القادة الجدد الذين يدافعون بشكل مباشر أو غير مباشر عن المصالح الأمريكية في المنطقة .

3 . الوجود العسكري في المنطقة ، وقد بدأت الولايات المتحدة بجيبوتي التي تعد أكبر قاعدة فرنسية في شرق إفريقيا و ربما يكون اختيار جيبوتي لا يخلو من أكثر من مغزى و دلالة واحدة فهي من الناحية الجيوبوليتيكية قريبة من باب المندب ، و تتحكم في بعض الجزر المهمة مثل "سيبا موليله" كما أنها تفيد الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج ، ثم هي أخيراً تتمتع بقدر نسبى من الاستقرار السياسي ، حيث لم تشهد أي تغيرات عنيفة في بنية السلطة الحاكمة منذ الاستقلال عن فرنسا عام 1977 •.

4 . التعاون الإستخباراتي مع دول المنطقة ، و ذلك "بحجة محاربة المنظمات الإرهابية المتواجدة في المنطقة و مهاجمة قادتها و السيطرة على نظم الإتصالات و أساليب الدعم المختلفة"[1] ، و عادة ما يتم الربط بين حركة الاتحاد الإسلامي الصومالية و بين تنظيم القاعدة.

5 . وضع تصور أمريكي لتسوية الصراعات و التوترات التي تشهدها المنطقة و قد توضح ذلك بجلاء في التدخل المكثف في الشأن السوداني من خلال تعيين مبعوث خاص أمريكي

• ـ مبادرة القرن الإفريقي الكبير طرحها الرئيس الأمريكي الأسبق بين كلينتون سنة 1994 تهدف في ظاهرها إلى النهوض الإقتصادي لمنطقة القرن الإفريقي و منع و إدارة النزاعات و زيادة قدرات المنطقة في تحسين أمنها الغذائي .
أنظر: خليل حسين ، مرجع سابق ، ص 327.

• ـ أقامت الو.م.أ قاعدة عسكرية في جيبوتي قوامها 1800 جندي .
للمزيد أنظر : خليل حسين ، نفس المرجع ، ص 327 .

[1] -الإستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية ، من الموقع : www.merln.ndu.adu/whitepapers/usness-arabic.doc أطلع عليه بتاريخ 2010/11/08 .

للسودان و تأييد مبادرة (الإيجاد) على حساب المبادة المصرية الليبية ، و أخيراً دعم الجهود الكينية في رعاية المفاوضات السودانية في (مشاكوس).

المطلب الثاني : الوساطة الأمريكية في النزاع .

أما عن دورها في الوساطة المختلطة في هذا النزاع ، فقد أفصحت كثير من التفاعلات عن وجود "تعاطف أمريكي – غربي صامت مع أديس أبابا" [1] ، و يمكن القول بأنه على الرغم من تعدد مساعي وجود دول و منظمات إقليمية و دولية لإيجاد تسوية للنزاع إلا أن أي منها لا ترقى إلى دور الوسيط الفعال ، حيث يقف عند دور الوسيط المسهل ، ولعل أبرز المساعي و الجهود التي بذلت لاحتواء النزاع تلك التي قام بها الفريق الأمريكي – الرواندي و الذي طرح مبادرة من أربع نقاط تضمنت :

. انسحاب القوات الإرتيرية من المناطق المتنازع عليها .

. نزع سلاح تلك المناطق .

. إخضاع المنطقة لمراقبة وسطاء دوليين مع عودة الإدارة المدنية و بدء مفاوضات ترسيم الحدود .

. إجراء تحقيق يقوم به الوسطاء حول مطالب البلدين [2].

و تجدر الإشارة إلى أن تلك المبادرة قد حظيت بموافقة إثيوبية و رفض إرتيري نظرا لاتهام إرتيريا للجانب الأمريكي بالتحيز بدعوى أنه أعلن عن موافقته عليها قبل عرض تفاصيلها و طرحها على إرتيريا .

حيث كان هناك تنسيق دولي كبير مع الأمريكيين لبلوغ الغاية نفسها ، أي إنجاح التسوية السلمية للنزاع و نجاحها للثقل السياسي و الإقتصادي و العسكري الذي تتمتع به أمريكا عبر العالم و للعلاقات المميزة التي تربطها منذ بداية التسعينات مع كلا البلدين .

---

[1] - عبد الفتاح زياني ، مرج سابق ، ص 20 .

[2] - أنظر حول مخطط السلام الذي اقترحته الو م أ و رواندا في: . Jean Chatan . article de 08/06/1998
www.humanite.press.fr

و من ثمة كان لأمريكا دور فعال في تسوية النزاع الإثيوبي– الإرتيري ، فقد تحركت واشنطن واعدة كل من إثيوبيا و إرتيريا بمساعدات أمريكية متنوعة و أنها تتوسط لهما على مستوى البنوك الدولية كالبنك العالمي و صندوق النقد الدولي للحصول على مساعدات أخرى .

و هو ما حصل فعلا بعد الحرب، و خاصة بالنسبة لإثيوبيا التي كانت تعاني من أزمة اقتصادية خانقة مرفقة بأزمة سياسية ، و من ثم فتح لها صندوق النقد الدولي المجال كما استفادت من البنك العالمي بمبلغ قدره 1030 مليون دولار حصلت في الأول على 800 ثم على 230 في مرحلة ثانية و في نفس الوقت فرض رقابة صارمة على اقتصادها مع المطالبة بإجراء إصلاحات ، كما قدمت واشنطن مساعدات للمنطقة ككل ، مثلما حصل مع إرتيريا أكثر من مرة ، فقد استثمرت عام 1998 على سبيل المثال 300 مليون دولار لبناء مركز لتوليد الكهرباء على الساحل في منطقة هارجيقو (Hargigo) [1].

طبعا التحرك الأمريكي لابد أن يكون له وزن لدى الطرفين المتحاربين و كذلك عند القوى الإقليمية المجاورة للقرن الإفريقي التي قد تكف عن عرقلة مساعي السلام في المنطقة أملا في تحقيق بعض الأهداف و المصالح خاصة و أن المساعدات الأمريكية تصل كذلك و باستمرار إلى تلك القوى الإقليمية كما هو حال إسرائيل و مصر و كذلك خوفا من رد الفعل الأمريكي الذي قد يكون رادعا و عنيفا في حالة فهم سلوك القوى الإقليمية بمعنى سلبي و معرقل للسلوك الأمريكي في الحرب الإثيوبية – الإرتيرية .

و يبدو أن إرتيريا و إثيوبيا بصفة خاصة رحبتا بالتدخل الأمريكي انطلاقا من تجربة (النظام الجديد) هناك مع الإدارة الأمريكية التي زودته بمساعدات كثيرة فيما مضى.

و من ناحية أخرى أن نظام أديس أبابا يريد كسب الموقف الأمريكي لمساعدته على تمتين وحدة البلاد التي تشكو من ضعف و تفكك في مناطق عديدة منذ رحيل منغستو هيلي مريام (Colonel Mengistu Haïlé-Mariam) عام 1991.

و مهما يكن فإن النظام الإثيوبي الضعيف لا يريد معاكسة المبادرة الأمريكية الخاصة بوقف إطلاق النار و وضع إطار إتفاقي جديد للسلام في منطقة القــرن الإفريقي فهذا قد يؤدي إلـــى تغيير أوراق اللعبة في أثيوبيا و في المنطقة .

---

[1] ـ محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص 174 .

لقد سار هذا النظام في الخط العام الذي نادت به أمريكا ، " بالرغم من أنه لم يلتزم بموضوع الإثنيات" • ، و ذلك لخطورته على ما تبقى من وحدة الشعب الإثيوبي حيث أنه لا توجد منطقة و لو صغيرة لا تضم إثيوبيين من أصول مختلفة [1].

و خطورته كذلك على النظام الجديد ذاته ، فقد ينظر إليه على أساس أنه يشمل عرقا معينا و من ثم فهو لا يمثل إلا هذا العرق بل داخل هذا العرق قد يرى البعض أنه غير ممثل داخل النظام و هكذا ، مما قد يؤدي إلى حرب أهلية حقيقية بين طرف و أعراق تتنازع على السلطة و امتيازاتها .

و بالتالي فمن غير المستبعد في حالة عدم الإستجابة أن تشجع واشنطن حركات المعارضة من أجل قلب النظام في إثيوبيا أو إقامة دويلات هناك ، و هذا ما لا يريده نظام ميليس زيناوي و حلفاؤه ، لذلك رحب بالمبادرة الأمريكية بعد أن حقق أهدافه في الحرب (سحق قوات العدو بعد سنة من التفوق ماي 1998 – فبراير 1999) و هي أن التوغل في أعماق التراب الإرتيري و تدمير منشآت عديدة و تلقين درس للنظام في أسمرة تصب كلها في محاولة منها لتفرض على هذا النظام التعامل مع إثيوبيا باعتبارها سيدة الموقف في القرن الإفريقي ، ثم أكملها بالحصول على وعود أمريكية خاصة بمساعدات إقتصادية ، و من غير المستبعد أن المماطلة بشأن عدم وقف إطلاق النار كانت تستهدف هذا التحرك الأمريكي تحديدا فضلا عن احتلال مناطق إرتيرية للتفاوض فيما بعد من موقع قوة .

<u>التدخل الأمريكي إشارة إلى التورط في الصومال</u> [2]:

مهما يكن من أمر ، فإن هذا التجاوب و التفاعل الأمريكي–الإثيوبي و الأمريكي–الإرتيري مرده بداية التسعينات عندما تورطت إدارة واشنطن في الصومال ، إحدى دول القرن الإفريقي و المجاورة لإثيوبيا و كان لعوامل فشل السياسة الأمريكية في حفظ الأمن و استعادة السلام في الصومال و قتل 18 جندي أمريكي أن أدى بالإدارة الأمريكية إلى التفكير في الخروج من الصومال بشرف .

• ـ إن الدستور الجديد لإثيوبيا سنة 1994 جاء تركيزه على النظام الفدرالي الإثني بناء على نصائح أو ضغوط أمريكية كوسيلة لبناء الديمقراطية في هذا البلد من خلال محاولتها تجسيد هذا المفهوم الجديد للديمقراطية بالإعتماد على الأعراف و الإثنيات في إثيوبيا ثم في دول الإتحاد اليوغسلافي السابق و هو ما يعكس الرغبة الأمريكية في القيام بتجارب ملموسة حتى تستقر على خطة بعد المراجعة و التعديل .

[1] ـ سمير أمين ، في مواجهة أزمة عصرنا ، القاهرة ، سينا للنشر ، 1997 ، ص 237 .

[2] ـ محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص 176.

و لتحقيق ذلك حاولت واشنطن استغلال منظمة الأمم المتحدة ثم وساطة مشتركة إثيوبية و إرتيرية ، حيث تقدم البلدان بمشروع في ديسمبر عام 1992 لجمع القوى الصومالية مع الجنرال (محمد فراح عيديد) شخصيا الذي كان مطاردا من قبل القوات الأمريكية و الإتفاق كذلك على خطة سلام لعلها تخرج أمريكا من مأزق الصومال [1].

و لكن هذه الوساطة مثل غيرها كان مآلها الفشل و ذلك بسبب التركيز على الجنرال (عيديد) و الحركة التي يقودها تجاه الحركات الأخرى ، فضلا عن الغرور الذي سيطر على التصور الأمريكي و خاصة في البداية و من ثم لم تجد أمريكا التي تدخلت عسكريا في الصومال من خيار إلا الإنسحاب مرغمة و بصفة مذلة ، خاصة و أن هناك أيضا ضغطا شديدا من طرف الكونغرس و الرأي العام الأمريكي فضلا عن الإهانة التي منيت بها السلطة التنفيذية الأمريكية.

و رغم هذا الفشل و هذا الإنسحاب ، فإن أمريكا لم تنس الوساطة المشتركة الإثيوبية الإرتيرية التي تمت في الحقيقة لدعم السياسة الأمريكية في الصومال و قد استغلت فرصة الحرب بينهما لرد الجميل ، فوعدت بالمساعدة قبل أن تضغط من أجل وقف الحرب و إقامة تعاون بينهما من ناحية و بينهما و واشنطن من ناحية أخرى .

و الحقيقة أنه منذ الوساطة المشتركة الإثيوبية – الإرتيرية تعززت العلاقات الأمريكية مع هذين البلدين و أصبحت هناك علاقات خاصة تربط بعض المسؤولين الأمريكيين مع الرئيس الإرتيري (أفورقي) و الوزير الأول الإثيوبي (زيناوي) مثلما هو الأمر مع وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك (مادلين ألبرايت) ، من هنا نفهم فعالية الدور الأمريكي في الحرب بين الإخوة الأعداء في القرن الإفريقي .

و لاشك أن هذا يعد أحد العوامل الأساسية التي تفسر المساعدات الأمريكية للطرفين قبل و بعد النزاع و توسط واشنطن لدى الدول و على مستوى المنظمات المالية الدولية للحصول على مساعدات إقتصادية و من ثم كذلك دعم الوساطة الجزائرية الإفريقية بالمشاركة في وضع ترتيبات وقف الحرب و إيجاد تسوية سلمية للنزاع .

كما تأتي سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه إرتيريا كجزء من سياستها في المنطقة و التي يمكن إيضاحها كالآتي :

---

[1] ـ زكريا محمد عبد الله ، "**المشكلة الصومالية و الطريق إلى الحل** "، اؤون عربية ، العدد 74 ، جوان 1993 ، ص 201 .

ـ عدم السماح بقيام تجمع عربي إسلامي في منطقة البحر الأحمر .

ـ عدم المساس بالمصالح الإسرائيلية في المنطقة و مساعدة إسرائيل في تنفيذ سياساتها و استراتيجياتها .

ـ استغلال ثروات المنطقة ، خاصة تلك البترولية منها و بالتالي المحافظة على حرية الملاحة في البحر الأحمر و منطقة مضيق باب المندب ، و هنا تظهر الأهمية الإستراتيجية لإرتيريا [1].

هذا من جهة ، و من جهة أخرى أن الإدارة الأمريكية راعية التحالف بين أفورقي و زيناوي عام 1991 و مهندسة التجمع غير الرسمي المستحدث مؤخرا لمجموعة القادة الجدد الأفارقة تبدي حرصا على تجنب التصادم على نطاق واسع تأمينا لمصالحها الإستراتيجية في المنطقة خاصة و إن للبلدين دور في تلك الإستراتيجية التي تسعى في أحد جوانبها لمواجهة التوجهات الإسلامية للنظام القائم في الخرطوم .

علاوة على ذلك فإن استمرار حالة التوتر التي تتسم بها الأوضاع حاليا مع تكثيف الحشود العسكرية من الجانبين قد يعقبه انفجار الموقف على نطاق واسع بأن تقوم إثيوبيا فجأة بعمل عسكري لرفع الحصار المفروض عليها بحريا أو جويا ، و في أي من الحالتين قد تجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مدفوعة إلى التدخل على نحو أو آخر قد ينتهي الأمر معه إلى أخذ النزاع إلى التحكيم الدولي [2].

المبحث الرابع : طبيعة الدور الأوروبـي .

لقد جاءت المواقف و التحركات من أصعدة أخرى ، حيث أعربت دول الإتحاد الأوروبي في اجتماعها بكاردف في شهر يونيو عن تأييدها للمبادرة الأمريكية الرواندية .

كما أبدت إيطاليا تعاطفا واضحا اتجاه إرتيريا بفعل الصلات السياسية و العسكرية و تفعيل دور وساطة نائب وزير الخارجية الإيطالي ممثل الإتحاد الأوروبي (رينو سيري) .

أصدر مجلس العلاقات الخارجية للاتحاد الأوربي خارطة طريق للسياسية الخارجية للاتحاد في منطقة القرن الافريقي و التي تم تحديدها بدول الايغاد زائدا عليها اليمن لخصوصية قربها من

---

[1] - محمد رضا فودة ، "**المتغيرات المدنية في الساحة الإقليمية (إرتيريا)** "، شؤون عربية ، العدد 78 ، جوان ، ص 208 .
[2] - صلاح حليمة ، مرجع سابق ، ص 64 .

القرن الإفريقي ، و تعتبر الوثيقة التي صدرت في 12 صفحة موجهات للسياسة الخارجية للاتحاد في المنطقة ، وجاء في صدرها تأمين الاتحاد الأوروبي باقتراح الممثل السامي للاتحاد الأوروبي الخاص بتعيين ممثل (EUSR) لمنطقة القرن الأفريقي ، مع التركيز في المقام الأول على الصومال .

ومن أهم ما جاء فيها في محور السلام والأمن والتصدي للنزاعات و إيجاد الحلول وأكدت الوثيقة علي أهمية العمل مع الشركاء المحليين والدوليين لإيجاد حل للنزاعات القائمة في المنطقة،ودعم جهود السلام بالمنطقة كافة ، كما دعى الاتحاد دعمه لتطبيق اتفاقية الجزائر بين اثيوبيا وإرتريا ، و إيجاد تعاون بينهما للتطبيق الاتفاقية ، و أكد استعداده لتقديم الدعم للجانبين من اجل تحقيق ذلك مشيرا الى أن النزاع الحدودي بين اثيوبيا وارتريا لديه أهمية خاصة لأنه أثر على سبيل المثال على السياسة الإقليمية من خلال تدخلات و وكيل في النزاع الصومالي [1]

و أكد المجلس على دعمه الكامل لشعوب المنطقة للتعبير عن طموحاتها و في حقها لتكوين المؤسسات المدنية ، وعن أهمية احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير ، كما أكد دعمه لجهود تعزيز النمو الاقتصادي، وخفض مستويات الفقر ، كما يؤكد دعمه للتكامل الاقتصادي والسياسي بين دول المنطقة .

كما عبرت الوثيقة على الشعور بالقلق العميق من جانب الاتحاد الأوروبي إزاء الأزمة الإنسانية التي تؤثر على العديد من البلدان في منطقة القرن الإفريقي ، و أمنوا على أن الاتحاد سوف يواصل تقديم المساعدة الإنسانية ، و نادى بضرورة زيادة المساعدات والتنسيق بين جميع الجهات المانحة ، و دعا المجلس جميع الأطراف بالمنطقة لضمان الوصول الآمن و دون عوائق للمناطق المحتاجة من قبل العاملين في المجال الإنساني للقيام بواجبهم في تقديم المساعدة و من المعروف أن الاتحاد الأوربي و دوله تعتبر من الجهات الفاعلة في دعم المشروعات التنموية في إرتريا و بعض الأطراف فيها لديها علاقات ممتدة مع النظام الحاكم

---

[1] ـ الحرب الإثيوبية الإريترية ، http://www.aljazeera.net/News/archive/archive ، أطلع عليه بتاريخ 2011/07/25

منذ الثورة وتواصلت بعد الدولة وإن كان النظام لم يوظفها في تحقيق نمو ينعكس على المجتمع كما أن الاتحاد الأوربي صدم بممارسات النظام الذي كان يتوقع منه أن يتبنى القيم الديمقراطية و يتيح الحريات .

كما دعا الإتحاد الأوروبي الحكومة الإثيوبية للقبول رسمياً بقرار وقف إطلاق النار ، و الحكومة الإرترية للموافقة على إجراء حوار مع إثيوبيا من أجل سحب القوات من المنطقة الحدودية فضاً للاشتباك و ترسيماً للحدود على الأرض ، و تطبيع العلاقات بين البلدين و فتح الحدود أمام العمليات التجارية ، و تدعو المجتمع الدولي للضغط على الطرفين لتجاوز المأزق الراهن .

و دعا المجلس لتسمية مبعوث خاص للإتحاد الأوروبي إلى منطقة القرن الإفريقي لمواصلة الجهود في إطار الشراكة السياسية مع الإقليم من أجل السلام والأمن والتنمية في القرن الإفريقي وتحديد المشاريع ذات الإهتمام المشترك التي يمكن أن تؤدي إلى التعاون الفاعل بين إرتريا وإثيوبيا على سبيل المثال في مجال إمدادات الطاقة والتجارة عبر الموانئ و الحدود [1].

[1] ـ عن موقع مركز البحر الأحمر للدراسات و البحوث : http://www. adoulis.com/details.php?rsnType=1&id=2015 - أطلع عليه بتاريخ 2011/12/04 .

الفصل الخامس: تحول مواقف طرفي النزاع في ظل الوساطة المختلطة

لقد ساهمت الوساطة المتعددة الأطراف إلى حد كبير في التقريب بين المتنازعين و تحويل مواقفهما باتجاه التسوية السلمية بعيدا عن لغة المواجهة المسلحة ، و قد أدى التنسيق بين الوسطاء الدوليين إلى قبول كل من إثيوبيا و إريتريا بمقترحاتهم و الجلوس على طاولة المفاوضات في سبيل إيجاد حل سلمي مقبول للطرفين .

المبحث الأول : تحول مواقف طرفي النـزاع .

إن صلابة و تعنت القادة في إثيوبيا و إرتيريا و عدم استعدادهم لتقديم تنازلات في بداية الأمر في سبيل إيجاد حل سلمي للنزاع يجد تفسيره في أهمية مفهوم الأمن و السلامة الإقليمية في خطب زعماء إثيوبيا و إريتريا و التي تعبر عن مدى قدسية أراضي هذين البلدين ، حيث يحتل مفهوم الأرض تقليديا المركز الأول في الأجندة السياسية أو المرتبة الثانية بعد الدين ، ففي خطابه أمام المؤتمر الدولي الثالث للدراسات الإثيوبية في أديس ابابا في 1966 ، أوضح "مهاتم سيلاسي وولد ماسكال (Mahteme-Sellassié Wolde-Maskal)" أهمية الأرض : " بعد الدين يأتي مبدأ الأرض : الإثيوبي يحب بعمق الأرض التي تغذيه و تستقبله في حضنها يوم وفاته ، إن التخلي إراديا أو بالإكراه عن الأرض هو ارتكاب الخطيئة الكبرى ، وأشنع الجرائم فإنه يعيش في كنف سخائها و عطائها ، إن وطنيته و روحه الجماعية تغذي دفاعه عن أرضه أرض أسلافه و أصدقائه ، و قال أنها سوف تمثل بالنسبة له دائما الفرح ، الامتياز و الفخر وهو شرف لا يوازيه شيء آخر " [1].

[1] - Wolde-Maskal Mahteme-Sellassié (1970): «Portrait rétrospectif d'un gentilhomme éthiopien », Proceedings of the IIIrd International Conference of Ethiopian Studies, Addis Abeba, 1966, vol. Ill, Institute of Ethiopian Studies/Haile Selassie I University, p. 63-64.

المطلب الأول : تحول مواقف الطرف الإثيوبي و استراتيجيته في إدارة النزاع.

I ـ **الموقف الأولي** : ظهر التعنت في الموقف الإثيوبي واضحا منذ بداية النزاع الحدودي بين الدولتين في 6 ماي 1998 حينما تبادلت الدولتان الاتهام بانتهاك الحدود ، التي سرعان ما تحولت إلى مواجهات عسكرية ظلت تتصاعد حينًا وتخبو حينًا آخر.

حيث أنه و منذ استقلال إريتريا عام 1993 ظل هناك تيار إثيوبي ينادي بضرورة إعادة ضم إريتريا إلى إثيوبيا واعتبر ذلك الفريق أن الموافقة على استقلال إريتريا كان خطأً فادحاً لحرمانه إثيوبيا من أي منفذ على البحر الأحمر رغم ضخامتها المساحية و كثافتها السكانية، في حين تتمتع إريتريا التي لا يتجاوز عدد سكانها ثلاثة ملايين نسمة بساحل يمتد مئات الأميال وتجد تلك الحجة تعاطفاً و تأييداً كبيرين بين الجماهير الإثيوبية و حتى بين أولئك المؤيدين لحق إريتريا في الاستقلال حيث يرى هؤلاء ضرورة أن يكون لإثيوبيا منفذ للملاحة " يجعل منها دولة غير معزولة بل مفتوحة على العالم "[1] و حتى لا تظل تحت رحمة جيرانها .

و على صعيد طموحات القيادات نجد أن إثيوبيا قد حرصت على تقديم نفسها كفاعل إقليمي حيوي بالمنطقة يجب الاعتماد عليه فيما يتصل بأي من الترتيبات المزمع اتخاذها ، و استندت إثيوبيا في ذلك على ميراثها من العلاقات الخارجية الدولية و الإقليمية و تراثها التاريخي الحضاري كواحدة من أقدم و أعرق دول القارة إضافة إلى ثقلها البشري و اتساعها الجغرافي .

كما لوحظ أن الموقف الإثيوبي عبر مراحل الصراع اتسم بالغموض و المماطلة و التسويف فيما يتعلق بالمبادرات المطروحة لتسوية الصراع و إنهاء الحرب حيث اقتصر موقف إثيوبيا على تفنيد ادعاءات إريتريا بشأن الاعتداء الإثيوبي والتأكيد على أن الأراضي موضع النزاع إثيوبية الأصل[2] ، و أن الأسباب الحقيقية للصراع تكمن في الصعوبات الداخلية التي واجهتها إريتريا فدفعتها لمحاولة نقل خلافاتها و مشاكلها الداخلية إلى خارج إريتريا بادعاء أن لإريتريا أراضي لم تتسلمها من دول الجوار ، الأمر الذي أسفر عن عدة مواجهات حدودية بين إريتريا و دول جوارها المختلفة (اليمن – إثيوبيا – السودان - جيبوتي..) الأمر الذي رأت فيه إثيوبيا دليلاً على

---

[1] ـ محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص 64 .

[2] ـ الحرب الإثيوبية الإريترية ، من الموقع الإلكتروني: http://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=32 ، أطلع عليه يوم 2011/12/11.

أن الخلافات الحدودية ليست سياسات آنية أو عابرة بقدر ما هي إستراتيجية ثابتة تنتهجها الحكومة الإريترية في تعاملها مع دول الجوار .

و قد رفضت إثيوبيا أي حديث عن تسوية سلمية للنزاع قبل إنسحاب إريتريا من الأراضي التي احتلتها دون قيد أو شرط لكن المباغتة الإريترية نجحت في إحداث هزة و اضطراب داخل المؤسسة العسكرية الإثيوبية و النظام الحاكم بأديس أبابا في ظل إدراك النظام الإثيوبي للرهان الإريتري على مسألة القوميات ، لذا لم يسارع النظام بدفع كافة قواته و توجيهها إلى الجبهة خوفًا من انتهاز قوى المعارضة الفرصة لمحاولة التخلص من النظام الحاكم أو الانفصال عنه و في ظل تلك الحسابات اضطرت إثيوبيا للقبول وقتيًّا بما فرضته إريتريا على أرض الواقع على الرغم من الصدمة التي أصابت المجتمع الإثيوبي من جراء ذلك ، تلك الصدمة التي عبر عنها النظام ذاته بإعلان وقف الحرب عبر البرلمان الإثيوبي في 13 ماي 1998 في محاولة لامتصاص غضب الشعب الإثيوبي بجعل قرار إيقاف الحرب بيد نوابه في البرلمان .

وفي ضوء ما سبق لم يكن من المستغرب أن يتجدد القتال في ماي 2000 و بضراوة في ظل إصرار إثيوبيا على إعادة هيبتها و مكانتها التي اهتزت بفعل تطورات الحرب أول الأمر، و هو ما يفسر أيضاً عدم احتفاء إثيوبيا باسترداد المناطق التي تدعيها لدى إريتريا وتوغلها داخل الأراضي الإريترية صوب العاصمة أسمرة رغم كافة النداءات والتهديدات الدولية بفرض عقوبات عليها حال عدم امتثالها للشرعية الدولية ، و على صعيد الأمم المتحدة طالب مجلس الأمن الدولي أثيوبيا واريتريا بوقف الحرب بينهما والدخول في مفاوضات لتسوية النزاع سلميا.

II . الإستراتيجية الإثيوبية في إدارة النزاع .

لقد اعتمدت إثيوبيا على لعب ورقة منظمة الوحدة الإفريقية و هو الأمر الذي يفسر بعدة عوامل:

أولا ، إثيوبيا تعتقد أن المنظمة الإفريقية يمكن أن تفهم أسباب و ظروف النزاع لقربها من الحالة بسبب وجود مقرها الرئيسي في العاصمة الإثيوبية و معرفتها للعقلية المحلية

ثانيا ، خلصت لجنة السفراء في المنظمة في تقريرها الصادر على إثر المعاينة التي امتدت من 30 جوان إلى 9 جويلية 1998 أن مدينة بادمي و ضواحيها كانت تدار من قبل السلطات الإثيوبية في 12 مايو 1998 ، وهذا يعني بحكم الواقع أن الإريتريين هم الذين قاموا بعملية

احتلال الأراضي الإثيوبية ، مما يعطي انطباعا لإثيوبيا أن المنظمة ساحة ملائمة لعملية التفاوض ، و كان على إثيوبيا التشبث بقرار المنظمة لأنه أعطاها تصورا بأن قراراتها ستكون معقولة و لمصلحتها .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن المنظمة التي تتمتع بالموضوعية القارية هي أكثر قدرة على فرض مبادئ الأمم المتحدة و كانت إثيوبيا تدرك تماما أن مواقف منظمة الوحدة الإفريقية حول النزاعات في القارة محل متابعة من قبل مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة .

كما ركزت إثيوبيا على المنهج القانوني في سير عملية السلام، فالمفاوضات الدبلوماسية التي أجرتها إثيوبيا في إطار نزاعها الحدودي مع اريتريا توضح تماما المظهر القانوني للسياسة الخارجية الإثيوبية ، فإثيوبيا تعطي أهمية للحجج القانونية في عملية الوساطة و تسعى باستمرار إلى البحث عن مبرر أخلاقي و قانوني خلال المواقف السياسية التي قد تقرر اتخاذها من خلال تبني مواقف مبنية على أساس المبادئ القانونية للمنظمة الإفريقية و هيئة الأمم المتحدة .

و يكمن ثبات موقفها في وضعها شرط مسبق لأية مفاوضات ، و هو "الانسحاب التام للقوات الإريترية من الأراضي الإثيوبية ، في إطار احترام القانون الدولي " [1].

الاستراتيجيات و المناورات التي اعتمدتها إثيوبيا خلال المفاوضات ارتكزت في المقام الأول على المهارات الدبلوماسية ، و التي عززتها الانتصارات العسكرية المتعاقبة الموزعة على الوقت بشكل جيد.

إن الطابع المفاجئ و غير المتوقع للهجوم الاريتري و نظرا للعلاقات الوثيقة التي كان تربط ملس زيناوي و أسياس افورقي ، و التسريح الكثيف للجيش الإثيوبي في عام 1991 و ضع إثيوبيا في موقف حرج ، الأمر الذي أجبرها على وضع تكييف جديد لاستراتيجيتها الدبلوماسية بشكل تدريجي لقلب الوضع خاصة على الصعيد العسكري [2].

إثيوبيا تعرف أن تعديل أهدافها و استراتيجيتها الدبلوماسية يتطلب دائما تنازلات أكثر من جانب اريتريا ، لذلك كانت إثيوبيا قادرة على استغلال عامل الوقت بطريقة جيدة من خلال إجراء

---

[1] ـ محجوب الباشا ، الإخوة الأعداء ، الحرب الإرترية- الإثيوبية (1998- 2000) ، المركز العالمي للدراسات الإفريقية ، من الموقع الإلكتروني :http://www.nawedbooks.com/nawed/modules.php?... ، أطلع عليه بتاريخ 2011/09/21.

[2] ـ محجوب الباشا ، نفس المرجع ، ص 2 .

مفاوضات دبلوماسية بطيئة من أجل توفير الوقت للجيش ليكون قادرا على إعادة بناء قدراته و وضع استراتيجية تتكيف مع واقع الصراع العسكري.

كما استفادت إثيوبيا من انخفاض تكلفة و وقت التجنيد من خلال إعادة تجنيد العدد الكبير من جنود و ضباط النظام القديم الذين زج بهم "ميليس زيناوي" في السجن [1]، ففي 1991 في ظل النظام الجديد قامت إثيوبيا بسجن العديد من جنود النظام المخلوع عندما أصر البنك الدولي على خفض الميزانية العسكرية و تسريح الجيش الاثيوبي الطوعي وغير الطوعي على حد سواء. لإعادة الانخراط في حالات الطوارئ ، اعتمد قادة الجيش الإثيوبي نظام التجنيد الإقطاعي و شرع في موجات من تجنيد 10 آلاف جندي و أعطتهم التدريب العسكري الأساسي و وقعت أحدث موجة من التجنيد قبل وقت قصير من هجوم ماي 2000 ، حيث أفرج عن 6000 ضابط من السجن ، من بينهم الطيارون الذين تم تدريبهم من جديد نظرا لعدم اشتراكهم في عمليات في ظل النظام القديم .

هذه القدرة على التعامل الجيد مع القضايا وفقا للمبادئ القانونية مكنت إثيوبيا من طلب إعادة النظر في القرار الصادر من قبل لجنة ترسيم الحدود بين إثيوبيا و ارتيريا و حصلت على موافقة اللجنة بتأجيل ترسيم الحدود ، و هو ما منح إثيوبيا الوقت الكافي لتعبئة الموارد المادية الإدارية والعسكرية على حد سواء و قد اعتمد ملس زيناوي على كبار الخبراء و البيروقراطيين وكانت اختياراته مبنية على معيار الولاء و شارك دبلوماسيون مختارون بعناية ، وبأعداد محدودة في إدارة المفاوضات تحت قيادة رئيس الوزراء الإثيوبي ملس زيناوي **Mêles Zenawi** و سيوم مسفين **Seyoum Mesfin** وزير الخارجية و السفراء الإثيوبيين في جنيف و واشنطن ومستشارين قانونيين .

إن اقتصار إدارة المعلومات على رئيس الوزراء و وزير الشؤون الخارجية و الدفاع و بعض الدبلوماسيين و الجنرالات سمح بالحفاظ على السرية ، كما قام سيوم مسفين منذ ماي 1998 بتجسيد فكرة إنشاء داخل وزارة الشؤون الخارجية أربع لجان : لجنة الدعاية ، وجمع الأموال و اللجنة الدبلوماسية و لجنة الإعلام.

[1] ـ شغل ميليس زيناوي منصب رئيس الدولة ابتداء من ماي 1991 و هذا قبل انتخابه من قبل البرلمان ، أنظر : محمد بوعشة ، مرجع سابق ص 77،78.

لقد تمكن القادة الإثيوبيون بمهارة من حشد الرأي العام الداخلي عن طريق لعب ورقة ضرورة التلاحم الوطني من أجل صد العدو ، و بالتالي تأكيد فكرة مناعة "الحصن الإثيوبي " ، و علاوة على ذلك ، لقد عملوا بجد لإقناع الرأي العام الدولي أن إثيوبيا ضحية للعدوان ، و من هنا تأتي أهمية المكتب المتحدث باسم الحكومة و الاجتماعات النظامية للسلك الدبلوماسي المعتمدين في أديس أبابا لشرح موقف إثيوبيا.

إضافة إلى لعب إثيوبيا لعامل الوقت في نزاعها مع إريتريا ، حيث تحول تسيير الإدارة الإثيوبية تدريجيا لهذا النزاع من سياسة العمل من أجل تحقيق مكاسب عسكرية إلى العمل على تحقيق مكاسب دبلوماسية ، حيث أخذ القادة الإثيوبيون على عاتقهم أنهم لن يقودوا هذه المعركة لمجرد إحساسهم بأنهم يدافعون عن قضية عادلة و لكن لأنهم كانوا الأقوى على الجبهتين العسكرية و الدبلوماسية على حد سواء ، إلا أن المفارقة تكمن في أن إثيوبيا هي الطرف الرابح عسكريا و بالتالي فهي في موقف قوي في المفاوضات الدبلوماسية ، إلا أنها خسرت المعركة القانونية في النهاية.

الأهداف العسكرية أملتها بوضوح و بشكل عام الهيئات السياسية ، حيث أن مكتب جبهة تحرير شعب تيغري هو من كان يقود العمليات العسكرية في الميدان لاعتبارات عسكرية مشددة، ويبدو أن سيطرة و مراقبة السياسي للعسكري باستمرار في إدارة النزاع كانت واضحة في إثيوبيا من خلال مايلي : أولا . فيما يتعلق بأهداف الحرب ، استعادة بادمي في فبراير 1999 كان يشكل تحديا سياسيا بحتا (ليس مجرد احتلال إقليم أو تدمير عدو) و إنما يرمز إلى أن الإدارة يجب أن تكون إثيوبية ، و يجب استرجاعها بأي ثمن ، حيث تراوحت الخسائر البشرية بين 70 و 80 ألف قتيل من الجانب الإثيوبي على هذه المنطقة التي لا تمثل أية أهمية استراتيجية (فهي قرية صغيرة من بضعة آلاف من السكان ، جافة و قاحلة).

ثانيا ، فيما يتعلق بالأهداف التي حددتها السياسة ، و إمكانية اقتراحها من قبل الجيش الإثيوبي و خصوصا رئيس أركان الجيش الإثيوبي الجنرال تسادكان غبري تنساي (le général Tsadkan Gebre Tensaye) عندما اقترح على المكتب السياسي منحه الإذن لقصف أسمرة كان هدفه عسكريا بحتا لإظهار أن للجيش الإثيوبي القدرة على الضرب بعيدا جدا داخل الأراضي الإريترية.

III . تحول الموقف الإثيوبي باتجاه التسوية : إن هذه المواقف الصلبة لم تدم طويلا حيث ساهمت جهود الوساطة الدولية في تليينها و خاصة بعد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية التي " وعدت بتقديم مساعدات معتبرة لإثيوبيا تصل إلى 800 مليون دولار أمريكي "[1] ، كما أن الضغوط و تهديد الدول المانحة بقطع مساعداتها عن إثيوبيا ما لم تقبل بقديم تنازلات أرغمت رئيس الوزراء الإثيوبي على التعامل مع الواقع ليعلن عن قبول بلاده المبدئي بقرار وقف إطلاق النار ، الأمر الذي سمح بتقديم إثيوبيا لتنازلات مهمة ، من أهمها : أنها وافقت على أن يكون ترسيم الحدود بين البلدين وفقا لتلك الحدود الموروثة من عهد الاستعمار ، وهو في الأساس مطلب إريتري ظلت أسمرة تنادى به دون أن تجد أذانا صاغية من أديس أبابا التي كان مطلبها هو اللجوء إلى التحكيم الدولي مخالفة بذلك قرارا كان قد اتخذته منظمة الوحدة الإفريقية و دعت بموجبه إلى عدم المساس بالحدود التي تركها الاستعمار عند رحيله عن القارة السوداء ، كما " وافقت إثيوبيا على سحب قواتها لحدود ما قبل اندلاع النزاع و وضع قوات حفظ السلام في المناطق المتنازع عليها" [2].

خلال اجتماعات الدورة الـ (35) للقمة الإفريقية بالجزائر العاصمة خلال الفترة من 12 . 14 يوليو 1999 و التي عرفت مشاركة 45 رئيس دولة و حكومة إفريقية [3]، تم التصديق على وثيقة جديدة بشأن النزاع تتضمن وقف القتال وانسحاب القوات المتنازعة لحدود ما قبل اندلاع النزاع، ووضع قوات لحفظ السلام فى المناطق المتنازع عليها لحين حلها بالطرق السلمية وتكليف رئيس القمة بمتابعة تسوية النزاع وفى إطار الجهود الإقليمية المبذولة لتسوية النزاع قام السيد ـ أحمد أويحيى ـ مبعوث الرئيس الجزائري ـ بزيارات مكوكية إلى العاصمتين أديس أبابا و أسمرة لإطلاع الأطراف المعنيـة على نتائج أعمال لجنة الخبراء الفنية والمشكلة من خبـــراء من الجزائـــــر و منظمة الوحدة الإفريقية و الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية و كانت

[1] . هارون أدم علي ، النزاع الحدودي بين إرتريا وإثيوبيا و احتمالات التصعيد العسكري ، كتبهـا : بشير احمد محي الدين بتاريـخ 2010/12/06 ، من الموقع الإلكتروني : http://www.adoulis.com/details.php?rsnType=1&id=1399 أطلع عليه بتاريخ 2011/04/18.

[2] ـ صليحة قويدري ، دور الجزائر في منظمة الوحدة الإفريقية : دراسة في رئاسة الجزائر للقمة 35 للمنظمة ، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2001/2000 ، ص 64 .

[3] - Bruno Odent et Hassan Zerrouky , L'OUA au chevet d' une Afrique pauvre et ensanglantee ; http://www.humanitepress/fr/journal/1999/ 2011/09/15 أطلع عليه يوم

لجنة الخبراء الفنية قد توصلت إلى . إجراءات أو خطة فنية . تتضمن الترتيبات أو الآليات الفنية و وسائل تنفيذ الاتفاق الإطار لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي أعلنت فيه إثيوبيا في بداية الأمر تحفظها على بعض أجزاء الخطة الفنية وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية من ناحيتها إلى القيام بدور إيجابي في تسوية النزاع فقد قام المبعوثان الأمريكيان . سوزان رايس . مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية و . أنطونى ليك . المبعوث الأمريكى الخاص لمنطقة القرن الإفريقي بجولة هامة في المنطقة ، في محاولة منهما للتعرف على وجهتي النظر الإثيوبية والإريترية و حل النقاط الخلافية بشأن مبادرة السلام المقترحة من قبل منظمة الوحدة الإفريقية وفى أعقاب الاجتماع الذي عقدته . مادلين أولبرايت . وزيرة الخارجية الأمريكية مع الرئيس الإريتري . آسياس أفورقي . في واشنطن بتاريخ 17 أغسطس 1999 أعربت الولايات المتحدة عن تفاؤلها إزاء احتمالات التوصل إلى اتفاق لإنهاء النزاع الحدودي بين البلدين و كان رئيس الوزراء الإثيوبي قد قال إن بلاده حققت هدفها بإجبار القوات الإريترية على الإنسحاب من جميع المناطق المتنازع عليها .

المطلب الثاني : تحول الموقف الإرتيري .

I : الموقف الأولـي :

لقد حاولت إريتريا من خلال حربها مع إثيوبيا طرح نفسها كفاعل إقليمي يجب الاعتداد به انطلاقاً من موقعها الإستراتيجي وقدراتها العسكرية و التنظيمية – حيث يذكر أن الجيش الإريتري في الأعوام التالية لاستقلال إريتريا كان يعد أكثر جيوش المنطقة كفاءة و تنظيماً في ظل خبرة الكفاح الوطني الطويلة التي خاضها ، علاوة على ذلك عمدت إريتريا إلى إقامة شبكة من العلاقات الخارجية التي تؤمن لها الحصول على ذلك الدور الإقليمي ، و من ثم نجد أن إريتريا ركزت ثقلها الأساسي في إدارة حملة إعلامية إقليمية و دولية لحشد التأييد الدولي والإقليمي لموقفها من الصراع .

منذ صدور بيان منظمة الوحدة الإفريقية في اجتماعها في (واقادوقو) من 07 إلى 09 نوفمبر 1998 تقدمت إريتريا بعدة استفسارات كتابية جاء فيها :

ـ تحديد موقع (بادمي) في إطار الحدود المعروفة و الموروثة عن الإستعمار و طلب تفسير حول تحديد ضواحي هذه منطقة .

ـ تحديد طبيعة القوى التي يتم نشرها في المنطقة في إطار الإتفاق .

ـ تحديد المراجع و الوثائق و الأسس القانونية التي سيتم من خلالها رسم الحدود بين الدولتين [1]

في يناير 2000 اتهمت إريتريا سيوم ميسفين وزير خارجية إثيوبيا باختلاق ادعاءات ضدها لإظهارها بصفة دولة عدوانية، تدعم الإرهاب ، و اتهمت أديس أبابا بأنها هي التي تدعم جماعة أصولية موالية لتنظيم القاعدة في الصومال .

و قالت الخارجية الإريترية إن إثيوبيا كانت حتى وقت قريب جزءاً من التحالف الذي يحارب الأصولية، والذي كان يضم أيضاً إريتريا وأوغندا، و لكن هوس أديس أبابا "بعدوانها" على إريتريا جعلها تتحول " و تفقد الرؤية وتبرم تحالفاً خطراً مع مجموعات متطرفة" ، و ضربت إريتريا مثالاً بحل نزاعها على الحدود البحرية مع اليمن سلمياً، عن طريق التحكيم الدولي ودعت إثيوبيا إلى أخذ درس من هذا الأسلوب في حل الخلافات، مشيرة إلى أنها تتمتع بعلاقات دافئة مع صنعاء حالياً، بعد حل النزاع ودياً ، و قالت الخارجية الإريترية أن إثيوبيا هي الدولة الإفريقية الوحيدة التي انتهكت مبدأ منظمة الوحدة الأفريقية الخاص بعدم تجاوز الحدود الاستعمارية القديمة التي تحدد حدود الدول في القارة و في أواخر فبراير 2000م ، تجددت المخاوف من جولة معارك واسعة جديدة في الحرب الإريترية . الإثيوبية ، خاصة أن إثيوبيا اتهمت إريتريا بالاستمرار في سياسة خداع العالم، عن طريق شن الهجمات، والادعاء بأن إثيوبيا هي التي بدأت القتال و حملت القوات الإريترية مسؤولية البدء في الاشتباكات ، لكن إريتريا تقول إنه لا يمكن أن يكون هناك اتفاق لوقف إطلاق النار حتى تسحب إثيوبيا قواتها من الأراضي الإريترية .

---

[1] - Hamdi (s) : Corn de l’Afrique , L’Erythrée confirme quelle accepte le plan , journal EL-Moujahid , 27 Juillet 1999 .

II – الإستراتيجية الإرتيرية .

قبل التطرق إلى إستراتيجية إريتريا في تعاملها مع هذا النزاع ، لابد من عرض بعض القيود التي واجهت الوساطة المختلطة في هذا النزاع من الجانب الإريتري ، فمن بين القيود السياسية و التقنية التي تعترض عملية الوساطة عادة تلك التي تتعلق بتصور و إدراك الأطراف لطبيعة و أهداف الوسطاء و الطبيعة الخاصة للعلاقات بين الأطراف ذاتها.

أول عقبة واجهت عملية الوساطة هي اتهام الحكومة الإريترية بتحيز منظمة الوحدة الإفريقية للطرف الإثيوبي نظرا لوجود مقرها في أديس أبابا ، لأن (الحياد هو المحدد لثقة الأطراف المعنية و درجة قبولها للوسيط ، فقبول الأطراف للوسيط " القابلية للوسيط " و الثقة التي تمنحها الأطراف إياه تعتمد بالأساس على إدراكها لحياد الوسيط بالنسبة لمصالحها) [1] .

العقبة الثانية هي مسألة السرية ، لأن إرتيريا اعتبرت أن إثيوبيا البلد المضيف للمنظمة يحتمل أن تكون لديها الكثير من مصادر المعلومات ، مما يمكنها من إجراء التعديلات اللازمة لمواقفها وفقا لهذه المعلومات و هو ما اعتبرته إرتيريا في غير صالحها .

ثالثا ، وجود نزاع بين إريتريا و المنظمة الإفريقية في أوائل تسعينيات القرن الماضي حينما اتهمت إرتيريا المنظمة بعدم اعترافها بالجبهة الشعبية لتحرير إرتيريا كحركة تحرير وطنية في حربها ضد نظام العقيد منغستو هايلي مريم Colonel Mengistu Haïlé-Mariam و هو ما يخالف المبادئ التي قامت على أساسها المنظمة .

فأثناء مداخلته في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في القاهرة في شهر ماي 1993 ، ندد الرئيس الاريتري أسياس افورقي باختيار المنظمة تجاهلها باستمرار لالتماسات الشعب الاريتري خلال حربه التحريرية مما وضعت موضع تساؤل عدم تنفيذ هذه الأخيرة للمبادئ و الأهداف التي تم الإتفاق عليها بموجب الميثاق ، وأخيرا ، طلب انضمام بلده إلى المنظمة ليس لأنه أعجب بإنجازاتها ، و لكن بسبب روح و التزام الجماعة و أعرب عن اعتقاده أن كل ما كان إريتريا فهو لإريتريا ".

---

[1] - Cobb, S., and J. Rifkin (1989), “ The Social Construction of Neutrality in Mediation”, Paper to the Annual Meeting of the Society of Professionals in Dispute Resolution, October, Washington DC,p34.

و يتمثل العائق الرابع أن المنظمة لا تواجه صراعا بين دولتين بالمعنى الدقيق للكلمة ، و لكن في مواجهة صراع شخصيات بين الزعيمين – ملس زيناوي و أسياس افورقي – فالأمر يتعلق بالعلاقة بين حركتين مقاتلتين (الجبهة الشعبية لتحرير تيغري و الجبهة الشعبية لتحرير إرتيريا) حيث يحل الأفراد محل دولهم ، و كان دور الدولة و هياكلها في الواقع ثانويا و مغيبا بالمقارنة مع التصرفات الفردية لزعيمي هاتين الحركتين ، ومع ذلك قررت المنظمة لمعالجة هذا النزاع باعتباره نزاعا حدوديا بين دولتين .

مزودة بآليات و قوة تجربتها الماضية ، وجدت المنظمة نفسها في مواجهة مع الجانبين الإثيوبي و الاريتري ، و اللذين من الواضح أنهما وضعا استراتيجيات في محاولة لتعظيم مكاسبهما الدبلوماسية من خلال عملية الوساطة .

خلال المفاوضات ، كانت لإريتريا استراتيجية دبلوماسية غير مفهومة و يبدو أن القادة الإريتريين لم يتقبلوا الأمور حتى عندما كانت تبدو مقبولة (مثل الشكل الأولي للاتفاق الإطار) و كانوا على استعداد لقبوله عندما كان جاء متأخرا (بعد الهزائم العسكرية التي مني بها الجيش الارتيري في ماي 2000)[1] ، و لقد أظهروا في كثير من الأحيان " التعنت الذي بدأ ، شيئا فشيئا ، يفقدها التعاطف الدولي الذي كان موجودا وقت نيلها استقلالها في عام 1993 بحكم القانون الدولي بعد ثلاثة عقود من النضال منحت لهم سمعة حسنة كمحاربين منظمين تنظيما جيدا و قويا "[2] ، و من المبادئ القليلة التي اعتمدت عليها القيادة الإريترية هي احترام الحدود الموروثة عن الدول الاستعمارية ، و لكن هذا المبدأ لم يكن يشكل أساسا للمناقشة ، وعلى أية حال ، يبدو أن السلطات الإريترية قد أساءت التقدير في ميزان القوى على الأرض أو أنه حتى إذا ادعت أنها تعرضت للغزو ، كان القادة الإثيوبيون في موقف الضعف العسكري بحيث لا يمكن أن يعلنوا الحرب ، و حتى لو قرروا القيام بها و اعتبرت إرتيريا أن خسارتها ستؤدي بها إلى فقدان سمعتها المتعلقة بحركة الجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا أو الأسطورة التقليدية التي لا تقهر عسكريا .

---

[1] - محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص 148 .

[2] - النزاع الإثيوبي الإريتري ، من الموقع الإلكتروني :http://www.onislam.net/.../85535-2000-05-01%2000-0... أطلع عليه يوم 2011/12/11 .

منذ البداية ، اتهمت اريتريا الوفد الرفيع المستوى التابع لمنظمة الوحدة الإفريقية بعدم طلبه من إثيوبيا نفس التنازلات التي طلبها من إريتريا ، حيث وصف بعض الأكاديميين الإريتريين الموالين للحكومة ، مثل أستاذ الاقتصاد تيكي فسهازيون Tekie Fessehatzion في جامعة ولاية مورغان الأمريكية المنظمة بأنها " فاسدة و تنعدم للكفاءة في وساطتها في النزاع "[1] ونددوا بعدم موضوعية مواقفها "إما عن طريق السهو أو عن طريق اتفاق مسبق " و أنها جعلت مقرها ملحقا لوزارة الشؤون الخارجية الإثيوبية .

لذا ، قررت أن تلعب إريتريا ورقة هيئة الأمم المتحدة بدلا من منظمة الوحدة الإفريقية وعلاوة على ذلك و نظرا للقدرة على المناورة المتاحة لإثيوبيا خلال المفاوضات بسبب مكاسبها العسكرية المتعاقبة في هذا المجال ، كانت الإستراتيجية الإريترية تتمثل في التظاهر بالضعف على الجبهة الدبلوماسية ، و هذا هو السبب وراء انتظارها بهدوء لحكم لجنة الحدود ، فالتكتيك الدبلوماسي الإرتيري غداة صدور قرار لجنة ترسيم الحدود الاريتري كان كمايلي : تدرك إرتيريا تماما أنها قد تخسر في نهاية المطاف الحرب ، و لكنها منذ البداية واثقة إزاء نتيجة المفاوضات و أعربت عن اعتقادها الجازم عن إمكانية الفوز من الناحية القانونية ، و كان للقادة الاريتريين الوسائل المتاحة للوصول إلى إقناع الدول الأخرى بما في ذلك الإفريقية أن الحاجة إلى تغيير الحدود هي في صالح تحقيق السلام الدائم بين البلدين .

III ـ <u>تحول الموقف الإريتري باتجاه التسوية</u> : بالرغم من كل هذه الاتهامات إلا أن الموقف الإريتري كان أكثر تجاوبا مع مقترحات الوسطاء الدوليين خاصة فيما يخص "الترتيبات الفنية"• و الإتفاق الإطار ، فبالرغم من "حصول أسمرة على مساعدات قدرها 359

[1] - Tekie Fessehatzion: Shattered Illusion, Broken Promise. Essays on the Eritrea-Ethiopia Conflict (1998-2000), Lawrenceville & Asmara: Red Sea Press (2002), p 47.

• ـ هي إجراءات تم صياغتها من قبل ممثلين عن الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية و منظمتي الأمم المتحدة و الوحدة الإفريقية ، يدور محورها حول وقف المعارك ، وضع لجنة حيادية مكلفة بتحديد المواقع الواقعة تحت مراقبة البلدين في 06 ماي 1998 ، إنشاء بعثة لحفظ السلام ، إعادة انتشار القوات الإريترية ثم القوات الإثيوبية ، عودة الإدارة المدنية في المناطق المعنية بالإنتشار ، التحقيق في أسباب النزاع ، ضبط الحدود و رسم معالمها حسب وحدة الخرائط التابعة لمنظمة الأمم المتحدة على أساس المعاهدات الإستعمارية ذات الصلة و القانون الدولي الساري ، و قد قبلت إريتريا هذه الإجراءات بينما طلبت إثيوبيا توضيحات ، أنظر : من تقرير رئيس منظمة الوحدة الإفريقية ، عبد العزيز بوتفليقة ، أمام المؤتمر 36 لمنظمة الوحدة الإفريقية (10- 12 / 07 / 2000) ، في (خطب و رسائل) الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، للفترة 01 ماي - 30 أوت 2000 (الجزء الثاني) ، إصدار رئاسة الجمهورية ، 2000 ، ص 586 .

مليون دولار"[1] ، إلا أنه و في المقابل فإن اتفاقية الجزائر التي ارتضاها الطرفان قد أجبرت إريتريا على اقتطاع مساحة تصل إلى 25 كيلو مترا من عمق أراضيها لإقامة منطقة أمنية بين البلدين تتمركز فيها قوة دولية يصل عدد أفرادها إلى 4200 جندي بدأت طلائعها بالفعل بالوصول إلى أسمرة قبل نحو شهرين ، غير أن النقطة الشائكة الأخرى التي يمكن أن تكون إريتريا قد قبلت بها على مضض ، أو على حد قول رئيس الحكومة الإثيوبية ميليس زيناوى بسبب هزيمتها الساحقة هي المتعلقة بالبند الداعي إلى ضرورة البحث في أسباب النزاع والتحري في حوادث وقعت في السادس من ماي 1998 و يوليو و أغسطس1997 و هذا البند تحديدا يحمل في طياته إدانة إلى الطرف الإريترى الذي كان البادىء في الحرب والذي قام باحتلال مناطق واسعة من المناطق الحدودية الإثيوبية ، قبل أن تتمكن القوات الإثيوبية من شن هجمات شرسة في عام 2000 استطاعت بموجبها انتزاع تلك الأراضي ، ثم التوغل في عمق الأراضي الاريترية و احتلال بعضها وتشريد سكانها .

و يلاحظ أن الجزائر قامت من خلال أدائها لهذه الوساطة " بنقل مقترحات إرتيريا لإثيوبيا و العكس ، كما قامت أحيانا بتعديل المقترحات أو الردود ، و هذا كله ضمن حركة نشطة و سريعة مدعومة أحيانا بنوع من الضغط على إثيوبيا أو على إرتيريا و عليهما معا أو اللجوء إلى أمريكا و الإتحاد الأوروبي للقيام بالمهمة ذاتها بغاية التوصل إلى الهدف الأسمى ، أي وقف إطلاق النار و توقيع إتفاق سلام بين البلدين" [2] .

المبحث الثاني : إتفاق وقف إطلاق النار و إتفاقية السلام .

المطلب الأول : مضمون و أبعاد اتفاق وقف إطلاق النار.

يتمحور اتفاق وقف إطلاق النار بين حكومة إثيوبيا الفدرالية الديمقراطية و حكومة دولة إرتيريا اللتان شاركتا في المفاوضات غير المباشرة التي نظمتها منظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر العاصمة من 29 ماي إلى 10 يونيو 2000 برئاسة الجمهورية الجزائرية بصفتها رئيسة

---

[1] ـ طالبت إرتيريا بمساعدات قدرها 800 مليون دولار لإعادة ما حطمته الحرب ، لكنها تحصلت على 359 مليون دولار فقط وفقا لثلاثة برامج منحها الأول 18 و الثاني 285 و الثالث 56 . أنظر : Le Monde Economie. 05/02/2001 :

[2] ـ محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص 148 .

لمنظمة الوحدة الإفريقية ، و بمشاركة شريكيها و هما الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوربي التي تؤكد كل منها على المبادئ التالية :

. تسوية الأزمة الحالية و كل خلاف بين البلدين بوسائل سلمية و قانونية طبقا للمبادئ المتضمنة في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية و منظمة الأمم المتحدة .

. رفض اللجوء إلى القوة كوسيلة لفرض حل في حالة أي خلاف .

. الالتزام بالحدود الموروثة عن الاستعمار كما نصت على ذلك اللائحة رقم 16 التي صادقت عليها قمة منظمة الوحدة الإفريقية التي عقدت بالقاهرة 1964 و رسم تلك الحدود على أساس المعاهدات الاستعمارية ذات الصلة و القانون الدولي المطبق في هذا المجال و ذلك باللجوء إلى وسائل تقنية لرسم الحدود و في حالة الخلاف اللجوء إلى آلية تحكيم مناسبة .

. و تأكيدا لموافقتها على الاتفاق الإطار و كيفية تطبيقه ، و الذي وافقت عليه الدورة الـ 35 لندوة رؤساء الدول و الحكومات التي انعقدت بالجزائر من 12 إلى 14/ 07 / 1999.

. و مراعاة لمستجدات الأزمة اتفق الطرفان على ما يلي :

1 . إلتزامهما بالوقف الفوري للمعارك فور التوقيع على الوثيقة كما يلتزمان على وجه الخصوص بضمان ما يلي :

1 . 1 – وقف كل الهجومات المسلحة الجوية و البرية.

1 . 2 – ضمان تحرك و تنقل بعثة حفظ السلام على أراضي الطرفين بما فيها وسائلها الإمدادية .

1. 3 – احترام و حماية بعثة حفظ السلام و منشآتها و تجهيزاتها.

لو توقفنا عند ديباجة الاتفاق يتبين لنا أنها أشادت بدور الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوربي و كذا الجزائر بصفتها رئيسا لمنظمة الوحدة الإفريقية و الجهود التي تابعتها في ظل المفاوضات غير المباشرة ، كما لم تثن من دور طرفا النزاع في موافقتها على الاتفاق الإطار وكيفية تطبيقه .

كما يظهر لنا جليا التذكير بمبادئ الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية خاصة فيما يخص التسوية السلمية للمنازعات الدولية والالتزام بالحدود الموروثة عن الاستعمار.

و ترابطا مع نص الديباجة جاءت المادة الأولى من الاتفاق لتبرهن مرة أخرى و تلح على التزام الطرفين بالوقف الفوري للمعارك المسلحة ، حيث بات جليا تحريم استعمال القوة لحل الخلافات الدولية ، و أن لغة الحوار و الالتزام بالمبادئ الإفريقية و الدولية هما السبيل الناجح لمعالجة النزاعات الدولية أو الإقليمية و هذا بغية الحفاظ على الاستقرار والسلم في ربوع القارة و ما عبارة الالتزام التي استهل بها المادة الأولى إلا دليل على حرص صانعي الاتفاق نحو وقف حقن الدماء فهناك مزيج بين أسلوب الترغيب والتهديد .

و لضمان الوقف الفوري للمعارك نصت الفقرات الثانية و الثالثة من المادة الأولى على ضمان تحرك بعثة حفظ السلام عبر أراضي الطرفين بكل وسائلها ومنشآتها ، و هذا إنجاز عظيم حيث قبلت إرتيريا أن تنشر الأمم المتحدة قوة أممية داخل ترابها لكي تمكن القوات الإثيوبية من الانسحاب بدون أي خطورة و هذا يمثل ضمانات أمنية يمكن أن تساهم في تقلص حدة التوتر واستعادة الثقة بين الطرفين .

كما أكدت المادة الثانية على نشر بعثة حفظ سلام أممية تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية و أفردت المادة الثالثة من الاتفاق على تفصيل مهام البعثة التي تتمحور على وجه الخصوص في مراقبة مدى استجابة و انسحاب القوات الإثيوبية من الأراضي الإرتيرية المحتلة .

و يبقى تحديد حجم و تشكيلة بعثة حفظ السلام على عاتق الأمينين العامين للأمم المتحدة و الإتحاد الإفريقي و بموافقة طرفي النزاع طبقا لأحكام المادة الرابعة منه .

كما نصت المادة السادسة من الإتفاق الإطار على أن تقوم منظمتا الوحدة الإفريقية و الأمم المتحدة بتشكيل لجنة عسكرية من أجل تسهيل مهمة بعثة حفظ السلام •.

و استجابة لنص المادة السادسة قامت قسمة DPKO (department of peace-keeping operation) التابعة للأمم المتحدة بتحديد 06 إلى 08 ضباط لمعالجة القضايا العسكرية التي قد تظهر خلال قيام بعثة حفظ السلام بمهامها داخل المنطقة .

و تماشيا مع نشاط الأمم المتحدة اعتمد مجلس الأمن لائحة رقم 1312 بتاريخ 2000/07/31 لتطبيق أحكام المادة السادسة و السابعة من الإتفاق الإطار حيث تمحورت هذه اللائحة على ثلاث نقاط جوهرية تتجلى في :

• - تتسم قوات حفظ الأمن و السلم بالطابع الحيادي و تقوم على أساس إتفاق محض بين المنظمة و الدولة المستقبلة لهذه القوات .

1 . تشكيل ضابط في عاصمة البلدين و في إطار هذه الفقرة التي بدأ بتنفيذها ، حيث عينت الجزائر إثنان من الضباط السامين في كل من أسمرة و أديس أبابا .

2 . تشكيل على الأكثر 100 من الملاحظين العسكريين و 08 ضباط سامين جزائريين كملاحظين عسكريين الذين ينبغي عليهم أن يلتحقوا بمهامهم في المنطقة ، و الفوج الأول من الملاحظين تم تشكيلهم لتهيئة الأرضية لمباشرة مهامهم في مساعدة بعثة حفظ السلام التي تتكون من 4200 رجل .

في شهر جويلية 2000 و دائما في إطار تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار و المعارك أرسلت منظمة الوحدة الإفريقية 3 ضباط إلى أديس أبابا و 3 آخرين إلى أسمرة .

3 . تم إرسال بعثة حفظ السلام إلى المنطقة بعد اعتماد مجلس الأمن للائحة 1312 و بترخيص كل من منظمة الأمم المتحدة و بمنظمة الوحدة الإفريقية [1].

و شمل هذا الاتفاق الذي يقضي في مواده الثامنة و التاسعة و العاشرة و المادة الحادية عشر بانتشار قوة لحفظ السلام مهمتها مراقبة وقف القتال مباشرة بعد انسحاب القوات الإثيوبية من جميع المواقع الإرترية التي احتلتها منذ 06 فيفري 1999.

و تعقبها " عودة الإدارة الإرتيرية إلى المناطق التي كانت تشرف عليها قبل 06 ماي 1998 تاريخ اندلاع النزاع المسلح ، بما فيها الشرطة و الميلشيات المحلية من أجل التحضير لعودة السكان " [2] .

و تأسيسا على أحكام المواد الثانية عشر و الثالثة عشر و بهدف المساهمة في تخفيف حدة التوتر ستبقى القوات الإرتيرية على بعد 25 كلم (على مرمى مدفع) من المواقع التي تنتشر فيها القوات الإثيوبية من جديد ، و تقوم بعثة حفظ السلام بمراقبة القوات الإرتيرية الموجودة في المواقع المحددة بموجب المادة 12 من الوثيقة .

علاوة على ذلك نجد أحكام المادة الرابعة عشر تستند على أحكام إجرائية على عاتق منظمة الأمم المتحدة و الوحدة الإفريقية التي من شأنها السهر على ضمان احترام الالتزام الذي اتخذه

[1] - Document de la direction de l'union africaine de le ministère des affaires étrangères , Conflit Éthiopie-Érythrée , cadre juridique du règlement du différent – phase opérationnelle de mise en ouvre de l'accord d'Alger p 1 , 2 .

[2] - Voire l'article 8 _ 15 de l'accord de cessation des hostilités entre le gouvernement de la république d'Ethiopie et le gouvernement de l'état d'Erythrée , même document , p 3 , 4 , 5 .

الطرفان على عاتقهما إلى غاية رسم الحدود المشتركة بناء على المعاهدات الاستعمارية ذات الصلة مع تعهد المجموعة الدولية بكل هياكلها و أجهزتها مشكلة في مجلس الأمن الدولي الذي يسهر على مراقبة مدى خرق الأطراف لالتزاماتهما في الفقرتين 09 و 12 من الاتفاق خاصة في المنطقة الآمنة المؤقتة .

و يلخص الاتفاق في مادته الأخيرة (الخامسة عشر) ، التي " تبين للطرفين الإثيوبي و الارتيري بالسبل التي ينتهجونها في حالة الضرورة و التي تتجلى في تقديم طلب إلى الأمينين العامين للأمم المتحدة و الوحدة الإفريقية من أجل المساعدة " [1] .

. أبعاد اتفاق وقف إطلاق النار :

سوف نركز هنا على أبعاد اتفاق وقف إطلاق النار من المنظور الجزائري :

من خلال معايشة الجزائر لتسوية النزاع الإثيوبي– الإرتيري حاولت المزج بين دبلوماسية (المجاملة) و الضغط مستعينة في ذلك بثقل الاتحاد الأوربي و خاصة النفوذ الأمريكي ، و ما جولة الرئيس بوتفليقة للبلدين المتحاربين إلا تأكيدا على رغبة الجزائر في ترسيخ و " تغليب التسوية السلمية للنزاع "[2] و السير في منهج الحوار و المفاوضات بدل لغة السلاح الذي أصبح مستهجنا في جميع التشريعات الدولية و الوطنية .

لقد وصلت الجزائر إلى حل بالرغم من أنها وجدت صعوبات أمام وساطتها أبرزها تعنت الموقف الإثيوبي في المرحلة الثانية من إدارة الحرب بفعل تفوقها الذي لم يطل طويلا قبل أن يوافق على اتفاق وقف إطلاق النار.

و عليه فان الإتفاق الموقع يعتبر تتويجها لمفاوضات شاقة غير مباشرة التي احتضنتها الجزائر في الفترة بين 29 أيار و 10 يونيو 2000 ضمن وساطة جزائرية قادها وزير العدل أحمد أويحي ممثلا لرئيس الجمهورية و رئيس منظمة الوحدة الإفريقية السيد عبد العزيز بوتفليقة .

---

[1] - Voire sur le retour dans les régions ou l’administration civile , le rapport du secrétaire général sur les efforts déployés par l'OUA sous la houlette de son président en exercice concernant le conflit entre l’Ethiopie et l'Erythrée , même document , p 7 .

[2] - من تقرير رئيس منظمة الوحدة الإفريقية ، عبد العزيز بوتفليقة ، أمام المؤتمر 36 لمنظمة الوحدة الإفريقية (10- 12 / 07 / 2000) ، مرجع سابق ، ص ص 583 – 596 .

و لقد كانت مراسيم التوقيع و تبادل الوثائق لحظات قوية و حرجة في نفس الوقت و لكن مصافحة وزيري خارجية إثيوبيا و إرتيريا بعضهما البعض بدد الحرج و المخاوف و كانت تلك ولا شك نقطة البداية لنهاية النزاع الحدودي على الأقل في هذه الجولة خاصة و أن هذا الاتفاق يمنح الطرفين الشروط الكفيلة بتسوية الحدود الدولية المشتركة.

يصف الرئيس بوتفليقة الاتفاق بالحدث العظيم و التاريخي و يربطه بالأسلوب المعتمد في التوصل إلى وقف إطلاق النار و هو أسلوب حضاري يعيد للطرفين الأمل في العيش باطمئنان في كنف السلم و الاستقرار.

و من ثم فان اتفاق وقف إطلاق النار مهما كانت النقائص التي يحملها يمثل بداية لبناء مستقبل جديد يحد من ماضي الحروب التي دارت رحاها بين الشعبين الإثيوبي و الإرتيري[1].

و بالمناسبة وتوازيا مع حفل التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقع بالجزائر بتاريخ 18 جوان 2000 بين وزيري خارجية البلدين أدلى السيد عبد العزيز بوتفليقة خطابا أوضح فيه جل الأبعاد التي تقف وراء اتفاق وقف إطلاق النار حيث خاطب كل من وزيري خارجية إثيوبيا و إرتيريا و الممثل الخاص لرئاسة الاتحاد الأوربي و كذا المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي و الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بما يلي :

"إنني سعيد بهذا الانجاز العظيم الذي حققته إثيوبيا و إرتيريا لتوقيع ممثليهما على الاتفاق الذي ينهي النزاع المسلح بين البلدين بأسلوب حضاري يتلاءم مع ماضي الشعبين المجيد، لقد أثبت الطرفان أن الحوار هو الطريق الأسلم في إرساء دعائم الوئام و إقرار الأمن ".

لقد أظهر الرئيس في خطابه على إشراك المجموعة الدولية و الشعوب الإفريقية و الأممية و الوحدة الإفريقية و الشعب الجزائري في مد جسور السلام و توثيق روابط الاخوة بين الشعبين اللذان تربطهما أساسا وشائج قربى و جوار في أعماق التاريخ [2].

و لو تفحصنا بنود الاتفاق يتبين لنا أن صانعيه حاولوا إعطاء الاتفاق صبغة قانونية ترقى إلى مصادر القانون الدولي لاسيما الفقرة أ من المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدائمة و المحكمة الحالية في شخص رئيسها في التوصل الى اتفاق وقف المعارك وهو ما نجده موزعا

---

[1] - محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص ص 191 – 198 .

[2] - document de la direction de l' union africain , Ministère des affaires étrangère , communique de presse Alger , le 27 octobre 2000 .

في تدخله عندما يستعمل كلمة "ينبغي" التي مفادها وجوبي و إلزامي و ليس اختياري و جوازي كما هو مبين في هذه الفقرة " تلكم هي الترتيبات الأساسية و التي ينبغي منذ الآن على إثيوبيا و إرتيريا الالتزام بها" .

و في هذا السياق يشيد بالأعمال الجديرة بالذكر فيتقدم بتحية و عرفان إلى الأمين العام الأممي "كوفي عنان " و مجلس الأمن الدولي وكذا الولايات المتحدة الأمريكية التي تستحق هي كذلك جميل و عرفان إفريقيا على الصبر و الطاقة التي وظفتهما بثبات في هدا النزاع منذ 1998 و في مساندة جهود الوحدة الإفريقية.

كما نوه الرئيس بدور الاتحاد الأوروبي الذي يبرهن بهذا الصنع بما يستدعي الثناء على أن مصالحه هي مصالح إفريقيا، و قي المقام الثاني يبرهن الرئيس أن هذا الاتفاق نتيجة هامة لكونه مدعاة للأمل بالنسبة لشعوب قارتنا ، فتحقق السلم بين إثيوبيا و إرتيريا هو مثال جدير بالتأمل لأنه نتاج تعبئة الإرادة السياسية الضرورية لدى الأطراف المعنية في استطاعتها مرافقة الاتفاق ، و يضيف الرئيس على " أنه على يقين من أن أمتا إثيوبيا و إرتيريا ستعرفان كيف تتحملان هذه المسؤولية المزدوجة لهما و لإفريقيا التي تتشرف بانتسابهما لها .

و ما يجدر التنويه به الشعوب الإفريقية وهي تتميز اليوم بوعي يقظ أن تقدر هذا الحدث الهام وتثق بالحكمة التي سادت المحادثات و تنتظر منا أن نستكمل ما بدأناه و أن نحقق لها الأمل الذي ترجوه ".

نستشف من خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أنه يضفي على الاتفاق صبغة دولية مؤادها أن تحذو الدول المتنازعة حذو إثيوبيا و إرتيريا في الاحتكام إلى لغة السلم و الحوار بدل العنف و الحرب قي حل النزاع الذي بات مستهجنا في ظل التطور الذي عرفه المجتمع الدولي المعاصر[1].

و عصارة القول أن نظرة الجزائر لاتفاق وقف إطلاق النار يعتبر مرحلة أولية تحتاج إلى الرعاية الأممية و الإفريقية و لاستكمال ما تبقى و هو توقيع اتفاق سلام حقيقي حتى يمكن مـد

---

[1] - خضير بوقايلة ، مقال بعنوان : نجاح وساطة الجزائر بين أسمرة وأديس أبابا ذكر الجزائريين بسنوات العز، مجلة الشرق الأوسط ، من الموقع الإلكتروني : ..http://www.aawsat.com/details.asp?section=4 ، أطلع عليه بتاريخ 2011/09/25

جسور السلام ، فالمسؤولية الثقيلة التي تقع على كاهل البلدين الشقيقين الموقعين على هذا الاتفاق بقدر ما تقع على عاتق المجموعة الدولية المدعوة الى مرافقة هذا الحدث التاريخي ينبغي أن تمثل عملية ناضجة في استكمال واجبها التضامني بغية الوصول الى حد شامل و كامل للنزاع الإثيوبي– الإرتيري.

المطلب الثاني : تقييم اتفـاق السـلام .

الجهود الدولية التي بذلت خاصة من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية برئاسة الجزائر بالإضافة إلى جهود الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، كانت كبيرة ومقدرة سواء في مرحلة الحرب أو الإتفاق، و ربما كان من الصعب إيقاف الحرب من غير وجود الجهود الدولية ، أو الوصول فيها إلى إتفاق سلام و إن جاء متأخراً و بعد أن دفع الطرفان الثمن غالياً بعد أن حصدت الحرب آلاف القتلى و أكثر من مليون لاجئ [1]، حيث نصت اتفاقية السلام على البنود التالية :

1 . إلزام الطرفين بوقف دائم لكل الأنشطة العسكرية والأعمال العدائية على حدودهما .

2 . إطلاق سراح الأسرى والمعوقين بسبب الحرب فوراً .

3 . تكوين لجنة تعمل على ترسيم الحدود مكونة من 5 أعضاء.

4 . تكوين لجنة لدراسة آثار الحرب على المدنيين ولجنة أخرى لتحديد خسائر الحرب والتعويضات .

و يمكن تلخيص ما أنجز من الإتفاق في الآتي :

1– نجحت بعثة الأمم المتحدة في إرتريا و إثيوبيا في إنشاء المنطقة الأمنية المؤقتة ومراقبة الحدود والتحكم فيها إلا من بعض التجاوزات الأمنية التي تحدث من وقت لآخر كمصادمات الأهالي و اختطاف الأشخاص و سرقة المواشي .

[1] -Malek Salim ," Bouteflika l'artisan de la paix" : le nouvel Afrique Asie , N 136 . janvier 2001 , p 28 .

2– نجحت اللجنة الخاصة بتعيين الحدود و ترسيمها و التي تكونت بموجب المادة الرابعة من إتفاق الجزائر من تحديد و تعيين الحدود في كل المناطق المتنازع عليها (الشرقية، الغربية و الوسطى) و أعلنت نتيجتها في 13 أفريل 2002 ، و لم يبق لها إلا الترسيم للحدود في الأرض .

3 – " تحقق نجاح كبير في مجال إعادة الأسرى المدنيين والعسكريين عملاً بإتفاقيات جنيف وإتفاقية الجزائر للسلام ، وذلك برعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية " [1] ، حيث تم منذ بداية الصراع في عام 1998 إلى غاية 30 ديسمبر 2002 تسليم إثيوبيا ما لا يقل عن 6022 أسير حرب و محتجز مدني، و بالمقابل تم تسليم إرتريا عدد 3153 أسير حرب ومحتجز مدني .

4 – " بذل جهد مقدر في مجال إزالة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المجاورة لها و التوعية بمخاطر الألغام والتي لا تزال تشكل تهديداً كبيراً لسكان البلدين حول المنطقة الأمنية المؤقتة و أفراد بعثة الأمم المتحدة " [2].

ـ <u>عوائق تنفيذ إتفاق السلام :</u>

توقف القتال بين إرتريا وإثيوبيا ابتداءً من 18 يونيو 2000 عقب توقيع وزيري خارجية البلدين إتفاقية الجزائر الأولى (وقف الأعمال العدائية) ثم توقيع إتفاقية الجزائر الثانية في 12 ديسمبر 2000 بين رئيسي البلدين وبضمان من منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة، وفور دخول الإتفاقية حيز النفاذ إختار كل بلد محاموه ومستشاروه وبدأت لجنة تعيين الحدود وترسيمها تباشر عملها وتقدم كل طرف إلى اللجنة بالأدلة والخرائط التي تؤيد موقفه وبعد رحلة مضنية من العمل والفحص والتدقيق أصدرت اللجنة في 13 أبريل 2002 حكمها ونشرته للرأي العام في الإنترنت وفور صدور القرار رحب به الطرفان الإرتري والإثيوبي وأعلنا قبولهما المطلق بنتائج التحكيم ولكن بعد أشهر قليلة تغيرت المواقف مما أدخل الإتفاق غرفة الإنعاش بالرغم من التوقيع على إتفاق السلام و صدور قرار ترسيم الحدود[3] .

[1] - Conflit Érythrée-Ethiopie opus 01/07/1999 , rapport d 'activité ; www.ICRC.org
[2] - le conflit Éthiopie-Érythrée. http://www.senat.fr , consulte le 19/09/2011.
[3] ـ هند بداري ، العلاقات الإثيوبية الإرترية بين الشد و الجذب ،نشر بتاريخ 2007/11/28 ، على الموقع الإلكتروني : http://www.adoulis.com/details.php?rsnType=1&id.. ، أطلع عليه يوم 2011/12/11 .

أولاً – عوائق من الطرف الإريتري :

قامت إرتريا في الفترة منذ توقيع الإتفاق وحتى الآن بعدد من الإجراءات والأعمال و اتخذت بعض القرارات فيما يتعلق بالتعامل مع بعثة قوات حفظ السلام الدولية، والتي اعتبرتها المنظمة الدولية إعاقة لاتفاق السلام أو تقصير في التعامل مع بعثة حفظ السلام الدولية بالشكل المطلوب وبالجملة فإن أهم العوائق المأخوذة على إرتريا هي [1]:

1 – إصدار إرتريا قرار في 31 أوت 2002 يقضي بتجريد المنظمات الدولية غير الحكومية من أي مسؤولية عن إزالة الألغام لأغراض إنسانية وذلك بحجة أن إرتريا أعلنت في 08 جويلية 2002 إنشاء الوكالة الارترية لإزالة الألغام .

2 – إغلاق طريق بارنتو كرن أسمرة أمام حركة قوات بعثة حفظ السلام مما أعتبر تقيداً لحركة تنقل أفراد البعثة الدولية ونوع من عدم التعاون مع البعثة الدولية لأداء مهامها بالشكل المطلوب هذا بجانب فرض قيود على الشرطة العسكرية التابعة للبعثة داخل مدينة اسمرة .

3 – اعتقال لسبعة أشخاص من موظفي الأمم المتحدة في إرتريا على الرغم من وجود معاهدات دولية تكفل سلامة وامن موظفي الأمم المتحدة .

4 – رفض البدء في عملية ترسيم الحدود في القطاع الشرقي باعتباره قطاع لا خلاف فيه من الطرفين وربط الموافقة في ذلك بتأكيد موافقة إثيوبيا على ترسيم الحدود في القطاعين الأوسط والغربي .

5 – رفض إرتريا مقابلة المبعوث الخاص للامين العام وزير الخارجية الكندي السابق السيد لويد أكسورثي في 30 يناير 2004 .

6 – فرض الحظر الجوي على تحليق طائرات بعثة الأمم المتحدة العمودية منذ 05 أكتوبر2005 دون إبداء أي مبررات لاتخاذ القرار، وطالب إرتريا كل من الأمين العام للأمم المتحدة و مجلس الأمن الدولي بالتراجع عن القرار، إلا أن إرتريا أصرت بشدة على موقفها الرافض للرجوع عن القرار .

---

[1] ـ عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج ، النزاع الحدودي الإثيوبى الإريترى ، مقال صادر عن مركز دراسات القرن الإفريقي بتاريخ 30 أفريل 2011 ، على الموقع التالي: http://www.adoulis.com/details.php?rsnType=1&id=438 ، أطلع عليه يوم 2011/12/11 .

7 – في خطوة أكثر تعقيداً " أصدرت الحكومة الإرترية في 06 ديسمبر 2005 قراراً بطرد أعضاء من بعثة الأمم المتحدة ممن يحملون الجنسيات الأمريكية و الكندية و الأوربية و مغادرة البلاد خلال عشرة أيام في إشارة منها إلى رفضها أي تدخل لمجلس الأمن" [1] ، و رغم مناشدات الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن في بيانه الصادر في 07 ديسمبر 2005 الذي اعتبر القرار (خطوة غير مقبولة)، ظلت إرتريا في موقفها الرافض بالرجوع عن القرار و أكدت قيادة قوات حفظ السلام الدولية أن القرار يشمل مائة و ثمانين موظفاً من العسكريين والمدنيين والمتطوعين .

وبالنظر إلى مجمل العوائق الصادرة من إرتريا نجد أخطرها وأكثرها مخالفة لاتفاق الجزائر هو قرار فرض الحظر الجوي و ما تبعه من قرار الطرد لبعض أفراد بعثة حفظ السلام الدولية ويمكن إدراج معظم المخالفات والعوائق الأخرى تحت عامل الهاجس الأمني الذي يتملك السلطة الارترية ، بسبب عدم استقرار وضعها السياسي والأمني خاصة منذ عام 2001 .

ثانيا : عوائق من الجانب الإثيوبي :

قامت إثيوبيا بجملة من الأعمال وأصدرت عدداً من القرارات التي أعتبرت في خانة الرفض أو التسويف والتعويق لتنفيذ اتفاق سلام الجزائر والتي من أهمها الآتي:

1 – توطين مواطنين إثيوبيين في قرية (دمبي منقول) التي تقع على الجانب الارتري من الحدود التي أقرتها اللجنة ، و بناءا على هذا تقدمت إرتريا في 17 جويلية 2005 بشكوى للجنة الحدود وأصدرت اللجنة أمرا يقضي بقيام إثيوبيا بسحب مواطنيها من تلك القرية و في 14 أوت 2002 طلب مجلس الأمن من الطرفين في قراره 1430 الامتناع عن القيام من جانب واحد بنقل القوات أو السكان بما في ذلك إنشاء مستوطنات جديدة في المناطق المتاخمة للحدود إلى أن يتم إنجاز ترسيم الحدود و النقل المنظم للسيطرة على الأرض و لم تمتثل إثيوبيا لأمر اللجنة

[1]– مختار شعيب ، مقال بعنوان : الصراع الإريترى - الإثيوبى على الحدود ، المصدر :السياسة الدولية ، من موقع الأهرام للدراسات :http://www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial...eid...، أطلع عليه بتاريخ 2011/11/30.

و في 07 نوفمبر 2002 قررت اللجنة رسميا بأن إثيوبيا لم تمتثل لالتزاماتها و أبلغت مجلس الأمن بذلك .

2 – وجهت إثيوبيا إلى الأمين العام رسالة في 19 سبتمبر 2003 وصفت فيها قرارات لجنة الترسيم بأنها (قرارات تفتقر تماماً إلى الشرعية والعدل وروح المسؤولية التي اتخذتها اللجنة بشأن بادمي وأجزاء من القطاع الأوسط) ، ثم تقدمت إثيوبيا باقتراح يقضي بإنشاء آلية بديلة لترسيم الأجزاء المتنازع عليها من الحدود ، و أثار هذا القرار ردودا واسعة و غاضبة في أوساط مجلس الأمن و لجنة الترسيم و إرتريا و العالم .

طالبت إرتريا في أول رد فعل لها على هذا القرار المجتمع الدولي بالضغط على إثيوبيا للقبول بالقرار الملزم والنهائي للطرفين واعتبرت إرتريا القرار تراجع كامل عن اتفاق سلام الجزائر وانتهاك صريح للقانون الدولي ورد مجلس الأمن الدولي على رسالة رئيس الوزراء الإثيوبي في أول أكتوبر 2003 قال فيها :

أ – يعرب مجلس الأمن عن أسفه الشديد لعدم قبول إثيوبيا لقرار ترسيم وتعيين الحدود الصادر من لجنة ترسيم الحدود .

ب– أكد المجلس بأن قرار مفوضية الحدود أتخذ وفق الإطار القانوني الذي حدد بموجب اتفاقيتي الجزائر.

ج – التأكيد بأن قرار مفوضية ترسيم الحدود نهائي و ملزم .

د– إن عملية استمرار تأجيل تعيين الحدود يتنافى مع نص وروح اتفاقيتي الجزائر (اتفاقية وقف الأعمال العدائية 18 جوان 2000 ، و اتفاقية السلام الشامل 12 ديسمبر 2000) ، و نلاحظ هنا أن مجلس الأمن الدولي تعامل مع الموضوع بالسرعة اللازمة حيث رد على إثيوبيا في اقل من أسبوعين وجاء الرد مؤكدا على أن قرار لجنة الترسيم نهائي وملزم للطرفين ، و صادر وفق إطار إتفاقية الجزائر الموقع عليها من الطرفين الارتري والإثيوبي ، إلا أنه لم يحمل أي إشارات تهديد لإثيوبيا فيما لو أصرت في رفضها لقرار لجنة الترسيم[1].

3 _ رفضت إثيوبيا دعوة لجنة ترسيم الحدود للحوار الذي كان مقرراً أن يجري في لندن 22 فيفري 2005 و ذلك للحوار و المناقشة في تعيين الحدود على الأرض طبقا لقرار لجنة الترسيم

[1] - عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج ، مرجع سابق ، ص 1 .

وبررت إثيوبيا رفضها للحضور بقولها أن الحوار سابق لأوانه وغير مجدي في الوقت الراهن وقد يؤثر سلبا على عملية ترسيم الحدود، وبعد هذا الرفض عقدت لجنة الترسيم اجتماعا لذاتها وقررت فيه الآتي :

ا–خلصت اللجنة إلى القول أن إثيوبيا رغم كلامها الذي تريد التشديد على أن عملية ترسيم الحدود هي التي تهمها حصرا ، تعبر عن عدم رضاها عن الحدود في شكلها الحالي الذي ينص عليه موضوعيا قرار تعيين الحدود في شكل عراقيل إجرائية تعيق عملية الترسيم وهو أمر لا يحق لها أن تقوم به .

وبعد هذا الرصد والمتابعة لأهم الأحداث في مسيرة اتفاق سلام الجزائر لعام 2000 بين إرتريا و إثيوبيا منذ ميلاده نستطيع أن نلخص أهم مهددات تنفيذ السلام حسب تقديرنا في الآتي: [1]

1 – رفض إثيوبيا لقرار لجنة تعيين وترسيم الحدود و طرح بدائل أخرى تعتمد كأساس للترسيم

2 – عدم قدرة مجلس الأمن على إصدار قرار يلزم الطرف الرافض بتنفيذ تعهداته الدولية .

3 – عدم قدرة إرتريا لإدارة الأزمة بالشكل المطلوب لانحصار علاقاتها الخارجية بالدول والمنظمات النافذة وضيق افقها السياسي وعدم تقيدها بقواعد وأعراف اللعبة الدبلوماسية مما يجعلها تفتح النار عشوائياً وعلى الجميع .

4 – وجود قوة إثيوبية مقدرة معارضة للحكومة الإثيوبية يعارض معظمها عملية استقلال إرتريا التي لا تأخذ في الاعتبار حق إثيوبيا في الحصول على منفذ بحري و تعارض كذلك اتفاق الجزائر 2000 و بدأ تأثير هذه القوة يزداد على الحكومة في الفترة الأخيرة بسبب فوزها بأعداد مقدرة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة حيث فازت قوي المعارضة بنسبة 32% من المقاعد ولذا يتوقع أن يكون لها قدر من التأثير السالب في قرارات البرلمان الإثيوبي الحالي فيما يتعلق بعملية السلام بين إرتريا و إثيوبيا .

5 – الخوف من تقلص قوات حفظ السلام الدولية أو ربما تركها للمنطقة بالكلية حيث كان عددها في عام 2000 حوالي 4200 فرد و تقلص العدد حيث بلغ عددها في 06 أوت 2005 3292 فرد ، أي تقلصت بنسبة 21.61%.

---

[1] - صليحة ، قويدري ، مرجع سابق ، ص 58 .

6 – تململ الأمم المتحدة والمجتمع الدولي و المانحين من طول مدة بقاء قوات حفظ السلام الدولية التي مر على وجودها في المنطقة الأمنية المؤقتة أكثر من الوقت المتوقع ، هذا بجانب ارتفاع تكاليفها ، حيث تنفق الأمم المتحدة ما لا يقل عن 200 مليون دولار أمريكي سنويا على هذه البعثة .

المطلب الرابع : تطور النزاع بعد اتفاق الجزائر .

على الرغم من موافقتهما على وقف إطلاق النار و توقيع اتفاق السلام بينهما في الجزائر في ديسمبر 2000 ، إلا أن الأوضاع ظلت متوترة ، و استمرت الأعمال العدائية من الجانبين حيث عمدت إثيوبيا إلى حشد قواتها ، فيما عدته إريتريا أعمالاً استفزازية و مع الجهود المبذولة والمتواصلة للجنة ترسيم الحدود بين الطرفين، إلا أنها لم تتمكن من استئناف عملية الترسيم .

و قد صدرت العديد من قرارات مجلس الأمن، التي أكدت الالتزام بعملية السلام، وضرورة التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل الموقع بين البلدين منذ عام 2000 [1]، إلا أن الأوضاع ظلت على ما هي عليه و يسودها جو من الشك في نوايا الطرفين تجاه بعضها.

في 13 سبتمبر 2005، أصدر مجلس الأمن القرار الرقم 1622، و الذي يقضي بمد ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا حتى 15 مارس 2006 ، كما دعا القرار إلى الامتناع عن القيام بأي عمل يؤدي إلى تصعيد المواقف بين الطرفين.

و أرسلت إريتريا رسالة إلى بعثة الأمم المتحدة في 6 ديسمبر 2005 ، طالبت فيها بمغادرة موظفي الأمم المتحدة من الجنسيات الأمريكية والأوروبية والكندية والروسية الأراضي الإريترية خلال عشرة أيام، ما دفع الأمين العام للأمم المتحدة إلى إصدار بيان يدين فيه هذا القرار، ودعا إريتريا إلى رفع القيود المفروضة على بعثة الأمم المتحدة لكي تؤدي عملها.

[1] - document de la derection des affaire africaine / m.d.i projet de déclarations de président sur l'Erythrée et l'Ethiopie , s/PRST /2000/34 .

ثم أصدر مجلس الأمن في 14 ديسمبر 2005 بياناً يدين فيه ما اتخذته إريتريا من إجراءات غير مقبولة لإعاقة عمل البعثة .

في 15 ديسمبر 2005، أعادت بعثة الأمم المتحدة نشر بعض أفرادها، بواقع 77 من موظفيها المدنيين ، و 61 من أفرادها العسكريين في إثيوبيا بدلاً من إريتريا.

و أرسل وزير الخارجية الإثيوبي مذكرة إلى رئيس مجلس الأمن في 23 ديسمبر 2005 يعلن فيها قبول إثيوبيا للقرار الرقم 1640، وأنها سوف تعمل على الوصول لحل سلمي لخلافاتها مع إريتريا ، و من ثم أثبت الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره لمجلس الأمن أن إثيوبيا استجابت للقرار، بينما لم تستجب إريتريا له .

تظهر هذه الأوضاع عجز مجلس الأمن عن إصدار قرار ملزم للطرفين، ما يتوقع معه استمرار حالة التوتر وعدم إمكانية تحسن العلاقات بينهما.

في بداية عام 2006 ، قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً إلى مجلس الأمن، تضمن الآتي:

1- الاحتفاظ بالتشكيل الحالي للبعثة .

2 – قل المقر الرئيسي للبعثة من أسمرة إلى أديس أبابا، مع الإبقاء على مكتب اتصال بأسمرة.

3 – تحويل البعثة إلى بعثة مراقبة على جانبي المنطقة الأمنية المؤقتة، أو على الجانب الإثيوبي فقط .

4 – نشر قوة وقائية محدودة في المنطقة الأمنية المؤقتة التي تسيطر عليها إثيوبيا [1] .

و في أكتوبر 2006 ، عبر ما يزيد عن 2000 جندي، من القوات الإريترية المسلحة بأسلحة ثقيلة إلى القطاع الغربي في المنطقة الأمنية و أعلن وزير الإعلام الإريتري أنهم دخلوا للإسهام في جني محاصيل المزارع التي تمتلكها الدولة في المنطقة .

[1] -les résolutions des conseille de sécurité , http://www.un.org .

أما على الجانب الآخر ، فأدانت إثيوبيا التوغل الإريتري وعدته عملاً استفزازياً وانتهاكاً لاتفاق الجزائر.

لذا أرسل رئيس لجنة الحدود بين إريتريا و إثيوبيا رسالة للأمين العام للأمم المتحدة في 9 نوفمبر 2006 ، أوضح فيها أن اللجنة تقترح ترسيم الحدود بين البلدين وفقاً للإحداثيات، بسبب عدم تعاون الطرفين ، و عدم السماح للجنة الترسيم الدخول إلى منطقة الحدود لوضع الأعمدة الحدودية على الأرض ، و اعترضت إثيوبيا على مقترح اللجنة بزعم أن ترسيم الإحداثيات يعد باطلاً من الناحية القانونية ، كما رفضت إريتريا عدم تقيد اللجنة بترسيم الحدود على الأرض[1].

في النصف الثاني من عام 2006 ، امتد الصراع بين الجانبين إلى ما يشبه الحرب بالوكالة في الصومال، حيث تعبر القوات الإثيوبية لمساندة الحكومة الصومالية المؤقتة في صراعها ضد اتحاد المحاكم الإسلامية ، بينما وقفت إريتريا إلى جانب اتحاد المحاكم الإسلامية ، و قد أشارت بعض المصادر إلى دخول قوات إريترية الصومال لدعم قوات اتحاد المحاكم الإسلامية.

و استكمالاً لجهود "كوفي آنان" الأمين العام السابق ، قدم الأمين العام الجديد "بان كي مون" في 22 يناير 2007 تقريراً لمجلس الأمن يحث فيه الدولتين على التعاون لحل النزاع ، و حذر من إمكانية اندلاع حرب جديدة بين إثيوبيا و إريتريا .

في 30 يناير 2007 أصدر مجلس الأمن القرار الرقم 1741، و فيه :

1. طالب إثيوبيا بأن تقبل دون تأخير قرار لجنة الحدود بالترسيم، مع اتخاذ خطوات ملموسة.

2. طالب إريتريا بسحب قواتها ومعداتها من المنطقة الأمنية المؤقتة.

3. تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا حتى 31 يوليه 2007، مع تخفيض عدد العسكريين من 2300 جندي إلى 1700 جندي.

في منتصف فبراير 2007، عقد التحالف الديمقراطي الإريتري، وهو تحالف معارض يضم في عضويته 13 تنظيماً سياسياً إريترياً، مؤتمراً لمدة ستة أيام في أديس أبابا. وأكد المؤتمر تركيزه

---

[1] - عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج ، مرجع سابق ، ص 2 .

على المشكلات السياسية و الاقتصادية ، و أنه يعمل على إنقاذ الشعب الإريتري من الأوضاع التي سببها نظام "أفورقي" ، و في مارس 2007 دعا الرئيس الإثيوبي المجتمع الدولي للتدخل والعمل مع الطرفين على حل النزاع من طريق التفاوض.

ثم قدم الأمين العام تقريراً لمجلس الأمن، أفاد بأن الحالة متوترة في المنطقة الأمنية المؤقتة بين إثيوبيا واريتريا، و أن إريتريا مستمرة في حشد قواتها في القطاع الغربي والأوسط ، " كما أن إثيوبيا كثفت وجودها العسكري ، و بلغ عدد قواتها حوالي 1200 جندي مزودين بأسلحة ثقيلة على بعد سبعة كم من الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية ، و أنه من المحتمل في ظل جمود الموقف الدولي استمرار الصراع إلى أمد غير معلوم" [1].

و على الرغم من إعلان رئيس الوزراء الإثيوبي السيد ملس زيناوى من أمام البرلمان الإثيوبي فى اليوم التاسع والعشرون من شهر مارس من العام 2007 أن أثيوبيا قبلت دون شروط قرار تعيين الحدود بينها و بين إريتريا الذي أصدرته لجنة الحدود بين البلدين وتأكيد وزير الخارجية الإثيوبى السيد سيوم مسفن هذا القبول عبر رسالته لرئيس مجلس الأمن فى الثامن من يونيو من العام 2007 م و الذى أكد فيه قبول حكومته بقرار تعيين الحدود الذى أقرته لجنة الحدود دون شروط مسبقة ، إلا أن الترسيم المادي للحدود لم يتم التوصل إليه حتى الآن ، و بدأت الإتهامات بين الطرفين تتبادل منذ ذلك الوقت .

في ظل هذه الإتهامات المتبادلة بين طرفي النزاع وعدم قدرتهما على التوصل لإتفاق من شأنه يعيد ترسيم الحدود بين البلدين أصدرت اللجنة المكلفة بترسيم الحدود بين البلدين فى الثلاثين من نوفمبر من عام 2007 بيانا أكدت فيه أنه و اعتبارا من هذا التاريخ فإن الحدود بين البلدين أصبحت مرسومة وفقا للإحداثيات التي وضعتها اللجنة ، و في التاسع والعشرين من نوفمبر من العام 2007 أي قبل إصدار اللجنة لقرارها أرسل المستشار القانوني للرئيس أسياس أفورقى رسالة إلى لجنة الحدود أكد فيها إلتزام الجانب الإريتري بكافة قرارات لجنة الحدود ، كما أرسل وزير الخارجية الإثيوبي سيوم مسفن رسالة إلى لجنة الحدود في اليوم السابع والعشرون من شهر نوفمبر من العام 2007 أي قبل ثلاثة أيام من قرار اللجنة رفض فيها قرار لجنة الحدود

[1] ـ الحرب الإريترية الإثيوبية ، من الموقع الإلكتروني : http://www.moqatel.com/.../Behoth/.../sec12.doc_cvt.ht ، أطلع عليه بتاريخ 2011/12/11 .

بترسيم الحدود و قال فيها أن إثيوبيا ترى أن إحداثيات الترسيم باطلة قانونيا لأنها غير ناتجة عن عملية ترسيم معترف بها في القانون الدولي .

و ازداد التوتر في العلاقات مجددا بين البلدين عبر تبادل الإتهامات ودعا الرئيس الإريتري أسياس أفورقي الأمم المتحدة على إرغام إثيوبيا على الإنسحاب من الأراضي الإرترية في رسالة إلى رئيس مجلس الأمن في الخامس عشر من يناير من العام 2008 ، و نتيجة لعدم إستجابة مجلس الأمن لرسالة الرئيس أفورقي قامت إرتريا بفرض المزيد من القيود على بعثة الأمم المتحدة في كل من إثيوبيا و إرتريا مما اضطر البعثة لنقل مقرها من إرتريا، و وصف مجلس الأمن الإجراء الإريتري بعدم التعاون وأنه يعوق عمل البعثة فى المنطقة وأصدر قراره رقم 1837 في الثلاثين من شهر يوليو من العام 2008 الذي أمر بإنهاء مهام البعثة في كل من إثيوبيا و إريتريا اعتبارا من الواحد والثلاثون من شهر يوليو من العام 2008 على أن تلتزم الدولتين بإتفاق الجزائر الموقع بينهم ، و استمرت التوترات بين البلدين في الأعوام 2009 و2010 حتى وصلت ذروتها في أواخر ابريل من العام 2011 حيث صرحت إثيوبيا برغبتها في إسقاط النظام الإريتري عبر دعم المعارضة الإرترية ، " و قيام النظام الإريتري باستعراض لقوته الجوية التي كانت غير فعالة خلال الحرب السابقة في محاولة منه لإظهار قوته و استعداده لأي حرب قادمة ، مما يعني العودة إلي المربع الأول (مربع الحرب) الذي طالما أثر سلبا على مجمل الأوضاع في منطقة القرن الإفريقي" [1] .

[1] - عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج ، مرجع سابق ، ص 2 .

الخاتمـة :

على ضوء ما سبق، يمكن الانتهاء إلى أن الوساطة في حل النزاعات الدولية بشكل عام تتميز بجملة من الخصائص العامة تتمثل في كونها عملية تحاول من خلالها أطراف ثالثة أن تحل نزاعاً ما بدعم و تقوية اتفاق مقبول لكلا الطرفين كما أنها عملية متكررة الحدوث بشكل واضح في النزاعات الدولية ، و هي لا تتطلب اتفاق أو قبول مسبق أو التزام من قبل الأطراف المعنية بالنزاع بأفكار الوسطاء أو مقترحاتهم ولذلك فإن البعض يتجه نحو تفضيل هذه الوسيلة الدبلوماسية عن التحكيم و الأشكال الملزمة الأخرى لتدخل الطرف الثالث .

هذا و تكمن أهمية الوساطة كوسيلة بديلة لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية بكونها الفكرة البديلة عن الإكراه و العنف الذي ينشأ بين الدول المتنازعة ، و تعتبر الوسيلة البديلة حتى عن القضاء و المتجاوزة لإجراءاته المعقدة التي تهدف إلى حل النزاعات الدولية بين أشخاص القانون الدولي بعيدا عن المحاكم الدولية المختصة و ساحاتها ، و بعيدا عن المشاحنات التي تظهر عند إقامة الدعوى أمام القضاء الدولي ، فالوساطة تعد طريقا سهلا و سلسا و أقل مشقة من الطرق الأخرى التي اعتاد الأطراف اللجوء إليها لتسوية نزاعاتهم ، و إضافة إلى ذلك فإنها تعتبر من الطرق البديلة التي تعمل على توفير الوقت و الجهد على المتخاصمين مقارنة بالوسائل الأخرى ، لذلك كانت الوساطة البديل المفضل للكثير من الدول المتنازعة بهدف تسوية خلافاتها بمساعدة طرف ثالث مقبول في الوصول لاتفاقية خاصة بهم ومقبولة من طرفهم .

و لأن التسوية السلمية للنزاعات الدولية في إطار الوساطة ذات أهمية كبيرة فقد أفرزت العديد من أطر ممارستها ، سواء عن طريق وسيط دولي واحد أو عدة وسطاء و هو ما يعرف بالوساطة المختلطة أو المتعددة الأطراف التي يشترك فيها عدد من الوسطاء الدوليون باختلاف طبيعتهم (دول ، منظمات دولية ، شخصيات ...) و بتنوع أهدافهم و أساليبهم في عملية الوساطة بين الأطراف المتنازعة .

و لأنه كثيراً ما تشهد الدول خاصة الإفريقية منها نزاعاً حدودياً ، فالنزاع الإرتري – الإثيوبي لا يختلف كثيراً عن بقية النزاعات الحدودية التي تحدث من وقت لآخر على نطاق العالم، سوى أنه تميز بكونه تحول من نزاع حدودي حول منطقة بعينها إلى صراع شمولي دار على طول الحدود الممتدة لـ 1000 كلم بين البلدين، وخلف آثاراً إنسانية واقتصادية وسياسية عميقة على مستوى البلدين .

العلاقات بين البلدين بعد الاستقلال إلى ما قبل أشهر قليلة من بداية تفجر النزاع كانت أكثر من جيدة ، و لذا كان إندلاع الحرب بينهما دون مقدمات كافية مفاجأة للجميع .

ستة وعشرون شهراً حرب بلا مضمون و لا وجه ، تبديد لموارد بشرية و مادية ، قدرت خسائر الأرواح فيها من الطرفين بأكثر من سبعين ألف جندي، حوالي 3000 أسير حرب لدى الطرفين، مئات الآلاف من اللاجئين و النازحين و المشردين ، عشرات الآلاف من الجرحى و المعوقين ، إنفاق حوالي 06 مليار دولار أمريكي ، هذا فضلاً عن التدمير الذي حدث للبنية التحتية و تعطيل التنمية في كل المرافق و القطاعات .

لذلك كان لزاما على المجتمع الدولي التدخل لإيجاد تسوية سلمية لهذا النزاع ، خاصة من طرف المنظمة الإفريقية التي أنشئت بهدف تحقيق هذا الغرض ، و كانت الفرصة متاحة أمام الجزائر التي كانت تترأس المنظمة من أجل تحقيق العديد من الأهداف على الصعيدين الداخلي و الخارجي .

إن الجزائر التي اكتسبت خبرتها الدبلوماسية قبيل استقلالها الذي يعد تتويجا لمرحلة مفاوضات أثبتت فيها الدبلوماسية الجزائرية حنكة مفاوضيها الذين عملوا على صون حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره و استقلاله ، و هكذا تبلورت تدريجيا ملامح الدبلوماسية الجزائرية غداة الاستقلال بواسطة هيئات نشطة عملت على تقديم مساعدتها في تسوية نزاعات دولية و إقليمية و حل العديد من الخلافات في الدائرة العربية و الإفريقية لإرساء قواعد قانون التعايش السلمي .

و يجدر التنويه أيضا إلى أن مبادئ الدبلوماسية الجزائرية و أساليب تعاملها مع النزاعات الدولية تتكامل مع المبدأ العام الوارد في ميثاق الأمم المتحدة لاسيما المادة 33 من الفصل

السادس الذي يقضي بالتزام الدول بحل الخلافات و النزاعات بالوسائل السلمية ، و قد رافق هذا المبدأ الذي يكتسي أهمية بالغة في السياسة الدولية و في القانون الدولي على حد سواء حرص الدبلوماسية الجزائرية على تفعيل آلياتها لحل النزاعات التي تتمحور حول موضوع السيادة و الحدود اللذان يشكلان أهمية بالغة في الاستقرار الدولي .

إن الدبلوماسية الجزائرية التي عطبت حركيتها في العشرية الأخيرة من القرن الماضي استطاعت أن تدفع من جديد بمجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999 الوجه المشرق لها من خلال مرافقة الوساطة منذ بدايتها و خطو خطوات ذات أثار دولية و إقليمية منتجة لاسيما في قمة البلدان المصنعة ، و مجموعة الـ 5+5 ، و دورات الجمعية العامة و مجلس الأمن و إسماع صوت الجزائر في ربوع القارة الإفريقية في مجال التنمية و حقوق الإنسان و الديمقراطية و الأمن إضافة إلى الدور البارز لها في ما يسمى بالشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا.

و تأسيسا على ذلك سعت الدبلوماسية الجزائرية لنصرة القضايا التي تتصل بدوائر انتمائها ومؤازرة الأفارقة من أجل تقريب المسافات بينها و بين دول القرن الإفريقي و توثيق الصلات بين الدول المتجاورة جغرافيا أو المتجانسة قوميا أو ثقافيا.

و من ثمة كان نزاع الأشقاء بين إثيوبيا و إرتيريا و التي عنت به هذه الدراسة مصدر انشغال رئيسي للدبلوماسية الجزائرية لتسوية النزاع الذي وصل إلى حد الصدام المسلح ، و قد برز النزاع بين البلدين من خلال ادعاءات سيادية يتصل موضوعها بمبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار و من هذا المنطلق بالذات عملت الدبلوماسية الجزائرية على أداء وساطتها لتسوية النزاع بين إثيوبيا و إرتيريا و إعمال مبدأ التفاوض و التباحث عن طريق هيئاتها الدبلوماسية .

و استطاعت الجزائر أن تكتسب ثقة القادة الأفارقة خلال المؤتمر الـ35 لمنظمة الوحدة الإفريقية التي خولها رسميا لأداء وساطتها في تسوية النزاع الإثيوبي– الإريتري .

فبعد مفاوضات شاقة و صعبة غير مباشرة جرت بالجزائر امتدت من ماي 1999 إلى جوان 2000 توصلت بتاريخ 18 جوان 2000 إلى اتفاق وقف إطلاق النار و الذي يعتبر مرحلة أولية أفضى إلى وقف المعارك و المجابهة .

و لاستكمال مرحلة التسوية الشاملة و النهائية للنزاع واصلت الدبلوماسية الجزائرية بتاريخ 10 إلى 12 جويلية 2000 و ذلك بتفويض من طرف الدورة الـ36 لقمة رؤساء دول و حكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بلومي بإجراء محادثات مباشرة بدأت في 23 أكتوبر 2000 الى غاية ديسمبر 2000 ، أين توصل طرفا النزاع إلى اتفاق سلام شامل و نهائي وقع بالجزائر بتاريخ 12 ديسمبر 2000 .

و بالرغم من ذلك فإن الدور الجزائري في هذه الوساطة لم يكن ليعطي نفس النتائج لولا عملها تحت مظلة المنظمة الإفريقية و مشاركة كل الولايات المتحدة الأمريكية و هيئة الأمم المتحدة و الإتحاد الأوروبي في إطار الوساطة المختلطة التي كان لها وزن كبير – بالنظر إلى مدى قدرة كل طرف وفقا لطبيعته ، وسائله و أهدافه – و كان لكل منها أثر واضح في تحويل طرفي النزاع لمواقفهما في سبيل إيجاد تسوية مناسبة للنزاع ، سواء عن طريق تقديم المساعدات للطرفين قبل و بعد النزاع و التوسط لدى الدول و على مستوى المنظمات المالية الدولية للحصول على مساعدات إقتصادية أو عن طريق فرض عقوبات على الدولتين أو التلويح بوقف المعونات لهما .

إلا أن السؤال الذي يبقى مطروحا هو : هل لهذه الحرب نهاية بعد اتفاق الجزائر ؟

هذا سؤال يؤرق الكثيرين و في مقدمتهم الشعبين الإريتري والإثيوبي ، و الكثيرون من المعنيين و المراقبين يسألون عن ماهية دور المجتمع الدولي في الخروج من حالة الشد و الجذب و المراوحة بين التسويف و الرفض التي يعيشها اتفاق الجزائر للسلام .

الجهود الدولية في تحقيق عملية السلام بالرغم من أنها كبيرة و مقدرة إلا أنها من حيث النتيجة والثمرة لم تفض إلى شيء كبير حتى الآن ، لأن عملية ترسيم الحدود و هي النقطة الجوهرية في الاتفاق اصطدمت بعقبة تمثلت في الرفض الإثيوبي لقرار لجنة الترسيم و الإصرار على ذلك رغم كل المناشدات و النداءات من مختلف الأطراف الدولية و الإقليمية بالتنازل عن هذا الرفـض و القبول بالقرار دون شروط مسبقة ، و إن مسألة عملية تعطيل ترسيم الحدود تتحملها الحكومة الإثيوبية بالدرجة الأساسية ، قبل التصعيد التي دخلت فيه إريتريا أيضا كطــرف بسبـب

قرار الحظر الجوي و ما تبعه ، و الحل في تقديرنا هو في يد الأمم المتحدة و أداتها التنفيذية (مجلس الأمن) و بما أن قرار تعيين و ترسيم الحدود نهائي و ملزم للطرفين حسب ما جاء في المادة 14 الفقرة 16 من اتفاقية الجزائر ، إذ نصت على أن يتفق الطرفان على أن يكون تعيين ورسم الحدود التي تقوم به اللجنة نهائياً و ملزماً و آلية التحكيم المناسبة في حالة نشوب خلاف بين الطرفين هي الأمم المتحدة باعتبارها الطرف الأقوى الضامن لهذا الاتفاق، إذ نصت الفقرة 14 من اتفاقية وفق الأعمال العدائية على أن تلتزم كل من منظمة الوحدة الإفريقية و الأمم المتحدة بضمان احترام هذه الالتزامات من كلا الجانبين ، أما ما يمكن أن يتخذ من إجراءات ضد الطرف الذي يرفض الامتثال للالتزامات الدولية في هذا الاتفاق فقد حددتها الفقرة 14–أ من اتفاق وقف إطلاق النار في 18 جوان 2000 ، إذ نصت على التدابير واجبة الاتخاذ من جانب المجتمع الدولي في حالة قيام أحد الطرفين أو كلاهما بانتهاك هذا الالتزام بما في ذلك التدابير المناسبة واجبة الاتخاذ طبقا لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من جانب مجلس الأمن .

و الجدير بالذكر أن الفصل السابع هو الفصل الخاص بما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم و الإخلال به و وقوع العدوان، و به ثلاثة عشر مادة من 39 إلى 51 فصلت الإجراءات التي يمكن أن يتبعها مجلس الأمن بدءا بالعقوبات الاقتصادية و الدبلوماسية و انتهاءً بالتدخل المباشر و استخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر وفق تدرج وإجراءات محددة .

و خلاصة القول أن حل المشكلة القائمة لا يتم إلا بتنفيذ اتفاق الجزائر للسلام ، و تنفيذ الاتفاق لا يتم إلا عبر بوابة القبول بقرار لجنة ترسيم الحدود .

قائمــــة المراجـــــع :

1 – المصادر و المراجع باللغة العربيـة :

- القــرآن الكريـم .

أ – الكتـــب :

1 – أبو بكر ، محمد عثمان ، **التحديات السياسية و الوحدة الوطنية التي تواجه منطقة القرن الإفريقي في إفريقيا و تحديات القرن الحادي والعشرين** ، جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، 1997 .

2 – الجلبي ، حسن ، **مبادئ الأمم المتحدة و خصائصها التنظيمية**، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ، 1970 .

3 – الدباغ ، مصطفى ، **الصراعات الدولية الراهنة** ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، الطبعة الأولى ، 2000 .

4 – المجذوب ، محمد ، **الوسيط في القانون الدولي العام**، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر 1999.

5 – الملاح ، فاوي ، **سلطات مجلس الأمن و الحصانات و الإمتيازات الدبلوماسية** ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، طبعة 1995 .

6 – أمين ، سمير ، **في مواجهة أزمة عصرنا** ، القاهرة ، سينا للنشر ، 1997 .

7 – أ سيليكيو ، كارل ، **عندما يحتدم الصراع – دليل علمي لاستخدام الوساطة في حل النزاعات** – تر: د.علا عبد المنعم ، الدار الدولية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى 1999 .

8 – بوسلطان ، محمد ، **حفظ الأمن و السلم في العالم من خلال النصوص القانونية : أعمال ملتقى النظام العالمي الجديد و مصالح دول العالم الثالث** ، جامعة البليدة ، 1993.

9 – بوعشة ، محمد ، **الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الإثيوبية الإرتيرية** ، بيروت ، دار الجيل للنشر و الطباعة و التوزيع الطبعة الأولى ، 2004.

10 – زهرة ، عطا محمد ، **في النظرية الدبلوماسية** ، عمان ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع الطبعة الأولى ، 2004 .

11 – حمدان ، نهلة ياسين ، **الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة** ، تر: سمير كرم ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، أغسطس 2003 .

12 – حسين، خليل ، **الجغرافيا السياسية : دراسة الأقاليم البرية و البحرية و الدول و أثر النظام العالمي في متغيراتها** ، بيروت ، دار المنهل اللبناني ، الطبعة الأولى ، 2009 .

13 – كامل ، ثامر محمد ، **الدبلوماسية المعاصرة و إستراتيجية إدارة المفاوضات**، عمان دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الطبعة الأولى ، 1996 .

14 – مهنا ، محمد ناصر ، معروف ، خلدون ناجي ، **تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط** ، مكتبة غريب ، دون ذكر سنة النشر .

15 – مور ، كريستوفر ، **عملية الوساطة : استراتيجيات عملية لحل النزاعات** ، تر: فؤاد سروجي الأردن ، الدار الأهلية للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2007 .

16 – عبد الرحيم ، محمد وليد ، **الأمم المتحدة و حفظ السلم و الأمن الدوليين** ، بيروت المكتبة العصرية للطباعة و النشر ، 1994 .

17 – عبد الغفار ، محمد أحمد ، **فض المنازعات في الفكر و الممارسة الغربية : دراسة نقدية و تحليلية** ، الكتاب الأول ، الدبلوماسية الوقائية و صنع السلام ، الجزائر ، دار هومة للنشر و التوزيع ، 2004.

18 – فوق العادة ، سموحي ، **القانون الدولي العام** ، مصر ، دار اليقظة العربية ،1960 .

19 – رئاسة الجمهورية ، (خطب و رسائل) الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، للفترة 01 ماي – 30 أوت 2000 (الجزء الثاني) ، 2000 .

20 – روسو ، شارل ، **الوساطة في القانون الدولي العام** ، ترجمة: بكر الله ، بيروت الأهلية للنشر والتوزيع، 1986.

21 – شهاب ، مفيد محمود ، **جامعة الدول العربية : ميثاقها و انجازاتها** ، القاهرة ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1978.

ب . القواميـس :

– كميل حبيب ، أحمد عودي ، قاموس المفردات الدبلوماسية و العلاقات الدولية المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس لبنان ، 2005 .

جـ – الدوريـــات :

1 – ج.اسماعيل ، ج. رشيدة ، "**التحديات الأمنية و الدفاعية في إفريقيا** "، الجيش ، العدد 487 ، فيفري 2004 .

2 – جريدة الشعب ، العدد 22282 ، 2000/07/13 .

3 – دحلي ، أحمد حسن ، "**محطات محورية في الصراع الإرتيري الإثيوبي**" ، إرتيريا الجديدة العدد 17 (09 أكتوبر 1999) .

4 – حليمة ، صلاح ، **" النزاع الإثيوبي – الإرتيري "**، السياسة الدولية ، عدد أفريل 1996 .

5 – حمدي ، عبد الرحمان ، " **السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا ، من العزلة إلى الشراكة** " السياسة الدولية ، العدد 144 ، أفريل 2001 .

6 – عبد الله ، زكريا محمد ، **" المشكلة الصومالية و الطريق إلى الحل "** ، شؤون عربية العدد 74 ، جوان 1993.

7 – فودة ، محمد رضا ، **"المتغيرات المدنية في الساحة الإقليمية (إرتيريا)"** ، شؤون عربية العدد 78 و 136 .

د – **مراجـــع أخـــرى :**

1 – الدساتير الجزائرية لسنوات : 1963 ، 1976 ، 1989 ، و كذا الميثاق الوطني لسنة 1976

2 – زياني ، عبد الفتاح ، دراسة مقتضبة حول القرن الإفريقي ، المديرية العامة لإفريقيا وزارة الشؤون الخارجية ، رقم 1/316 الصادرة بتاريخ 06\08\2001.

3 – د . سنطوح ، حسين ، محاضرات في الوساطة (مطبوعة غير منشورة) ، ألقيت على طلبة الدراسات الجامعية المتخصصة لما بعد التدرج ، تخصص دبلوماسية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، الجزائر ، 2003 (بترخيص) .

4 – تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية سليم أحمد سليم ، قمة لومي ، وثيقة صادرة من وزارة الشؤون الخارجية ، جويلية 2002 .

هـ – مواقــع الأنتـرنــت :

1 – جهود مؤتمر القمة المصغر لبوركينافاسو و مخطط السلام الأمريكي الرواندي :

http://www.humanite.fr

2 – جهود منظمة الوحدة الإفريقية في وضع مخطط التسوية للنزاعات في أوت 1999

http://www.mondediplomatique.fr

3 – القرن الإفريقي وجبة أمريكية على الطاولة العراقية

http://www.islamonline.net

4 – الإستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية .

http://www.merln.ndu.adu

5 – تكوين ضباط دوليون . http://www.senat.fr

6 – الحرب الإثيوبية الإريترية .

http:// www.aljazeera.net/News/archive/archive

7 – النزاع الحدودي بين إرتريا وإثيوبيا و احتمالات التصعيد العسكري

http://www.adoulis.com

8 – الإخوة الأعداء ، الحرب الإرترية– الإثيوبية (1998– 2000).

http://nawedbooks.com

9 – الحرب الإريترية الإثيوبية http:// www.elsyasi.com

10 – النزاع الإثيوبي الإريتري http://www.onislam.net

11 – نجاح وساطة الجزائر بين أسمرة وأديس أبابا ذكر الجزائريين بسنوات العز، مجلة الشرق الأوسط . http://www.aawsat.com

12 – الصراع الإريترى – الإثيوبى على الحدود ، المصدر :السياسة الدولية .

http://www.digital.ahram.org

13 – الحرب الإريترية الإثيوبية http:// www.moqatel.com

2 – باللغــــة الأجنبيــة:

أ – الكتــب (Livres) :

1. A.Smith ,(1985),“Commonwealth Cross Sections : Renegotiation to Minimize Conflict and to Develop Cooperation in A , Lall, (ed.) “Multilateral Negotiations and Mediation: Instruments and Methods” New York: pergamon and the International Peace Academy.
2. Benadji, Cherif,Chronique politique annuaire de l'Afrique du nord tome xxxxix 2000 2001 CNRS edition .
3. Cortright, David (ed) , The Price of peace ; Incentives Strategies for preventing Conflicts , Roman and Little field Publishers , Chapter 11 .
4. Darwin,H.G., Methods of peaceful settlement , in : Humphrey Waldock ed , International Disputes . the legal Aspects , London : Europa publications , 1972 .
5. Fessehatzion , Tekie: Shattered Illusion, Broken Promise. Essays on the Eritrea-Ethiopia Conflict (1998-2000), Lawrenceville & Asmara: Red Sea Press (2002).
6. Foltz, J, William. The Organization of African Unity and the Resolution of Africa's Conflicts , in Deng Francis M. & William Zartman (éd.), Conflict Resolution In Africa,Washington DC : The Brookings institution (1991).
7. Hofstede, Greet, Cultural predictors of National Negotiation styles paper presented at Processes of international Negotiations (conference) edited by Frances Mautner Markhof (Boulder , CO: Westerview Press 1989).
8. Jouve, Edmond: L'Organisation de l'Unité Africaine, Paris: Presses Universitaires de France (1984).
9. Marche , Roland et Messiaut, Christine, les chemins de la guerre et de la paix, edition Karthala .

10. Marie, Piere , Jean piere, Dupuy , Ethiopie /Erythrée développement de conflit arme , revue générale du droit international public A pedone 13 rue soufflot , Paris , tome 104/2000 .
11. Medhane, Tadesse: The Eritrean- Ethiopian War : Retrospect and Prospects, Addis Ababa : Mega Printing Entreprise (1999), 200 p, Paul Henze: Eritrea's War. Confrontation, International Response, Outcome Prospects, Addis Ababa: Shama Books, (2001).
12. Moore, Chris, The Mediation Process , Jossey-Bass , California 1996.
13. Princen , Thomas, Intermediaries in International Conflict,Princeton University , Press Princeton ,New-Jersey , 1992 .
14. Roche , Catherine, potot Nicol, Aurelia , L essentiel de droit international public et du droit des relations internationales gualino editeur , paris 1999.
15. Rubin, Z, Jeffrey , Conclusion :International Mediation in Context in :Bercovitch and Rubin ,eds, Mediation in International Relations : Multiple Approaches to conflict management.
16. Zartman, I, William and Touval,Saadia, eds , International Mediation in Theory and Practice , SAIS papers in International Affairs ;no . 6 . Conflict Management Studies (Boulder,C0; Westview Press;Wachington ,DC:Johns Hopkins University Foreing Policy Institute , School of Advanced International Studies 1985).
17. Zartman , I , William , The timing of peace initiatives , Hurting stalemate and beyond , The global review of ethnopolitics , n 1:1 2001 .

ب – الدوريـات (les périodiques et les journaux) :

1. A.P.S . La frontière entre l’Ethiopie et l'Erythrée senbasse a nouveau ELWATAN ,N 2307 , 15/05/2000 .
2. Fourriere (S) , Ethiopie - Erythree : un an de gerre , Afrique Contemporaine n 190 , April – Juin .
3. Jean-piere Tuquoi , Bouteflika le rescape , le monde 10 avril 2004.
4. Journal international , Ethiopie Erythree , mercredi 1 novembre 2000.
5. Le Monde Economie. 05/02/2001 .
6. L’état du monde 1992 , éd. La découverte , 1993 .
7. Malek Salim ," Bouteflika l'artisan de la paix" : le nouvel Afrique Asie N 136 . janvier 2001 .
8. Monde d' aujourd’hui , 20/05/2000.
9. Wolde-Maskal Mahteme-Sellassié (1970): «Portrait rétrospectif d'un gentilhomme éthiopien », Proceedings of the IIIrd International Conference of Ethiopian Studies, Addis Abeba, 1966 vol. Ill, Institute of Ethiopian Studies/Haile Selassie I University.

10. Younis A.A. Saleh: «The Eritrean-Ethiopian Conflict Or How Ethiopiphilia Blinded Susan Rice», in Eritrean Studies Review (1999) Special Issue: «Eritrea & Ethiopia: From Conflict to Cooperation to Conflict», Vol. 3, n° 2.

جـ – الوثائق و التقارير (Les documents et Les rapports) :

1. Cobb, S., and J. Rifkin (1989), “ The Social Construction of Neutrality in Mediation”, Paper to the Annual Meeting of the Society of Professionals in Dispute Resolution, October, Washington DC .

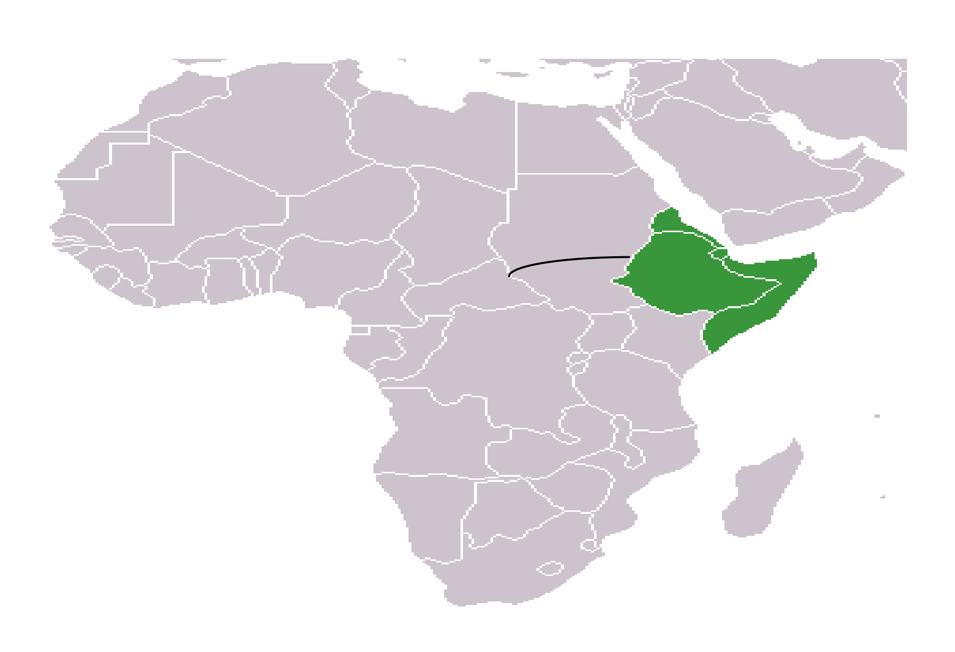
2. Document de la direction de l’union africaine de le ministère des affaires étrangères , Conflit Éthiopie-Érythrée , cadre juridique du règlement du différent – phase opérationnelle de mise en ouvre de l’accord d’Alger .
3. Document de la direction de l' union africain , Ministère des affaires étrangère , communique de presse , Alger , le 27 octobre 2000 .
4. Document de la derection des affaire africaine / m.d.i projet de déclarations de président sur l'Erythrée et l’Ethiopie , s/PRST /2000/34 .
5. l’article 8 _ 15 de l’accord de cessation des hostilités entre le gouvernement de la république d’Ethiopie et le gouvernement de l’état d'Erythrée , même document .
6. OUA (1998), Central Organe/MEC/AHG/COMM.(IV)
7. Communiqué publié à l'issue de la quatrième session ordinaire de l'Organe central du mécanisme pour la prévention, la gestion et le règlement des conflits au niveau des chefs d'État et de Gouvernement, Ouagadougou, 17 décembre 1998.
8. OUA (2000), PR No. 43/2000, Communiqué de la 64e session de l'Organe central du Mécanisme pour la prévention, la gestion et le règlement des conflits, au niveau des ambassadeurs ,su r le conflit opposant l'Ethiopie à l'Erythrée, Addis-Abeba, 14 mai 2000.
9. Rapport du secrétaire général sur les efforts de la légation de haut niveau de l' OUA sur le différend entre l’Ethiopie et l'Érythrée Organisation de l’unité africain Addis- ababa , Ethiopia - box 3243 ,CM 2010.

10. Rapport du secrétaire générale sur les efforts déployés par l'oua , sur la houlette de son président en exercice concernant le conflit entre l'Ethiopie et l'Erythrée , organisation de l'unité africaine AHG /200 XXXVI , 10 - 12 Juillet 2000 , Lomé (Togo) .

د ـ مواقع الأنترنت (Internet) :

1 - Sumerian Inscription Umma and Lagash - Babylonia
http://www.jscholarship.library.jhu.edu
2 - mediation. Etymologie http://www.fr.wikipedia.org
3 - word=mediation . http://www.almaany.com
4 - le conflit Éthiopie-Érythrée. http//www.imea.fr
5 - Jacob Bercovitch, Article summary of "Mediation in International Conflict: An Overview of Theory, A Review of Practice.
http://www.crinfo.org
6 - Lakhdar Ibrahimi , Conversation with history (A Video Series),Hosted by Harry Kreisler , Institute of international Studies , University of California at Berkeley , April 05,2005 .
http://www.globtrotter.berkeley.edu/conversations/
7 - les négociations indirecte qui tenue a Alger , Ethiopie – Erythrée , diplomatie algérienne . http://www.rfi.fr
8 - la résolution de conseille de sécurité 1297 /2000 .
http://www.un.org
9 - les conséquences humanitaire et reaction du cicr sur : conflit Erythrée-Ethiopie . http://www.ICRC.org
10 - le nouveau plan de paix de l'OUA réalités et invocations sur le conflit Éthiopie-Érythrée. http://www.lesnouvelles.org
11 - Bruno Odent et Hassan Zerrouky , L'OUA au chevet d' une Afrique pauvre et ensanglantée.
http://www.humanite.press.fr

ـ الملحق رقم 01 :





الموقع الجغرافي لمنطقة القرن الإفريقي

- **الملحـق رقم 02** :

- النص الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في2000/06/18 من قبل وزيري خارجية إثيوبيا – سيوم مسفين ، و إريتريا– هايلي ولدنساي[1] :

إن حكومة جمهورية إثيوبيا الفدرالية الديمقراطية و حكومة دولة إريتريا اللتين شاركتا في المفاوضات غير المباشرة التي نظمتها منظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر العاصمة من 29 مايو/أيار إلى 10 حريزان /يونيو 2000 برئاسة الجمهورية الجزائرية بصفتها الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية ، و بمشاركة شريكيها و هما الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوربي ، تؤكد كل منهما على المبادئ التالية :

- تسوية الأزمة الحالية و كل خلاف بين البلدين بوسائل سلمية و قانونية طبقا للمبادئ المتضمنة في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية و منظمة الأمم المتحدة .

- رفض اللجوء إلى القوة كوسيلة لفرض حل ما في حالة خلاف .

- الالتزام بالحدود الموروثة عند الاستقلال كما تنص على ذلك اللائحة رقم 16 التي صادقت عليها قمة منظمة الوحدة الإفريقية التي عقدت بالقاهرة سنة 1964 و رسم تلك الحدود على أساس المعاهدات الاستعمارية ذات الصلة و القانون الدولي المطبق في هذا المجال و ذلك باللجوء إلى وسائل تقنية لرسم الحدود و في حالة خلاف اللجوء إلى آلية تحكيم مناسبة .

و تأكيدا لموافقتهما على الاتفاق الإطار و كيفية تطبيقه و الذي وافقت عليه الدورة ال35 لندوة رؤساء الدول و الحكومات التي انعقدت بالجزائر من 12 إلى 1999/07/14.

و مراعاة لمستجدات الأزمة : اتفق الطرفان على ما يلي :

1 . التزامهما بالوقف الفوري للمعارك فور التوقيع على الوثيقة ، كما يلتزمان على وجه على وجه الخصوص بضمان ما يلي :

1-1- وقف كل الهجومات المسلحة الجوية و البرية .

1-2- ضمان تحرك و تنقل بعثة حفظ السلام عبر أراضي الطرفين بما فيها وسائلها الامدادية.

1-3- احترام و حماية بعثة حفظ السلام و منشآتها و تجهيزاتها.

[1] - كما جاء في جريدة الشعب الصادرة بتاريخ 2000/06/19.

2 . نشر منظمة الأمم المتحدة لبعثة حفظ السلام تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية .

3 . تتمثل مهام البعثة في :

3-1- مراقبة احترام وقف المعارك .

3-2- مراقبة انسحاب القوات الإثيوبية .

3-3- ضمان احترام الالتزامات في مجال الأمن و هي تلك التي التزم بها الطرفان بموجب هذه الوثيقة سيما تلك المتضمنة في الفقرة 14 .

3-4- مراقبة المنطقة الآمنة المؤقتة المنصوص عليها في الفقرة 12 من هذه الوثيقة .

4 . يحدد حجم و تشكيلة بعثة حفظ السلام الأمينان العامان للأمم المتحدة و الوحدة الإفريقية بموافقة الطرفين .

5 . تنتهي مهمة بعثة حفظ السلام بعد استكمال عملية رسم الحدود .

6 . تقوم منظمتا الوحدة الإفريقية و الأمم المتحدة بتشكيل لجنة عسكرية للتنسيق بموافقة الطرفين من أجل تسهيل مهمة بعثة حفظ السلام .

7 . تتمثل مهمة هذه اللجنة العسكرية في تنسيق و تسوية القضايا المتعلقة بمهمة بعثة حفظ السلام كما تنص على ذلك هذه الوثيقة، و تعالج اللجنة القضايا العسكرية التي قد تطرأ خلال المهمة .

8 . فور التوقيع على هذه الوثيقة ، يشرع الطرفان في أسرع وقت ممكن في نزع الألغام لتوفير الشروط الضرورية لانتشار بعثة حفظ السلام و إعادة وضع الإدارة المدنية و عودة السكان و رسم الحدود المشتركة ، و تساند بعثة حفظ السلام بالتعاون مع المصلحة الخاصة بمحاربة الألغام التابعة للأمم المتحدة مجهودات نزع الألغام التي يبذلها الطرفان مع تقديم نصائح في المجال التقني و التنسيق ، و يمكن للطرفين إذا اقتضى الأمر طلب مساعدة إضافية من بعثة حفظ السلام .

9 . تعرض إثيوبيا على بعثة حفظ السلام مخطط انسحاب قواتها من المواقع التي احتلتها منذ 1999/02/06 و التي لم تشرف عليها الإدارة الإثيوبية قبل 1999/05/06 و من المقرر انتهاء هذا الانسحاب في أجل أقصاه أسبوعين حسب انتشار بعثة حفظ السلام و بتحقق من بعثة حفظ السلام .

10 . طبقا للمبدأ الذي تنص عليه الفقرة 3 من الاتفاق الإطار ، من المفروض أن لا يؤثر انسحاب القوات الإثيوبية على الوضع النهائي للمناطق المتنازع بشأنها و الذي سيتم تحديده عقب رسم الحدود و إذا اقتضى الأمر باللجوء إلى آلية تحكيم مناسبة .

11 . فور تحقق بعثة حفظ السلام من انسحاب القوات الإثيوبية تعود الإدارة المدنية الارترية بما فيها الشرطة و الميليشيات المحلية من أجل التحضير لعودة السكان .

12 . بهدف المساهمة في تخفيف حدة التوتر و خلق جو من الهدوء و الثقة و توفير الشروط الضرورية لتسوية النزاع بصفة شاملة و نهائية من خلال رسم الحدود ستبقى القوات الارترية على بعد 25 كلم (على مرمى مدفع) من المواقع التي تنتشر فيها القوات الإثيوبية من جديد طبقا للفقرة 9 من هذه الوثيقة .

13 . ستقوم بعثة حفظ السلام بمراقبة القوات الإريترية الموجودة في المواقع المحددة في الفقرة 12 من هذه الوثيقة و القوات الإثيوبية الموجودة في المواقع المحددة في الفقرة 9 من الوثيقة .

14 . تلتزم إثيوبيا بعد تقدم القوات إلى ما وراء المواقع التي كانت تشرف عليها قبل 1998/05/06 و تلتزم إرتريا بعدم تقدم القوات إلى ما وراء المواقع المحددة في الفقرة 12 المذكورة أعلاه ، كما تلتزم منظمة الوحدة الإفريقية و منظمة الأمم المتحدة بضمان احترام الالتزام الذي اتخذه كلا الطرفين إلى غاية رسم حدودهما المشتركة بناء على المعاهدات الاستعمارية ذات الصلة و القانون الدولي المعمول به في هذا الصدد ، و ذلك من خلال الرسم أو اللجوء إلى آلية تحكيم مناسبة في حالة نشوب خلاف .

و يتضمن هذا الضمان ما يلي :

أ – الإجراءات التي يتعين على المجتمع الدولي اتخاذها بما فيها الإجراءات المناسبة التي يتخذها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حالة ما إذا اخترق أحد الطرفين هذا الالتزام .

ب – الأعمال التي يتعين على بعثة حفظ السلام القيام بها من أجل مراقبة المناطق الرئيسية و الحساسة التابعة للمنطقة الآمنة المؤقتة مرورا بضباط الاتصال على مستوى الكتائب و الفيالق المنتشرة ضمن الوحدات الإثيوبية و الارترية الواقعة في نقاط رئيسية على طول جانبي المنطقة الآمنة المؤقتة و الدورية المنتظمة و البعثات الاستطلاعية و بعثات التفقد قصد التحقق عبر المنطقة الآمنة المؤقتة التي تشكل بتنسيقها لجنة التنسيق العسكرية بمساهمة ضباط الاتصال التابعين لكلا الطرفين بمقتضى قرار رئيس لجنة التنسيق العسكرية .

ج . المراقبة المتواصلة من خلال الوحدات العسكرية لبعثة حفظ السلام المنتشرة في مراكز كائنة في مواقع رئيسية و حساسة تابعة للمنطقة الآمنة المؤقتة قصد السهر على تنفيذ الإلتزامات التي اتخذها الطرفان في الفقرتين 9 و 12 من هذه الوثيقة .

د . المراقبة التقنية الدورية للمنطقة الآمنة المؤقتة من أجل السهر على احترام أحكام هذه الوثيقة .

15 . بمجرد التوقيع على هذه الوثيقة يقدم الطرفان كلما دعت الضرورة طلبا إلى الأمينين العامين لمنظمة الوحدة الإفريقية و الأمم المتحدة للحصول على المساعدة اللازمة لتطبيق هذه الوثيقة .

و قد وقع على نص الاتفاق وزيرا الشؤون الخارجية الإثيوبي – السيد سيوم مسفين و الارتري – السيد هايلي ولد نساي .

- الملحـق رقم 03 :

- النص الكامل لاتفاق السلام بين إثيوبيا و إريتريا الموقع في 2000/12/12 من قبل الرئيس الاريتري أسياس أفورقي و الوزير الإثيوبي ميليس زيناوي .

إن حكومة الجمهورية الفدرالية الديمقراطية لإثيوبيا و حكومة دولة ارتريا المسماة أدناه الطرفان يؤكدان على تجديد قبولهما للاتفاق الإطار لمنظمة الوحدة الإفريقية و كيفيات تطبيقه التي صادقت عليه الدورة العادية الـ35 لمؤتمر رؤساء الدول و الحكومات المنعقد بالجزائر من 12 إلى 1999/07/14.

و تجديد تمسكهما باتفاق وقف المعارك الموقع بالجزائر يوم 2000/06/18، و بالتعبير عن ارتياحهما لالتزام منظمة الوحدة الإفريقية و منظمة الأمم المتحدة عبر قرارهما بالتصديق على اتفاق الإطار و اتفاق وقف المعارك على العمل بشكل وثيق مع المجموعة الدولية من أجل تعبئة الموارد لإعادة الأشخاص المرحلين و كذا إقرار و بناء السلام في كلا البلدين .

اتفقا علـى ما يلـي :

المادة الأولـى :

1- الطرفان وضعا حدا نهائيا للمواجهات العسكرية بينهما و يمتنع كل طرف عن التهديد باستعمال القوة أو استعمال القوة ضد الطرف الآخر .

2- سيحترمان و يطبقان حرفيا ترتيبات الإتفاق الخاص بوقف المعارك .

المادة الثانيـة :

1- بإيفائهما بالتزاماتهما في إطار القانون الدولي الإنساني بما في ذلك معاهدات جنيف الموقعة عام 1949 و بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، يقوم الطرفان دون تأخر بإطلاق سراح الأشخاص الذين اعتقلوا إثر النزاع المسلح و إعادتهم إلى مقر إقامتهم الأخيرة

2- يخصص الطرفان معاملة إنسانية لرعايا كل منهما و للأشخاص الذين هم من الجنسية الأصلية لكل منهما فوق أراضيهما .

المادة الثالثة :

1 – قصد تحديد أسباب النزاع سيتم إجراء تحقيق حول حوادث 1998/05/06 و حل أي أحداث أخرى سابقة لهذا التاريخ و التي تكون قد ساهمت في سوء تفاهم بين الطرفين بخصوص حدودهما المشتركة بما فيها أحداث شهري يوليو/تموز وآب/اوت1997.

2 – التحقيق يشرف عليه جهاز مستقل حيادي يعينه الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة و الطرفين .

3 – الجهاز المستقل يرفع تقريرا للأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية في أقرب الآجال .

4 – يتعاون الطرفان تعاونا كاملا مع الجهاز المستقل .

5 – يرسل الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية نسخة من التقرير لكل من الطرفين لدراسته طبقا لنص و روح الاتفاق الإطار و كيفياته .

المادة الرابعة :

1– طبقا لترتيبات الاتفاق الإطار و اتفاق وقف المعارك يجدد الطرفان تأكيدهما لمبدإ احترام الحدود الموروثة عند الاستقلال كما جاء في القرار 1/16 الذي صادقت عليه قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالقاهرة سنة 1964 ، و عليه تم تحديد الحدود على أساس المعاهدات الاستعمارية المرتبطة بالمسألة و القانون الدولي الساري المفعول .

2– اتفق الطرفان على تنصيب لجنة حيادية خاصة بالحدود تتكون من خمسة أعضاء تتكفل برسم معالم الحدود الاستعمارية و رسمها على أساس المعاهدات الاستعمارية المرتبطة بالمسألة الموقعة أعوام 1900 و 1902 و 1908 و القانون الدولي الساري المفعول ، لا يمكن للجنة إصدار قرارات لصالح الطرفين في آن واحد .

3– سيكون مقر اللجنة في لاهاي .

4– يعين كل طرف بإشعار كتابي يوجه للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة محافظين في ظرف 45 يوما ابتداء من توقيع هذا الاتفاق ، مع العلم أنه لا يمكن لأي من المحافظين أن يكون رعية أو مقيما دائما في البلد الذي يعينه ، و في حالة عدم توصل أحد الطرفين إلى تعيين أحد أو كلا المحافظين في الآجال المحددة ، يقوم الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بتعيينهما.

5- رئيس اللجنة يعينه المحافظون المعنيون من الطرفين أو الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في حالة عدم الاتفاق في أجل 30 يوما بعد تعيين آخر محافظ بالتشاور مع الطرفين ، لا يمكن لرئيس اللجنة أن يكون رعية أو مقيما دائما في أي من البلدين .

6- في حالة وفاة أو استقالة محافظ خلال المهمة ، يتم تعيين أو اختيار خلف وفق الإجراء الوارد في هذه المادة لتعيين أو اختيار المحافظ الواجب استخلافه .

7- المختص في علم الخرائط لدى منظمة الأمم المتحدة سيكون أمينا لهذه اللجنة و سيقوم بالمهام التي توكلها له اللجنة باستعمال الخبرة التقنية لوحدة الخرائط التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ، يمكن للجنة إذا ارتأت ذلك ، اللجوء إلى خدمات خبراء آخرين .

8- يبلغ الطرفان أمين اللجنة خلال 45 يوما التي تلي دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ احتجاجاتهما و أدلتهما الخاصة بعهدة اللجنة ، و تبلغ هذه الاحتجاجات و الأدلة إلى الطرف الآخر من قبل الأمين .

9- و بعد دراسة هذه الأدلة في أجل 45 يوما بعد استلامها و ما لا يقل عن 45 يوما بعد تشكيل اللجنة ، يبلغ الأمين اللجنة و الطرفين بكل عنصر مرتبط بعهدة اللجنة و كذا نتائجها التي تحدد أجزاء الحدود التي لا يبدو أنها محل خلاف بين الطرفين ، و سيبلغ الأمين العام إلى اللجنة جميع الأدلة التي يقدمها الطرفان.

10- و بخصوص أجزاء الحدود التي يبدو أن هناك جدلا بخصوصها ، و كذا أي جزء محدد في الفقرة 9 و التي يرى الطرفان أنها محل جدل بينهما ، يقدم الطرفان اقتراحاتهما المكتوبة و الشفوية ، و كذا كل الأدلة الإضافية مباشرة إلى اللجنة طبقا لإجراءات هذه الأخيرة .

11 - تعتمد اللجنة قواعدها الإجرائية على أساس القواعد الخيارية للمحكمة الدائمة للتحكيم لسنة 1992 حول التحكيم في الخلافات القائمة بين بلدين ، إحالة تقديم المذكرات المكتوبة من قبل الطرفين يجب أن تكون متزامنة و لا متعاقبة تتم المصادقة على قرارات اللجنة بأغلبية المحافظين.

12 - تستهل اللجنة عملها بعد 15 يوما على أبعد تقدير من تشكيلها ، و ستعمل على اتخاذ قرارها بخصوص تحديد معالم الحدود في أجل قدره ستة أشهر عقب الاجتماع الأول و ستأخذ اللجنة هذا الهدف بعين الإعتبار عند إعداد رزنامة عملها ، و يمكن للجنة أن تمدد هذا الأجل حسب تقديرها .

13 – بعد اتخاذ القرار النهائي الخاص بتحديد معالم الحدود ، ستبلغ اللجنة قرارها للطرفين و للأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية و الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة تتخذ اللجنة الإجراءات اللازمة للقيام برسم سريع الحدود .

14 – يتفق الطرفان على التعاون في جميع الحالات مع اللجنة و خبرائها و مع كل عضو من أعضائها خلال عملية تحديد و رسم الحدود بما في ذلك تسهيل الدخول إلى الأراضي التي يراقبانها ، تحظى اللجنة و موظفوها لدى كل طرف بنفس الامتيازات الممنوحة للأعوان الدبلوماسيين بمقتضى اتفاقية فيينا حول العلاقات الدبلوماسية .

15 – يقر الطرفان بأن قرارات اللجنة الخاصة بتحديد معالم الحدود و رسمها ستكون نهائية و ملزمة ، على كل طرف أن يحترم الحدود المبينة و كذا السلامة الترابية للطرف الآخر و سيادته .

16 – يعترف الطرفان بأن نتائج عملية تحديد و رسم الحدود ما تزال غير معروفة و يطلبان من الأمم المتحدة تسهيل تسوية المشاكل التي قد تنجر عن نقل مراقبة الأراضي التي كانت محل النزاع من قبل .

17 – يتكفل الطرفان مناصفة بنفقات اللجنة ، حتى تغطي نفقاتها يمكن للجنة أن تقبل هبات صندوق الأمم المتحدة التطوعي الذي أنشئ بمقتضى الفقرة 08 من قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 1177 المؤرخ في 1998/06/26 .

المادة الخامسة :

1- طبقا لاتفاق الإطار الذي التزم الطرفان فيه بالعمل على إيجاد حلول للآثار الاجتماعية و الاقتصادية السلبية التي خلفتها الأزمة على السكان المدنيين بما في ذلك الأثر على الأشخاص المبعدين ، سيتم إنشاء لجنة محايدة تتكفل بالتعويضات وتتمثل عهدة اللجنة في الفصل من خلال التحكيم الإجباري في كل الشكاوى المقدمة بخصوص ضياع أوخسارة أو غير ذلك من الضرر من طرف إحدى الحكومتين في حق الأخرى أو من قبل وطنيين (سواء كانوا أشخاصا حقيقيين أو معنويين) تابعين لأحد الطرفين ضد حكومة الآخر أو التي يراقبها هذا الأخير:

أ- لها علاقة بالنزاع الذي كان محل الاتفاق الإطار و كيفيات تطبيقه و اتفاق وقف المعارك

ب – المترتبة على خرق القانون الدولي الإنساني بما فيها اتفاقيات جنيف لسنة 1949 أو على خرق القانون الدولي .

ج – كل الشكاوى المتعلقة بخرق القانون الدولي .

أن تدرس اللجنة الشكاوى المتعلقة بتكلفة العمليات العسكرية أو بالإعداد للعمليات العسكرية أو باستخدام القوة إلا في حالة ما إذا تعلقت الشكاوى بحالات خرق القانون الدولي الإنساني .

2- تتشكل اللجنة من خمسة حكام يعين كل طرف بإشعار مكتوب موجه للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة عضوين في أجل قدره 45 يوما بعد دخول الاتفاق الحالي حيز التنفيذ ، مع العلم أنه لا يمكن لأي من الحكمين أن يكون رعية أو مقيما بصفة دائمة في البلد الذي عينه ، في حالة عدم تمكن أحد الطرفين من تعيين أحد حكامه أو كليهما في الأجل المحدد ، يبادر الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة إلى تعيينهما .

3- يعين الرئيس من طرف الحكام الذين عينهم الطرفان ، و في حالة عدم توصل الحكام إلى اتفاق ، يعينه الأمين العام للأمم المتحدة بالتشاور مع الطرفين في أجل قدره 30 يوما من تاريخ تعيين الحاكم الأخير ، يمكن للرئيس أن يكون رعية أو مقيما بصفة دائمة لدى هذا الطرف أو ذاك .

4- في حالة وفاة أو استقالة أحد أعضاء اللجنة خلال القيام بالإجراء ، يتم تعيين عضو مستخلف أو اختياره وفق نفس الإجراء المطبق في تعيين أو اختيار الحكم الواجب استخلافه .

5- مقر اللجنة في لاهاي . بحسب تقديرها ، بوسع اللجنة أن تنظم جلسات استماع و القيام بتحقيقات فوق تراب هذا الطرف أو ذاك أو في أي مكان تراه ملائما .

6- بوسع اللجنة أن توظف طاقما مهنيا إداريا و مكتبيا إذا رأت ذلك ضروريا لأداء عملها بما في ذلك تعيين كاتب ضبط ، كما تستطيع اللجنة أن تستعين بمستشارين و خبراء بغية تسهيل الأداء السريع لعملها .

7- تتبنى اللجنة قواعد العمل الخاص بها تكون على أساس القواعد الخيارية لمحكمة التحكيم الدائمة بغية التحكيم في الخلافات القائمة بين الدولتين .

تتخذ كل قرارات اللجنة بأغلبية الموظفين .

8- يقدم كل طرف شكاويه للجنة بإسمه الخاص أو باسم مواطنيه بما فيهم الأشخاص الماديين أو المعنويين ، يجب أن تودع كل الشكاوي في أجل أقصاه سنة عند دخول الاتفاق حيز التطبيق باستثناء الشكاوى المرفوعة لهيئة أخرى يتم الاتفاق عليها طبقا

للفقرة 16 و في إطار منتدى آخر قبل تاريخ دخول الاتفاق حيز التطبيق ، يتعين أن تكون اللجنة المنتدى الوحيد لدراسة الشكاوي المذكورة في الفقرة 9 من هذه المادة وكل الشكاوي التي كان من المفروض رفعها و لم يتم إيداعها في هذه الآجال ستسقط طبقا للقانون الدولي .

9- يستطيع كل طرف في الحالات المناسبة رفع شكاوى باسم الأشخاص الذين هم من أصل إريتري أو إثيوبي و الذين يمكن ألا يكونوا مواطنيه . تقوم اللجنة بدراسة هذه الشكاوي على نفس أساس دراسة الشكاوي المودعة باسم مواطني هذا الطرف .

10 – لتسهيل التسوية السريعة لهذه الخلافات ، ستكون اللجنة مرخصة كلما ان ذلك مناسبا بتبني مناهج التسيير الناجع و الدراسة الجماعية للشكاوى و مراقبتها على أساس العينات من أجل إجراء مراجعة إضافية عند الضرورة .

11 – يمكن للجنة بناء على طلب أحد الطرفين أن تقرر منح الأولوية في دراسة شكاوى خاصة أو فئات منها .

12 – تشرع اللجنة في عملها في أجل أقصاه 15 يوما بعد تشكيلها ، و ستعكف على استكمال عملها في ظرف ثلاث سنوات بعد انتهاء آجال إيداع الشكاوى طبقا للفقرة 8 .

13 – عند دراسة الشكاوى تطبق اللجنة القواعد المتعلقة بالقانون الدولي و لن تكون اللجنة سلطة إصدار قرارات متعادلة و سليمة .

14 – من الممكن منح فوائد و تكاليف و تعويضات .

15 – يتكفل الطرفان مناصفة بمصاريف اللجنة ، و يسدد كل طرف أي فاتورة للجنة في أجل 30 يوما من تاريخ استلامها .

16 – يمكن للطرفين في أي وقت الإتفاق على تسوية الشكاوى العالقة فرديا أو حسب الفئات من خلال مفاوضات مباشرة أو من خلال اللجوء إلى آلية أخرى للتسوية يتفق عليها .

17 – قرارات لجنة التعويضات تكون نهائية و إلزامية ، و يلتزم الطرفان باحترام كافة القرارات و بالتسديد السريع للتعويضات النقدية المفروضة عليهما .

18 – بمنح كل طرف لأعضاء اللجنة أو موظفيها الامتيازات و الحصانات الممنوحة للأعوان الدبلوماسيين طبقا لمعاهدة فيينا حول العلاقات الدبلوماسية .

المادة السادسة :

1- يدخل هذا الاتفاق حيز التطبيق ابتداء من تاريخ التوقيع .

2- يسمح الطرفان للأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بتسجيل هذا الاتفاق لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة طبقا للمادة 1/102 من ميثاق الأمم المتحدة .

و قد وقع هذا الاتفاق الرئيس الارتري - السيد ساياس أفورقي ، و الوزير الأول الإثيوبي- السيد ميليس زيناوي .

كما وقعه – كشاهدين - كل من الرئيس بوتفليقة (رئيس الجمهورية الجزائرية و المكلف من قبل منظمة الوحدة الإفريقية بهذا الملف) ، و السيدة ألبرايت (وزيرة خارجية أمريكا) و السيد كوفي عنان (الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة)،و السيد سليم أحمد سليم (الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية) ، و السيد رينو سيري (ممثل الاتحاد الأوروبي).

- <u>الملحق رقم 04 </u>:

تقرير الرئيس بوتقليقة - باعتباره رئيسا لمنظمة الوحدة الإفريقية للفترة (يوليو1999 - يوليو 2000) و مكلفا بأداء وساطة في القرن الإفريقي- إلى المؤتمر الـ 36 لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد بلومي (طوغو) بين 10 و 12 يوليو/تموز2000 حول النزاع الإثيوبي - الارتيري .

بسم الله الرحمن الرحيم ، و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين ، و على آله و صحبه إلى يوم الدين .

سيدي الرئيس ،

السادة رؤساء الدول و الحكومات ،

لقد شكل نزاع الأشقاء بين إثيوبيا و إريتريا البلدين المتجاورين اللذين تربطهما علاقات عريقة مصدر انشغال رئيسي طوال هذه الفترة ، و قد رافقت انشغالاتنا النابعة من حرصنا على الإسراع في استكمال إطار تسوية سلمية مقبولة من الطرفين ومن خطر استئناف المواجهات المسلحة تعبئة مستمرة لمجهوداتنا للقيام بالمهمة التي كلفتمونا بها خلال القمة العادية ال35 لقمة رؤساء دول و حكومات المنظمة التي انعقدت بالجزائر من 12 إلى 14 جويلية 1999 .

و كما تعلمون فقد سمحت المشاورات المكثفة التي أجريناها بالجزائر و كذا النقاش الصريح و البناء الذي تلاها باعتماد اتفاق الإطار و كيفيات تطبيقه و تسجيل موافقة كل من إثيوبيا و إريتريا عليها .

و امتدادا لنتائج قمة الجزائر و بهدف ضمان متابعة مسار السلم عينت مبعوثا شخصيا السيد أحمد أويحي ، للقيام بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية السيد سليم أحمد سليم بغية استكمال إطار التسوية و انضمام الطرفين التام و دون تحفظ إلى مخطط السلم و كذا توفير الشروط اللازمة لتطبيقه ميدانيا .

و في هذا الإطار قام مبعوثي الشخصي من 22 إلى 25 جويلية 1999 على رأس وفد من منظمة الوحدة الإفريقية بزيارة أولى إلى أديس أبابا و أسمرة بهدف بحث السبل الكفيلة بتحقيق تطبيق سريع و تام للاتفاق الإطار و كيفياته مع السلطات العليا للبلدين ، و تمكن بهذه المناسبة من التأكد من موافقة الطرفين على الاتفاق الإطار و كيفيات تطبيقه و من إرادة قادة البلدين في تغليب التسوية السلمية للنزاع طبقا لمخطط منظمة الوحدة الإفريقية .

كما سجل في نفس الوقت مطالبة الطرف الإثيوبي بضرورة وضع ترتيبات عملية لتسهيل تطبيق الاتفاق الإطار و كيفياته ، وقد لقي هذا الأمر موافقة المنظمة حرصا منها على تزويد إطار التسوية بترتيبات تقنية من شأنها جعله عمليا .

في هذا الإطار ، و بمبادرة من رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية ، اجتمعت مجموعة من الخبراء من الجزائر و منظمة الوحدة الإفريقية و منظمة الأمم المتحدة و الولايات المتحدة ، التي كان يأمل الطرفان في مشاركتها ، اجتمعت بالجزائر في أوت 1999 لوضع الترتيبات التقنية على أساس مساهمات مكتوبة من الطرفين و التي من شأنها ضمان التكفل التام و المنسجم بمسار تطبيق مخطط التسوية المتعلق بهذا الخلاف .

و قد عرضت هذه الترتيبات التقنية المعدة بكد و صبر على الطرفين خلال التنقل الثاني لمبعوثي الشخصي إلى أسمرة و أديس أبابا من 5 إلى 11 أوت 1999.

و تمحورت هذه الوثيقة المتوفرة على مستوى الأمانة العامة أساسا حول العناصر التالية :

- وقف المعارك .
- وضع لجنة حيادية مكلفة بتحديد المواقع الواقعة تحت مراقبة البلدين في 06 ماي 1998 .
- إنشاء بعثة لحفظ السلام .
- إعادة انتشار القوات الإريترية ثم القوات الإثيوبية .
- عودة الإدارة المدنية في المناطق المعنية بالانتشار .
- التحقيق في أسباب النزاع .

– ضبط الحدود و رسم معالمها حسب وحدة الخرائط التابعة لمنظمة الأمم المتحدة على أساس المعاهدات الاستعمارية ذات الصلة و القانون الدولي الساري .

و قد وافقت إريتريا رسميا على هذه الترتيبات التقنية في حين طالبت إثيوبيا بتوضيحات حول جوانب من هذه الوثيقة .

و عليه قام ممثلي الشخصي بزيارة ثالثة إلى أديس أبابا و أسمرة من 22 إلى 26 أوت 1999 لتقديم التوضيحات التي أعدتها نفس مجموعة الخبراء بالجزائر إلى إثيوبيا و استئناف جهود التحسيس لتوافق هذه الأخيرة على الترتيبات التقنية .

و تم تسليم نسخة من هذه التوضيحات إلى إريتريا التي أعربت عن تقديرها لهذا المجهود واعتبرت إثيوبيا من جهتها ، إن هذه التوضيحات لا تستجيب لانشغالاتها .

و رغم هذه الصعوبات واصلت رئاسة المنظمة جهودها بعزم لتوفير الشروط اللازمة لتطبيق إطار التسوية .

و قد طلبت إثيوبيا من مبعوثي الشخصي خلال مهمته الرابعة في المنطقة من 24 إلى 30 أكتوبر 1999 ، توضيحات إضافية حتى تزول تخوفاتها بشأن بعض جوانب الترتيبات التقنية .

و للرد على هذه الانشغالات طلب مبعوثي الشخصي من إثيوبيا وثيقة مكتوبة حول الصعوبات التي تأمل إثيوبيا إلى رفعها لانضمامها للترتيبات التقنية .

و في هذا المنظور بالذات وجه لي الوزير الأول الإثيوبي في تاريخ 24 أكتوبر 1999 مذكرة تتضمن انشغالات بلاده تتعلق خاصة بالعودة إلى ما كانت عليه الأوضاع من قبل و ضبط الحدود و رسم معالمها و مصدر النزاع و الانعكاسات الاجتماعية و الاقتصادية للنزاع و نزع السلاح و كانت هذه المذكرة محل دراسة من طرف منظمة الوحدة الإفريقية ورد (غير مدون) سلم للطرف الإثيوبي في 21 ديسمبر 1999 و كان هذا الرد يتضمن توضيحات جديدة تهدف إلى تدعيم ديناميكية السلام و تعزيز الترتيبات التقنية بصفة تسمح بالموافقة عليها .

و قام مبعوثي الشخصي بزيارة خامسة إلى المنطقة خلال الفترة الممتدة بين 24 فيفري و 4 مارس 2000 و سمحت المباحثات التي أجراها مع قادة البلدين بملاحظة أنه إذا كان محتوى هذا الرد (غير

المدون) يمكن أن يشكل قاعدة مقبولة بالنسبة لإثيوبيا فإن إريتريا تتمسك بالصيغة الأولى للترتيبات التقنية التي سبق و أن قبلتها .

و أمام هذه الإشكالية دعوت البلدين إلى إيفاد وفديهما إلى الجزائر لإجراء مفاوضات غير مباشرة .

و جرت هذه المحادثات الجوارية بالجزائر العاصمة من 29 أفريل إلى 5 ماي 2000 تحت إشراف مبعوثي الشخصي السيد أحمد أويحيى و بمشاركة وزيري خارجية إثيوبيا و اريتريا و بحضور ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي ، و كان الهدف من هذه المباحثات تمكين الطرفين من الخروج باتفاق حول – الترتيبات التقنية المعززة – بهدف تسهيل تطبيق الاتفاق الإطار وترتيباته .

و لم يتم التطرق خلال هذه المباحثات إلى القضايا الجوهرية كون إريتريا طلبت التوقيع المسبق على الاتفاق الإطار و ترتيباته و على وقف إطلاق النار في حين أن إثيوبيا تمسكت بموقفها الذي كانت عليه في جويلية 1999 ، أي أن هذا التوقيع لن يحدث إلا بعد استكمال الترتيبات التقنية ، و بالتالي تم تأجيل هذه المباحثات غير المباشرة بعد أسبوع من المجهودات المتواصلة .

و بعد هذا التأجيل ، و لكوني أدرك الأخطار التي قد يفرزها مثل هذا الوضع وجهت في تاريخ 06 ماي 2000 رسالتين إلى الرئيس الإريتري و إلى الوزير الأول الإثيوبي لأعبر لهما عن انشغالي و لأدعوهما إلى التريث و إلى مواصلة المباحثات دون انتظار ، كما راسلت الأمينين العامين لمنظمة الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية و كذا جميع رؤساء دول البلدان الأعضاء في منظمتنا لإطلاعهم على وضعية الانسداد و لطلب دعمهم للنداء الذي وجهته إلى الطرفين ، كما قمت في تاريخ 05 ماي بإصدار بيان أطلعت من خلاله المجموعة الدولية على المجهودات التي بذلتها الرئاسة الحالية من أجل تسوية هذا النزاع و على ملاحظة الانسداد الذي آلت إليه مباحثات الجزائر.

وبالرغم من هذه النداءات استؤنفت مع الأسف المعارك بين البلدين يوم 12 ماي 2000 و أمام هذه التطورات المؤسفة ذات العواقب الوخيمة وجهت نداء استعجاليا و ملحا آخرا للقادة الإثيوبيين و الإريتريين لوقف فوري و لا مشروط للمواجهات المسلحة ، كما وجهت نداء للمجموعة الدولية لضم جهودها إلى جهود إفريقيا من أجل وضع حد للمواجهات المسلحة و دعم منظمة الوحدة الإفريقية في تصميمها على تغليب السعي إلى حل سلمي لهذا النزاع بين الأشقاء .

و حرصا مني على وضع حد لهذه المواجهات ، طلبت الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية عقد اجتماع عاجل على مستوى سفراء الجهاز المركزي لآلية الوقاية من النزاعات وتسييرها و تسويتها كما التمست من الأمين العام للأمم المتحدة استدعاء مجلس الأمن لدراسة الوضع .

و من جهة أخرى ، اتخذت مبادرة إرسال مبعوثي الشخصي على رأس وفد عن منظمة الوحدة الإفريقية إلى أديس بابا و أسمرة من 21 إلى 24 ماي 2000 ، للتوصل إلى وقف فوري للمعارك واستئناف المفاوضات الجوارية بالجزائر بين الطرفين ، وخلال هذه الزيارة كانت المحادثات المطولة التي أجراها مبعوثي الشخصي مع سلطات البلدين ، فرصة لتجديد ندائي لوقف فوري للمعارك واستئناف المفاوضات الجوارية ، وفي الوقت نفسه و للحد من تصعيد النزاع طلبت رئاسة المنظمة :

- الانسحاب الفوري لقوات الطرفين إلى المواقع المحتلة قبل 6 ماي1998 .

- إعلان إريتريا فورا عن قرارها بالإنسحاب و تنفيذ القرار دون تأخير .

- قيام إثيوبيا بالأمر نفسه بعد إريتريا مباشرة .

و حرصا منها على تعزيز هذه الجهود ، أصدرت رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية بتاريخ 24 ماي 2000 بيانا جددت فيه طلبها لإعادة نشر قوات البلدين ، وردا على هذا النداء ، أعلنت الحكومة الإريترية في بيان نشرته اليوم نفسه عن قرارها بسحب قواتها من منطقة زالامبيسا وأعربت عن استعدادها لاستئناف المفاوضات الجوارية بالجزائر ، و لكن ونظرا لاستمرار الحرب ، قررت التنقل شخصيا إلى أديس أبابا وأسمرة ما بين 25 و 27 ماي 2000 ، لأطلب من الزعيمين وقفا فوريا للمواجهات المسلحة واستئناف المحادثات .

و تحصلت خلال هذه الزيارة على التزام الطرفين بـ :

- إعادة نشر قواتهما قصد الرجوع إلى مواقع ما قبل 6 ماي 1998 فيما يخص إريتريا و إلى ما قبل 6 فبراير 1999 فيما يخص إثيوبيا ، وذلك طبقا للكيفيات و دون الإخلال بالمآل القانوني النهائي الذي سيتم تحديده في ختام مسار ضبط الحدود ورسم معالمها .

- تسوية نزاعهما الحدودي وفقا للاتفاق الإطار و الكيفيات .

– مواصلة المفاوضات الجوارية تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية .

و أمام الاستعداد الذي أبداه الطرفان دعوتهما إلى استئناف المفاوضات الجوارية في الجزائر يوم 29 ماي 2000 ، كما أعربت عن ارتياحي لإعلان إريتريا عن قرارها بالانسحاب من زالامباسا وتعهد الرئيس أفورقي بالاستجابة إلى ندائي القاضي بانسحاب القوات الإريترية من بادا و بوري واتخذ هذا الالتزام شكلا رسميا في رسالة مكتوبة موقعة من طرف الرئيس أفورقي .

و أود في هذا الصدد أن أعرب عن ارتياحي للتفهم و التعاون الذين لمستهما لدى أخواي الرئيس أفورقي و رئيس الوزراء ميلس زيناوي .

و لا يسعني إلا أن أجدد لهما امتناني العميق و امتنان إفريقيا برمتها لإدراكهما مدى خطورة الوضع و الاستجابة لدعواتي من أجل وضع حد لهذه المأساة ، فالمفاوضات الجوارية التي استؤنفت بالجزائر من 30 ماي إلى 10 جوان 2000 ، بمشاركة وزيري خارجية البلدين و ممثلي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ، كان الهدف منها تسوية مختلف الجوانب العملية لتنفيذ مخطط السلام و بطلب من إثيوبيا و بموافقة إريتريا تمحورت هذه المحادثات في البداية حول المسائل المتعلقة بوقف المعارك قبل التطرق إلى المسائل الأخرى .

و في هذا الإطار عرض على الطرفين مشروع اتفاق لوقف المعارك مبني على أساس العناصر التالية :

– تسوية الخلاف بطرق سلمية و قانونية .

– نبذ اللجوء إلى القوة .

– احترام الحدود الموروثة عند الاستقلال .

– ضبط الحدود ورسم معالمها وفقا للاتفاقيات الاستعمارية ذات الصلة و القانون الدولي المعمول به في المجال و اللجوء في حالة نشوب خلاف إلى آلية مناسبة للتحكيم .

– الوقف الفوري للمعارك .

– نشر قوة لحفظ السلم من طرف منظمة الأمم المتحدة تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية .

– إعادة انتشار القوات الإثيوبية من المواقع المحتلة بعد 6 فيفري 1999 .

– إنشاء منطقة أمنية مؤقتة .

و قد أبلغت إريتريا كتابيا موافقتها الرسمية على مشروع الاتفاق هذا المتوفر على مستوى الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية في حين طلب الوفد الإثيوبي الذي أخطر الرئاسة الحالية بموافقته المبدئية مهلة قصيرة لتمكين قيادتها الوطنية من إبداء رأيها رسميا حول هذا الاتفاق .

و بعد الحصول على موافقة إثيوبيا الرسمية دعوت الطرفين إلى الجزائر يوم 18 جوان 2000 للتوقيع على اتفاق وقف المعارك في حفل رسمي حضره ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي و جاء هذا الاتفاق تتويجا لجهودنا الدؤوبة من أجل وضع حد لهذه المأساة و تمكين البلدين الشقيقين من العودة إلى طريق الحوار قصد التوصل إلى تسوية سلمية و دائمة و نهائية لخلافهما الحدودي .

و بعد استكمال هذه المرحلة المهمة التي سمحت بوقف المواجهات الفتاكة بين البلدين استؤنفت المحادثات حول المسائل العالقة و شرعت الأمانتان العامتان لمنظمة الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية ، في مشاورات حول نشر قوة حفظ السلام التي التمست بشأنها إثيوبيا و إريتريا الأمين العام للأمم المتحدة طبقا لالتزامهما .

و قبل ختم هذا التقرير ، اسمحو لي سيادة الرئيس ، أن أجدد امتناني الأخوي للرئيس أسياس أفورقي و رئيس الوزراء ميلس زيناوي ، للتعاون الذي أبدياه و الذي سمح بالتوصل إلى هذه النتيجة الهامة و الحاسمة بالنسبة للسلم في منطقة القرن الإفريقي و مستقبل العلاقات بين البلدين الشقيقين و اسمحو لي أيضا أن أشكر الدكتور سليم أحمد سليم و أعضاء أمانة منظمة الوحدة الإفريقية لتفانيهم و التزامهم لصالح قضية السلم في إفريقيا .

و أخيرا يطيب لي باسمكم جميعا ، أن أجدد تشكراتي الخالصة لشركائنا من الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي للدعم و المساهمة الفعلية اللذين قدموهما للعمل الذي أنجزناه معا خدمة للسلام و الأمن و الاستقرار في إفريقيا .

شكرا لكم .

- **الملحـق رقم 05 :**

تقرير الرئيس بوتفليقة – باعتباره مكلفا من قبل المؤتمر الـ 36 لمنظمة الوحدة الإفريقية للفترة (تموز- جويلية 2000) بمواصلة وساطته في النزاع بالقرن الإفريقي – موجه للمؤتمر الـ37 لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بلوساكا (زامبيا) في يوليو/ تموز 2001 حول النزاع الإثيوبي- الإريتري.

سيادة الرئيس .

السادة رؤساء الدول و الحكومات .

حضرات المندوبين .

سيداتي ، سادتي .

لا شك أنكم تذكرون أن القمة الـ36 لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في جويلية 2000 بلومي شرفتني بتجديد تفويضي لمواصلة عملي من أجل التوصل إلى تسوية سلمية ودائمة للنزاع بين البلدين الشقيقين إثيوبيا و إريتريا.

و اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أجدد لكم بالغ امتناني على هذه الثقة التي مكنتني من الإشراف حتى النهاية على مسار سلام بات عاملا حيويا بالنسبة لمستقبل البلدين الشقيقين واستقرار المنطقة ، و قد قمنا في إطار هذا التفويض بالحوار و التشاور مع الطرفين بغية الخروج بالعناصر الأساسية الكفيلة بالمساهمة في تجسيد اتفاق سلام شامل يعزز اتفاق وقف الاقتتال الموقع في 18 جوان 2000 و ذلك بفضل المساهمة الفعالة و القيمة لشركائنا .

و قد كللت الجهود المكثفة و المتواصلة التي بذلناها مع شركائنا بالنجاح كونها سمحت بالتوصل إلى اتفاق يكرس السلام بشكل دائم بين البلدين و يفتح آفاقا سعيدة لتحقيق الاستقرار والوئام بين كافة شعوب القارة .

و يعد هذا الاتفاق الذي حملنا و شركاءنا على التجنيد الكامل قبل كل شيء، ثمرة الإرادة المشتركة للبلدين في تجاوز خلافات الساعة و الاندماج ضمن حركية سلام واستقرار، فالشعبان الشقيقان و كافة شعوب المنطقة في أشد الحاجة إليها من أجل تطورها و رفاهيتها وازدهارها.

لقد وقع اتفاق الجزائر الذي سيبقى حدثا هاما في تاريخ القارة في 12 ديسمبر 2000 من طرف الرئيس أسياس أفورقي، والوزير الأول ميليس زيناوي، خلال حفل حضره كل من الرؤساء ناسينغي أياديما الرئيس الحالي لمنظمتنا ، و الرئيس النيجيري السيد أولوسيغون أوباسانجو، والأمينين العامين لمنظمة الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية السيدين كوفي عنان و سليم أحمد سليم ، وكذا كاتبة الدولة الأمريكية السيدة مادلين أولبرايت، وممثل الاتحاد الأوروبي السيد رينو سيري.

و يعد هذا الإنجاز ثمرة المثابرة و الصبر اللذين تحلى بهما المسهلون لدى إشرافهم على عملية السلام هذه إلى جانب، وبصفة خاصة روح التعاون و التفهم التي أبداها قائدا البلدين إثيوبيا و إريتريا .

كما أود أن أحيي مرة أخرى باسمكم جميعا شقيقينا الرئيس أسياس أفورقي و الوزير الأول ميليس زيناوي على تحليهما بالحكمة و تعاونهما المتواصل و مساندتهما الفعالة لجهود السلام التي بذلتها منظمتنا و المجتمع الدولي .

و أعرب عن ارتياحي للتنسيق الكامل الذي ميز جهود المسهلين، و أشيد إشادة مستحقة بالولايات المتحدة الأمريكية التي رافقت جهودنا بحزم و ثبات و ساندت مسعانا .

كما أود أن أشكر الاتحاد الأوروبي و أعرب له عن بالغ تقديرنا للمساندة الفعلية و الصادقة التي قدمتها لكافة مراحل هذا المسار.

وأخيرا ، فالأمم المتحدة التي قدمت دعما معتبرا و الذي يبقى حاسما جديرة أيضا بامتناننا على مساهمتهم في عملية سلمية عظيمة ، و كذا لإعطائهم مثالا رائعا للشراكة من أجل السلام طالما تمنتها منظمة الوحدة الإفريقية و إفريقيا.

سيادة الرئيس ، سيداتي سادتي ،

اتفاق السلام هذا يعطي ردودا ملائمة و يؤكد من جديد مبادئ معروفة و مقبولة من طرف الجميع و يوفر آليات مناسبة و مفيدة لإعطاء عملية السلام بعدها الكامل .

و عليه ، يمكن هذا الاتفاق من معالجة مسألتي ترسيم الحدود و التعويضات ، فبعد تحديد الإطار و تأكيد مجدد للمبادئ و الآليات الموضوعة ، يسرنا أن يعمل هذان البلدان الشقيقان على تطبيق إطار التسوية السلمية على أساس احترام الالتزامات التي اتخذاها و طبقا للشرعية الدولية

إن ما صاحب الاتفاق من تضامن و تعاون دولي و دعم لجميع مراحل تجسيده يستحق تقديرنا الكبير و عرفاننا و ارتياحنا ، و بالرغم من وعينا بصعوبة المهمة و تعقدها و أهمية التحدي ، فقد تشجعنا بفضل دعم المجموعة الدولية لمسعانا السلمي .

و لهذا الغرض نأمل في أن تبدي المجموعة الدولية نفس الحماس و نفس العزم في دعمها لتطبيق هذا الاتفاق قصد توفير الشروط الملائمة لعودة سريعة للسلام و الاستقرار في المنطقة.

كما نأمل أيضا في أن تشرع المجموعة الدولية في تسخير المساعدة الاقتصادية و المالية الكفيلة بتضميد الجراح الأليمة الناجمة عن هذه الحرب ، و تقديم المساعدة و الدعم اللازمين للبلدين قصد تمكينهما من تجاوز الصعوبات الراهنة ، و المساهمة في إعادة البناء و التقويم و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

سيادة الرئيس، سيداتي سادتي،

و يسرني أن أشير بارتياح أنه منذ وضع مخطط السلام هذا سجلت تطورات إيجابية و هامة في الميدان، و يتعلق الأمر أولا بإنشاء البعثة الأممية لحفظ السلام في إثيوبيا و إريتريا من خلال نشر الملاحظين العسكريين، ثم تحديد المنطقة الأمنية المؤقتة .

و اسمحوا لي في هذا المقام أن أتقدم بالشكر الجزيل للرئيس دانيال أراب موي الذي احتضن بلده مختلف لقاءات اللجنة العسكرية التنسيقية التي توصلت إلى تحديد المنطقة الأمنية المؤقتة ، و بالتالي انتشار قوات الأمم المتحدة في الميدان .

كما أريد تجديد تهاني للرئيس أسياس أفورقي و الوزير الأول ميليس زيناوي على موقفهما الحكيم و ما تحليا بها من روح المسؤولية و التبصر لتسهيل تجسيد مختلف مراحل تطبيق اتفاق السلام .

و أود أن أشير إلى التعاون القيم و الفعلي الذي أبداه هذان البلدان في علاقاتهما مع منظمتي الوحدة الإفريقية و الأمم المتحدة ، و الذي مكن من تعزيز حركية السلام هذه من خلال تبادل أسرى الحرب و عودة عدد كبير من الأشخاص المهجرين إلى منازلهم .

كما أني مرتاح لما تم مؤخرا من تعزيز لهذا التقدم من خلال إرساء لجنتي تحديد معالم الحدود و رسمها و دراسة التعويضات و كذا تعيين أعضائهما.

و يتعلق الأمر من جهة أخرى بالمساهمة الحقيقية و الفعلية في صندوق التخصيص الخاص قصد المساعدة على انطلاق أشغال لجنة تحديد معالم الحدود الفاصلة بين البلدين و رسمها .

إن هذه العملية التي تكتسي أهمية خاصة لنجاح مسار التسوية النهائية لهذا الخلاف الذي نتوق لرؤية صفحته تطوى للأبد ، سيمكن حتما من فتح فصل جديد في العلاقات بين هذين البلدين الشقيقين .

و إنه لواجب تضامن يستوقف المجتمع الدولي .

اسمحوا لي أخيرا أن أجدد دعوتنا الأخوية و الملحة للبلدين الشقيقين إثيوبيا و إريتريا و لأعضاء منظمتنا القارية ، و المجتمع الدولي برمته لمواصلة تجندهم و تنسيق جهودهم تنسيقا أكبر من أجل استكمال عملية تنفيذ مخطط التسوية هذا .

أشكركم على حسن الإصغاء .